

ت . ش

توكيد العقد فيها أخذ الله علينا من العهد

للشأى ، يحيى بن محمد - ١٠٩٦ هـ .

كتب في القرن الثالث عشر الهجرى تقديرًا .

١٥٣ ق ٢٣ س ١٥٨٢ سم

نسخة جينه ، خطها مغربى مقروء .

الأغلام ٩ : ٢١٤ الأزهرية ٣ : ١٣٠

١ - أصول الدين أ - المؤلف

ب - تاريخ النسخ ج - حاشية على شرح

السنوسى على صفراء .

٥٠٨٢



ابو البكر

مكتبة جامعة الملك سعود قسم النسخ والمخطوطات

الرقم: ٥٠٥٣ - ٥٢ لا ٢
 العناوين: يتركب القصر من هذا المجلد
 المؤلفين: محمد بن عبد الله
 تاريخ النسخ: المجلد من المجلد
 اسم المصنف: ---
 عدد الأوراق: ١٥٤ - ١٥٠
 ملاحظات: ---

صعاب احسن



بسم الله الرحمن الرحيم وعلى الله توكلا

قال البغوي رحمه الله في تفسير البسملة من معاني
وإناؤه وفروا العلماء في إعماله في يد الغصن وروى
حيد الدين في تفسيره ومروا أناس في معنى بسم الله الرحمن الرحيم
التي كانت في القرآن الله بوجهه واستغنى عنه في غيره
الحمد لله رب العالمين وطوأت على جميع المسلمين
محمد وآله أجمعين وصحابة واتباعهم و**بسم الله**
يقول كثير من فوج العلماء في إعماله في يد الغصن
تعا اجتماعت بغيره في كنفه في سنة إذا أدا الفرض
واجتمع بين الناس فضلا له في الصغرى والفتوح الفخر
الرباني في السجود وقد سمعوا من قديم في الفاتحة
في أممهم في ذلك منهم ما كان في سنة ساكن في تفهيد
ما سمعوا لا يكون كما في الفاتحة وعوله في أسرارهم
واسعداهم عنهم واجتمعهم حتى **فأقول البسملة**
البدء بها في ريت معلوم والجمع بينهما في
الحمد لله بجمع وإتيانها في وقتها في وجب في قولها
وأيضا في استعانة بشيئها في إعماله في تفهيد
وحديث الحمد لله معروفا ومكررا في الحمد لله في الحمد لله
في أي حال في حديث البسملة إنما يخلو في الحمد لله
بسم الله الرحمن الرحيم مع رواية في بسم الله في ذلك حال
الباء على الباء في رواية الروايات في ذلك حال في متعلق به
البسملة وهو محذوف أما مضر وأخبر في ذلك حال

أول

سنة

أولما جعلت البسملة في ابتداء أمره بسم الله (أو كما يسمي)
أو ابتداءت أو أولها مثلاً أو ثانياً خبر ذلك كله وهو أن
كان ذكر الله لهم وتخليفه بذات المصير أو بالجمع ليكون
معهم في كل حال أو في كل وقت أو في كل مكان أو في كل
وقت أو مكان يكون مستغنى عن الاستغفار في ذلك كله وكان
الاستغفار في كل وقت أو مكان أو في كل وقت أو مكان
على بكون أو حصول أو تنويع وهو من معنى استغنى
بلا استغفار في كل وقت أو مكان أو في كل وقت أو مكان
المصدر والفاء صلة وأصله بضم في المجرور وحذوف
أو التخييل في إعماله في كل وقت أو مكان أو في كل وقت
أو مكان أو في كل وقت أو مكان أو في كل وقت أو مكان
يكتفي به في إعماله في كل وقت أو مكان أو في كل وقت
أو مكان أو في كل وقت أو مكان أو في كل وقت أو مكان
من العبد في كل إعماله في كل وقت أو مكان أو في كل وقت
أو مكان أو في كل وقت أو مكان أو في كل وقت أو مكان
بسم الله في كل شيء ومنه تكون الاستغفار في كل وقت
أو مكان أو في كل وقت أو مكان أو في كل وقت أو مكان
أنه في جميع الصفات وتوحيده في إعماله في كل وقت
أو مكان أو في كل وقت أو مكان أو في كل وقت أو مكان
بسم الله في كل شيء وهو في كل وقت أو مكان أو في كل وقت
أو مكان أو في كل وقت أو مكان أو في كل وقت أو مكان
لزيادة صورته في إعماله في كل وقت أو مكان أو في كل وقت
أو مكان أو في كل وقت أو مكان أو في كل وقت أو مكان
جاءه بقلبه يكون ويصل كماله في إعماله في كل وقت
أو مكان أو في كل وقت أو مكان أو في كل وقت أو مكان
أشياء وخلفه في إعماله في كل وقت أو مكان أو في كل وقت
أو مكان أو في كل وقت أو مكان أو في كل وقت أو مكان
اسم سموا وعنده البسملة في كل وقت أو مكان أو في كل وقت
أو مكان أو في كل وقت أو مكان أو في كل وقت أو مكان
الكون في إعماله في كل وقت أو مكان أو في كل وقت
أو مكان أو في كل وقت أو مكان أو في كل وقت أو مكان
بسم الله في كل شيء في إعماله في كل وقت أو مكان أو في كل وقت
أو مكان أو في كل وقت أو مكان أو في كل وقت أو مكان
وسمى في إعماله في كل وقت أو مكان أو في كل وقت
أو مكان أو في كل وقت أو مكان أو في كل وقت أو مكان

جاءه

الوجه

الوجه

جاءت على القلب وهي عوى بجملة اذ ارا ص كور النبي
على ما هو عليه وعوى ارا ص له غير هذا عارية عن الدين وغير
وا ايضا انقلب ارا ص كور هذه العوى كور الواد في ارا ص
مكرر واكراده دليل ارا صاته وقد تكلم الناس في ارا صه على هو
المسمى او غير **وعو** المحمدي اذ لم يسمعت ارا صا في غير
مثله اذ علم انه خارج عن الحق او كلاما هذا معتاده ومنه
من خاض فيه **اما** العتوية بمود اقبلا ومن عمو ارا ص
زيد مثلا غير ذاته وهذا لا يقوله ارا صة **و** من تصور في بعضهم
من رقة الله الحق بغير قول ارا ص هو المسمى او غير على المعنى
ارا ص مدلول الكلمة فيقول المسمى و ارا ص اللفظ وغيره اذ
اللفظ ليس المسمى و ارا صا حتر وم قال لا روقه فالشئ **و**
اذا راي ارا صا مثل الله مما لا دلالة لرا الذات او العالم
مما هو له ان اوصيه انما في الذات ولا سم غير المسمى والافهم
كالخالق والاراق **و** منهم من خص الخلق بعبادة اسم ك كل اسم
كن يمثلا **يعني** اللفظ اسم يرا د به غير المسمى نحو اذكر اسم
ربك فاللفظ كور اللفظ ويراد به المدلول كاسم اسم ربك اذ
نزهه عن النفايس والتنزله عنهما من خواص الذات بقوله اخر
يرجع الى وقاوه لتسبكت كلاما فيفسر قال فيه انه اضو على
عند ابراهيم المسملة وركبا ذروا جعلها وهو ان الخلافة ارا ص
المنقول و ارا ص المراد به المعنى والذكر كجود ارا ص النفاة
مثلا في العبادة والاراق كلاما به ومدلوله الخ فهو انهم الصغار
عضو النفاة هل عند النقل هو المسمى الثاني ارا صا ملخصه
اذا المدلول ارا صا هو المدلول الثاني فيكون الثاني على

عند

اذا
ملت

الحالة

اسم اعني

الحالة المنقول عن صها ارا صا مله وانه جلس حقا انقل ذلك
بعض تلامذته في شرح اسماء الله الحمدي **و** الكلام في اشتقاق
لفظ الجملة وجموده معلوم وكما يصير اشتقاقه حاد ثا
ع المعنى اذ لا اشتقاق في لفظ الى اخره اشتراكهما في معنوي
لا يستلزم نكاحا حدهما عن ارا صا تاخر ابيض الى الحدوث والعصم
له علما الله بوحى ربه فلا يشك في ارا ص العلم انما يصعد
لمعلوم الكنه والذات العلية بحسب معلومة الكنه لله في علم اذا
اذا نسلم ارا صا لا يطلب الشهور كافي كمن سمع انه مولود
اذا هو ليس به زيد امثلا بطلون شعور به وكذا اوضح لفظ
الجملة للذات اذ لا تخلو عن شعور بل هو صا في ارا صا في كل مل
فالله والى الموفق به **ثم** اعلم ان الله بالاسلمة والحمدلة
من حيث المشاهدة انما هو من شعور العمل كتابة او فداة او
حرية والمطلوب تعميم البركة فمن ثم ارا صا على بعض فداة العمل
خا صا اولوية ليعلم ان قولك اولك مثلا اسم الله مقتضى
بلغة صفة التلايف لثابت به جميعا بسملة او حرية **ثم**
ان ذكر ارا صا في تفسيره ان التقدير بانبات يدك اولك
مثلا بسبب ان الله جعل هذه اللفظ التي هو البسملة او الحمدلة
لما يدع به مصحوب البركة لجميع العمل ارا صا مقتضى الحمدية ذلك
اذا فيه الحق على لا يند او ما اذ ارا صا في ارا صا في ارا صا
هذا المعنى المقصود **ومن ثم** لا يوحده منة نفعه يرا صو
صا يتبع ارا صا المراء الوضع اول العمل ارا صا ارا صا
نقد بوجه **واما** الحمدلة فقد حد المصنف الحمد
بانه الشاهد بان كلاما على العمود بجميل صفة الخ وهذا احد الاما

يوجب

الكلام

هيئة

مستو ويد عليه / مثل هذا الذي لا يغني متبوعه ثباته
 الواد واكتب غير ما حروف العطف **قال الرضي**
 تصحيح كلامه على معنى راء ان سواء كان استواءا
 فبين الهمزة والواو والياء لا يغير احد الامور كما تنسوخ
 في راء خبر والمعنى على ما ذكرنا لا يكون سواء خيرا انتهى
 كلامه ومعناه ان سواء لا تكون خيرا هذه المنة التي فيه العطف
 بالواو والياء لا يغير معنى الاستواء بان يغير راء ان
 سواء لا يغير راء حسنا والكمال سواء عطف بالواو وفيه ان
 حيث ان الكمال العطف بالواو وما يوجب معناه فلم يرد في الكتاب
 ان عزه والى كمال يصح بالواو ونحوه بل هو ان يوتي بهما الجمع
 ما يتراءى انما بعد ان يندم بخلافه في التبع لانه هذا المتبدل
 عند ان سواء فاما ما جاز في **في** الكمال ان يمتلئ راء حسنا
 راء حسنا ونفسه كالفصحى كذا في بعض النسخ في تخصيص العلم
 بالعرفه راء اخر المتقابل للخاص التذكير لمتصل المتقابل وهذا
 لغوا انما طغت زعمه من كلامه انهم في قولهم انما هو
 في الخبر انما يبدل منه انه اختار كوز حيث قابل به الرد واختار
 والرد اخذ نوعا لا اختيار **واجاب** بتخصيص الاختيار
 بالقبول فيقابل الرد وكذا يقال هنا فلاننا انما في صغر الصغرى
 حيث قال ان الكمال قد تم وحادث بالقديم وصحة والحادثة بعد
 وجمعه وثبتا جعله في القديم بغير **اجاب** كذا بالاحكام
 العبره ونحوه للتقابل **قوله** انما يختص بالواو والياء قوله
 كعلمه يصح للقديم والحادث واما الشبهة فيكون كانه افتتاع
 المقامات ونحو ذلك او غلبا الدوم والقديم كنه بالقديم وارجح
 بالقديم

نحو المثال

بالقديم في اللفظ / والتوفيق في اليمين وصفا القديم بها حيث
 عرفت حقيقة الخبر علمت ان هذا بان قصه العمود بعلم او
 قدح او نحو ذلك **او** نقول انما هو من اللفظ الشاملة للقدم
 بالان والقديم كمالا كلمة وهي صادقة على زيد وعمرو وعلى
 كلمة ادعى كلمة كمالا والخبر بالجزءات التي هي كمالا العلم
 الرجل الرجوع على قدره كثره راء وان اولها والخبر باللفظ
 الخبر له وان كان في قوله كمالا وهو للمعاني كمالا له نفاذ
 بصفة واحدة كمالا جمع من شراح الجمع وهو كمالا له بالكم
 له والعصاة والصفات الجامعة بغير الحمد ابلغ وزعم بعضهم
 ان دعوى البلغة بحسب ما ابدت به الفردان عقلية عن التاديع مع قوله
 الرومية بل يدعي البلغة في غيره وفيه نكران يؤخذ من كلام غيره من
 القديس ما هو حيث قال ان الخبر باللفظ الحمد والجملة لا تنسبه
 في الكتاب يتناسب ما افترقه من اللفظ في العطف لانه راء
 بخلاف نحو قوله الله على نعم ونحوه **وايضا** ما لمادة الجملة
 يستغراق العباد من الخلق القديم كما قال البيهقي البشير كالحض
 ثناء عليه انما كمالا حيث على بغيره **واجاب** انما هو انما هو
 باللفظ العبد الخبر في راء اسم اللفظ الحكاية والجملة اعتبر
 مقام الحمد للعهد كالحادث كالمؤلف هنا بلا حكمة مما مد معوه
 في على افعاله ويصرفه عن العبدية بها الى ملبوس هو
 انه سبحانه ونحوه الحقة انشائية وهو احسن من جعل اللفظ
 او والحمد لله فيتم ان يكون لفظا الى تفسير الخبر الواقع حيث
 هو كما يغيب حادث بالان مثله للعهد بلا انشائية عليه ويجعل ان
 في الحادث وعليه الجملة خبرية اي ابراد الحمد او ما هيته

نحو

به الشك في المختلف خلافا له بصوابه ذكر فالله العزير ووجه
 ان الفصح المحقق ليس له على وجهه ولا شك فيه ولا خلاف فيه
 من اخرج حتى يقال ان المختلف مختلف في الخطا بل انصواب **قوله**
 ان لا يتبادر في البسطة بخصوص لفظ الله لمحمود ان قلنا معناه
 بسم قول الله اوله وارادنا اللفظ انما سمعنا ان لا يضاف اليه
 نية لوعلى افعال لفظ اسم بالبدن به لفظ العزير انما للماهية
 المستلزمة او افعالها وغيره كالعزير والقدير **قوله** على ان
 هية بذكر الماهية بقرينة بوجه بخصوصية ذلك الوجه
قوله اما ان قلنا ان اضافة ليدت بياينة بل معنى بسم الله اسم الله
 اوله على افعال اسم اي بذكر الله لا شوال بل بقرينة بسم الله والعزير
 بقرينة بذكره كقولنا ان التاثير بالحمد اخبارا او انشاء مشر على
 الله ولا اخبارا وان شاء الله تعالى **قوله** امك باليسطة فلا
 اخبارا بل انشاء اوله بالتاليه فلا هو ان الخبر انما اعلام بما لا راو
 يكون اما انشاء الله هو حصول اللفظ لول باللفظ دون تاثير
 كعبته فمشكل ان التاثير بابتداء كالتاثير بابتداء وليس
 للفظ بغيره ان يضافه اذ هما افعال غير اللفظ **واجيب**
 بان البدن لم يثبت كالتاثير وان القابل لبدن الله قد يكون
 هذا اللفظ غير بدنه كالتاثير بانه سيوقع الله افع لحد حصول
 الفياح بالذكو **قوله** ان بعض انشاء خلقا ان انشاء به جعل هذا
 اللفظ استعانة او بكنة الى جعلت البسطة فغنى وفوق ذلك
 فيكون ان انشاء في المفهوم بابتداء ان لا يدبر الله (البركة او را
 تستعانة بالخصوصية البدن في ذاته فهو قوة الله بركة بطل
 بفعل بسم الله وهذا انشاء بباري وجعل بعض انشاء به الجود

بلغ سابعة

على

تجارب

يكون

اعني انشاء الله تعالى بحاليد بالرحم الرحيم لكون انشاء
 في البسطة لا يوجب كون الجملة انشائية **قوله** ان لا يقال
 هي المقصود وتاثيرها هي مجموع الجملة وتفسيرها بفعال
 معها امر صناعي غير ملتفت اليه من حيث المعنى وليس يش
 من ذلك بصريح الجملة خبرية كما غير قال ان الكلام في مد قول الكلام
 لا وضعه في فاعل والى الجادة بالكلية واما في ثمة في الجود
 لتعريف البصير الجملة انشاء بنية اذ الجود وتفسيره من انشاء
 في بصير الجملة انشائية كالتاثير وتاثيرها توش في قلب
 معناها فخر كخلافه في صواب غير وكون التعريف هو المقصود
 واذ اما وجه من البدن باليسطة معنوع لوقال المقصود
 جميع اللفظ وليكن على را والى لا يبقى بالذات خبرا اذ هي ككل
 ببدءها المتكلم بها ان تكتبه فلا يلو جعل ان انشاء من هذه الجملة
 لم يبق خبر ولا لفظ متاثير وان الله ليس بمتاثير في صواب
 الفاضل والحو اولي بالانتاع وكذا ان الله بعض من انشاء اذ
 ذكره ثمرة البدن باليسطة كما مد لولنا **قوله** والاصل
 والاصل على رسول الله ليعلمها خبر وهو انشاء في الهم
 حل وهي حل المنة واما اجماعا ان الواجب بالبروي من
 عز ويلات كنه نصل على وجهه وهي زيادة الرحمة فالله يعطيها
 والاعمال والبشر يطلبها لمسيحنا فخر ص الله عليه لم جراهنا
 حسنة وقد رددنا اللفظ ليعلم قد رددنا ليريد بحاليد والاصل
 من راحة دار الخلق حيثيات العزيم والمالك مثل هذا
 ما يوجب التباين في معناها حتى يصير مشتركين في المشترك
 متميزين الماهية واما اننا يريد هذا الوجه اذ هو وجه واحدة

باب في تفسير اللفظ
 في انشاء الله تعالى

وليس يراد ان يثبت على هذه الوجه بغير ادله هو واحد له حيثما
ثبت في هذا الخ لانه ثلاث حيثيات منها اولها والملايكه وحده
من الملائكة والآخر تكلوا الصلوات من الملائكة على معنى
انهم يحفرون للمؤمنين في هذه الارض ووجه ثالث هو ان
ذات الركون والنعوذ كما ذكره الخولي في شرح الرسالة
ان الصلوة تامة غير متباعدة وهي مشتركة بين الصلوات على
النبي صلى الله عليه وسلم واصله الملائكة على المؤمنين والصلوة
ذات الركون والنعوذ فتأمله واهل العصور كثر من يعلمون
ان الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم هو الصلوة على النبي صلى
الله عليه وسلم وانما تكسر من يعرف الحق بالرجال والله الموفق
قوله اعلم ان الحكم العرفي الاخر امر بصيغة علم
لنفعه بالنسب وهو انما هو الحكم فيما ذكره والعلم حيث تغلق
نفسه كالعلم بالذات نحو علمت زيد افا لما ولولت علمت زيدا
فالعلم بكذا بلفظ علمت فيل زيد كانه مما خلقنا به
وهو معنى كفي في ان المرادى وهذا اما المعنوية فيه ان
اللفظ ولم تعتبر المعنى ان لو اعتبر المعنى لما فرق
بين علمت ان زيد افا لم وفيل زيد **جاء** ملك الحديث قوله
بالعلم وعرفه ربه وعلمه اقامته وعلمه سرعة رحلته الخ هو
فيه بمعنى عرفه لان الجميع لم تعلم فيه ربه مع ذلك ان يفتح ما له في
النسب الى جملته بالحدود والرب ودار اقامته وسرعته الرحلة
كلها من حيث كان كلال العرب وطعم اهل اللسان على هذا
المنتهى ان يقول غيرهم انما بمعنى علمه في داره عن النقل بالحو
لبيك يرد بكيفية لا تنح في غير الجزئية وقد ذكر المرادى في بعض

علمت

علمت بما علمه **قوله** الحكم هو اثبات امر كرام ونفي امر
كرام كما يشتمل زيد مثلا او ازيد مثلا اذ هو اثبات امر ونفي
وليس يحكم وكذا النفي في الامر اذ ذكرته كما صرح به في المف
مات والكنهية في نفيه ليس الامر بالاداء لا ينفي بغيره
لاول الامر بل انما يحتمل فيهم ونصبه بحيث يكون المعنى او نفي
امر اخر اذ لا ينفي بغيره اخر فاذ انما حصل بغير امر كرام هو
لاول وغيره يبرح حكمه فاعلمه واثبات امر للام جملا كالعالم حادثة
او كونه كلما كان العالم متغيرا كالخروج وصداله او عذابه
نحو الوجود اما فديهم واما حادثة او نفي في الاحوال العالم ليس بغير
او ليس كلما كان العالم متغيرا كالانقراض وصد اوله ليس المق
حود اما حادثة او محتمل فليكن الحكم او سلب الامر او سلب
الاعتقاد باثبات امر ونفيه يشتمل على كونه **قوله** الحكم فيل فعل
وهو ايقاع النفع او ايقاع العقاب او نفع او ضرر وهو حصول النفع في
مفعول الفعل كما انك تبارك عطف الكسر والمعنى ان يفعول النفع
وتأثيرها بوضوح ثبوت الامر اذ لفة النفع لانه اذ هو ذلك
مبني او غير وفيل كذا اي كذا النفع بذكره وانما يصح
بكيفية صريح في ثوب كذا ايقاعه في المصنعة او كذا يصح
عطف طبعه بخلافه واما انما هو من الحكم في نفي احواله وله نظير
موصوفيه واستعماله في توجع قلبه الى ذلك بصره الشواغل
يثاب الحبيب على ذلك لا يثاب **قوله** اما انما يصح بغيره بغيره
عليه علم القول بانه فعل لانه كذا ايضا كونه بانه على انه انما
او كذا اذ ليس كذا عليه فبما ذكره الشيخ التتالي في
بعض شروحه ان لا يثاب عليه يعني على هذا في القولين

امر

مستغلا فيما لا تنوفه المعجزة عليه مثل السمع والبصر والكلاب
 لا مثل الوجود ومصحفات البصر والقدرة والارادة والعلم والحياء
 انما فاقوا النورانية على أي فائدة الكبرى وهو رأي **فهم**
 ينحصر لكل معنى انما ينقسم الى قسمين القسم الاول هو ما جازع عنه
 فبسط يد هذا الذكر / جناس الناموس الجواب عنه وبيان الخرج عنه / الخ
 اثبات الفهم مثلا انه وجوبه لله فكل الالاف في انفسهم انهم الخ
 ان يقول ان ثبات الوجود له وجوب الفهم مثلا الخ فبما ذكرنا
 ما الخ **اما** وجوب الفهم مثلا فليس نسما والخ **فهم** بل هو المحكوم به
 وجوبه واستغلا وجوازا ونظير هذا الحجة كقولك الكلاب يقيم
 الرحمة السموية وجعلنا بهذا الصحيح لذكر منقضا وحده كلاب ولو
 قلت الكلاب ينقسم الى خبر كذا في قوله زيد فافهم والى فعل كذا في
 كذا فافهم زيد فافهم يكرر محييا وكنت فسميت الكلاب الخ **فهم**
 لا يستغلا بل سمى **واجيب** باجوبة منها انه على خلاف لكون
 تنقسم الى خبر كذا في الوجود وهكذا الا ان ثبات الوجود في
 اما الوجود فليس خطا بل محتمل به كذا اثبات المحكوم به هو الخ
 فندبر **و** منقلا ان تنقسم ايضا الى الخ والوجود والاستحالة
 والجواز لكونها اوصافا للمعكوم تنقسم وصفتها للخ لذكر
 محتمل المعكوم به بمعنى كل المعكوم به وجوب كذا في الخ والحياء كذا
 الاستغلا والجواز **و** تنقسم للمعنى والى ثلاثة اقسام كل قسم منها
 جرح الخ وصلا غير ما خ تنقسم صحيح بار اصل التنقسم هكذا
 ان ينقسم للمعنى باعتبار اوصافه الذاتية كالناسخ وغيره والاعراض
 كالكتابة وغيره والجميع صحيح ووصف الخ بالوجود والاستغلا
 غير اوصافه انية للخ العنكلى اذ لا يعقل الخ خذليا عنده

نفس

وليس المراد النكس بل هو وجوب كما توهمه من ليس اهلا لتوهم
 مثله حيث قال قولنا الله قد يترك خال عن الاقسام الثلاثة ورمي
 لفظا ورافيا الحقيقية ونفس الامر لا يخلو الخ فطعا عن واحد
 منها والخلو اللطيف غير محتمل كذا ذكر العنكلى كقولنا وجوب
 الفهم مثلا ومنه ان التنقسم للمعكوم به لا الخ ويكون الخ
 حرف مضارع او نحو بل انما لكونه باصدا كذا سمع ويعول على
 حرف المضارع تقول تقول منخلو الخ العنكلى محتمل ويخص
 الخ لعلوا بالمعكوم به بغير بنية قوله الخ وجوب اذ الخ وجوب هو الخ
 المعكوم به وان كان الخ المنخلو مثلا ملائمة والخلو قد عيسى
 المراد وعلى قوله انما لكونه يكون المعنى يخصص متعلفه فهو
 لثانيه عن استغلا الى الخ الى استغلا الى متعلفه وليس فيه حرف
 الفاعل بل على معنى حرف المضارع للبا على نحو جازا في الخ
 قيامه وعلى تارة بل المصدر بالمعكول يكون المعنى اعلم الخ
 به يخصص في ثلاثة اقسام **اما** جعلنا الخ اخصار على معكوم ورا
 التثنية بغير اشياء كذا ورا الخ في اقسام الثلاثة والخصا
 و فيقلا بمعنى انه لا يخرج عنها صحيح **ومنه** ان خصا بكوني
 في ذوي والخصا بغير راميه مدينة كذا لا يلزم بيا اشكال
و يكون معناه ان الخ يلزم جرح هذه الثلاثة والله اعلم **قوله**
 الوجوب والاشتمال الخ هذا صاد على امور العقلية لا يفيد
 الواجب له فعل والاشتمال على عليه تعالى حتى يشتمل الخ
 التثنية للجرم وقوله راعا ضرافة في جهة ورا الوجود نصه لا ان
 ورا الكمالات واجبة له تعالى ورا الخ بالكل والمقدمة لبيت
 ص الى ارجح المقصد ان يجيء له لو يستحيل في هذا الخ



فنا

وحيث تشمل الواجب ما ذكر لم يخص به واجب الوجود بل يصدق
 على الواجب لغيره مع حدوثه بحدوث الغير كما يتميز فلا يقدح
 التمثيل به كما توهم وانما يخرج بوجبه خروجه عن القدرة كما يوضحه
 من غير علمه **قال** ادركه غير كنه الله بلاء المحشورين
 فنصير في نسبة هذه المذهب للمعجز له **فقال** الغير الذي
 في المعجز واصلت المعجز له بان ثبت صفات اسموها انواع الخ
 وت وخطوا ذلك التميز الجرم وكونه فلا يلائم اخر انتهى
وقال انما الجرم في الارض لا يلائم وحملت المعجز له كل وجوب
 ما يغاير تعلق القدرة وان لم يكن قد يلائم في كل انواع الحروف لا
 تتعلق بها القدرة كما يتميز الجرم ونحوه والوجوب مع الحروف
 ليس ما يغاير تعلق القدرة بل المانع للوجوب مع القديم بل القديم
 حيث انه لا يعد في نسبة لا يتصور ان يكون معقول القدرة **اما**
 الوجوب بل و قدع فمعهم عدم يعقده وجود وهو صحيح تعلق القدرة
 على كل افرادها التي هي الحروف او افعالهم معه او كونه طه لا
 لكل خاص في التميز ما علمه انتهى **وقال** المفتوح لو كان
 مطلقا للوجوب يمنع لم تتعلق به اي اعم اضر لوجود بقا الجرم
 بل وان تعلق بالجرم لوجوبه للعرض اذا يعوز العرض بنفسه ولا يبد
 له جرم بل الجرم واجب بتميز كل الاشياء عن قدره الله انتهى
 باننا نرى هذا التصريح الحكيم جوف علم لم يخرج خفا منه من كلام
 النبي الى من يسمع من الله من حيث قال ما قال الوصفه وقاله حق
 وتبينوا انه اخبره من كلام السنوسي ايضا من ذكر الوجوب ولو
 اطلع لعلمه من ما يبرر الوجوب الذاتي والعرضي من ما يبرر السماء
 والارض وكوشا ان لا يجعل الناس ان **بما علمه**

مفردا

وقد ثبت فيه اقدار لم توثر في الملأ العالم **قال** الوجوب
 صفة الواجب لو كان قد بها فصفة قد يمتد كالفرة ونحوها وانما
 ذلك الحادثة فلا يقال انه قد يمتد وانما صفة الواجب على
 ما لا يخفى في ملبس كانه سلب فيقول انما هو كالمركب كالمركب
 فهو غيرا السنوسي حيث قال في الواجب مطلقا يتصور فمما صفة
 على الموضوع بالوجوب ونفي تصور ان يمتد من حيث صفة بل
 لوجوب ولو كان ثبوتها يقال في الواجب ما لا يخفى ثبوتها وانما
 على ان نهاية صاحب اقدار ذكر في السلب والزم على البلاغية ونفي
 الصفات حيث قال ما معناها امر غنا ونحو جعله الوجوب سلبا
وهو نفي في قول انما هو الجوهر والجوهر جامع ان الملائكة كغير
 عن الواجب لغيره بل يمتد في ثبوت فكما هو انه ليس سلبا و
 محتمل ان القسمة من حيث الحقيقة في الجوهر والوجوب مع تسليم
 السلب في الوجوب فيرجع لما قال السنوسي في تمامه ان
الشيء اما معني **الشيء** انه في سلبية لاجلها وهي
 سلب في قول الثبوت والحكم بها حق كما ان التميز بالوجوب حق
 اذ هو امر فاضل الحكم العرفي على كونه الجوهر فتميزا لهما من الوجوب
 من حيث فتميزا من حيث ان احدهما سلب البق والآخر سلب الثبوت
 ومن جهة الحكم عليه بالواجب فلا يتصور العلم بتميز منفي وثبوت
 هذه لغيره ونفي الواجب من حيث كماله في التميز والتميز واجب وهو
 اي نفيه انما ان الاستحالة لفظ تلك الوجوب للواجب وانما ان
 الاستحالة للتميز كمالها واجب **واما** الجوهر وهو وجه
 للمجاز كغيره كما يصح ان يقال انه صفة له او انما قد يمتد كما نسبها
 بعض اهل العلم **فقال** انما هو الجوهر في هذه الثلاثة

ومررت

لا معرفة المشتق تستلزم معرفة المشتق منه مع معرفة احد
 المشتقين بالمطابقة فيكون تعريفه شذوذاً لا يوافق المشتق
 منه فليس فيه التعريف شيئا واحداً **و** الوجه الاول انهم وعليه
 يقتضي ان يقال ان لا ينفك عن الذات الواحدة وصفاً المشتق منه
 الوجود ولو استعمل تعريف الوجود في الاستدلال لم يتصور اخذ احد
 في نفسه وسلكه **وهذا** امر ليس ارشاده الله تعالى **قوله** في حد
 الواجب ما لا يتصور في العقل عذره ليقال يتصور بالذات لا بال
 العقل متعدد واحده وجود الشيء او تصور محضه عين وصلت
 الى صورته وبذلك يتصور العقل او تصور عذره فلا حذف العقل
 فيل يتصور عذره والعقد يتصور في ذاته لا يتصور هو في
 الواجب غير اذ خفايو لا اشياء معقولات العقل هي معلومة له
 ما علمه **ثم** التصور وان كان عاماً يظن على تصور المقدم وتصور
 الحكم الذي هو التصديق كما ذكره في شرح الرسالة القشيرية والمراد
 هنا احد اختلافيه وهو التصديق الذي هو الحكم بالمعنى الواجب
 هو انه لا يصل العقل بدليله التام الثاني عن التصور المحض الى التصو
 ر لعدم ما في التصديق بعدده وحكم الحكم برهنة لا معنى
 انه لا يرتفع ولذا قال ابن كرى كرم الله وجهه **قوله** ان
 * **و** واجب فضيلة امته **ثم** يتبع ذلك عفاً بل يرتفع **بأنه** ارشاده الى
 بل الحكم لا بالصورة بالمعنى الصفات مثلاً حكمه والتصديق بها
 لم يثبت له ان يرتفع فيكون بالذات كما لا يتصور العقل ان
 يحكم بالشيء له الكمالات وسواء كان مدلول الصفة محض عذا
 او ثبوتاً او وجوداً باحكام الكل لا يرتفع بل يخرج الفقد وما بعد ان
 حكمه لا يسلب عن انه كان يقال السلوك واجبة له كما يقال للحيث

تصور

له فلم يرتفع حكمها بل ثبت الحكم عليها بانها لله على حسب
 ما هيتهما العدمية والعدمية عظمية هائلة **وامر** ثابتة
 له او حقيقة هائلة **وامر** ما ثبتت بعينه بعد الوصول الى
 العدمية وانما قلنا امر في الحقيقة **وامر** مع ان العقل يتصور
 كما هو في العلم ان لو هو منها انه يلزمه كما قيل خروج السلوك
 في افعال الخلق ما هيتهما عذما يتصور عذمه فيخرج من حيث
 الواجب الفاعل ان يتصور عذمه مع ذاته واجبة ومنها ان الشيء
 قد سمى الواجب الى كونه ضرورياً وظهرياً وخصه باحكامها
 وكذا **ف** مع ذلك في قوله كالتصديق **و** كثبوت الفقد
 لقولنا جازع ولم يجعل تصور الحق والتصور الفقد بالهمس
 ذلك لا يحسن الضرورية والفقر في المقابلة كالحق والقدر **ومنها**
 ان المقدمات ليس منها ما يتصور العقل بل هي كلها متصورة
 وحكمه من المتصور ومنه الغير المتصور بحيث قال لا يتصور
 انصر الى العقل بفعل ذلك وهو الحكم بالعدم **ومنها** ان عرف الواجب
 مرجح وجوبه امر حيثما هيته مكررة قدما مثلاً ماهية هيته وعدم
 فلم يجد الفقد مثلاً لما هيته العدمية بل حد لوجوبه والعلمية
 وجوبه ما بعد وهذا امر ظاهر في امر غير الفادر حيث مرجح الفقد
 كما مرجح انه ذات ومرحح **وامر** في حيثما يلا صفة امر حيث
 انه زيد او حاد بل بغيره في وجوب الصفات للموصوف بها التي هو
 حكمها لا يعدم وان كان في الصورة حد العدم التي هو الواجب
 في حقيقة الواجب ولم يجب له ان يتصور في حكاية ومنها ان اضافة
 العدم الى ضمير الواجب توجب الفقد بينهما ان الضمير طاق
 على ماهية الواجب وعذمه التي فلا لا يتصور غيره وليس في الحكم

وهذا لا يبرر فانه لو قدر على المعاهدة كما في المعنى ان الواجب بنفسه
ليس علة ما يخرج السلوك بمقتضى ذلك والعبارة ان الله تعالى
عليه لا ليس المراد انه لا يتصور او الواجب كعدم ما حتى يكون العدم
حقيقه كما تقدم ان الاضافة تدفع ذلك لوجوب التعارض بينه بل المراد
ادانه لا يتصور او بضافه عدمه وضافة عدمه له حكم عليه فيبقى الواجب
على ما هيته بعدم ولم يقل الواجب كما يكرر عدلا **وهذا ايضا ليس**
منه انه لو اريد المعنى لكان لا يتصور كعدمه فيخرج الغنى و
حقيق ما يراه الصفات كانت له في نفسه عدمية بل وجودية او شئيه
وحيث فان لا يتصور كعدمه لثقل الوجود في العدم في جميع الاعم
منه انه فان كان على سبيل التفسير العجلى لا يصح في العقل
بكله فان الواجب كما يصح عدمه في المسمى كعدمه كما يصح وجوده
والمعنى ووصاف الحكم ولذا قال الشيخ نفسه في شرح القدمات
لا يتصور عدمه في نفسه والنفي كاثبات مراد في الحكم فلهذا
وجه للتسعة تغير الحكم في الاحتمال على ان اللفظ اذا كان له اطلاق
فان بدلية ما طلاقه على الفرد من اطلاقه هو مقتضى وجوده ولا يقال
انه مماز حتى يحتاج الى القرينة كما قاله رحمه الله من اطلاق العلم و
ارادة الحكم يحتاج الى القرينة فالعلم ما شمل الارادة ضرورة في
سنه له في بعضا مما **انما** الموضوع للفرد البدلي فهو كالمركب
كمرحل في وجوده **تنبيه** حيث علمت ان المراد الحكم
تدخل احوال الحكم في حد الواجب اذ حكمنا بتصوره في نفسه
صحيح كانه مرفوع الجاني الغنى المتميز حكمه للثبوت وليس المراد
ما هيته التي ليست بحقيقية ولا وجودية بل المراد حكمه فيخرج
مرفوعه لا يتصور كانه يتصور كعدمه في حيث الحكم ومرفوعه لا يعمل
بين

يعلم ان المراد بالتصور التام بخلافه الذي يدرك في نور العقل وذلك
ليقع مطلقا حضوره في الواجب بالبدلية وهو خيال او فقهه
الشك ان ذلك وان كان حضورا فليس تاما وان تصور العقل انما
يعيه بمقتضى ما يدرك ولا يرد ان الواجب متصور العدم با
اعتبار هذا الحكم على انما يقع ان تصور له تصديق عقلي كانه غير
صحيح ومدا في العقل ما لم يوافق الواقع فهو المسمى عقليا اما
القطع وان كان عند صاحبه عقليا فليس هو نفس الامر عند
معرفة خطا عقليا فكيف يحكم هو عند صاحبه على سبيل التفسير
والثبوت يركب على سبيل الخبر والتكثير وكذا حيث حكم على شك
او توهم فانه ليس عقليا بل هو هو الشك مرفوعا كانه مرفوعا
العقل على ان الحكم على الشك ليس حكما وكلاهما في الاحتمال وهذا
كله مرفوع على التفسير بل في حال ما خرج من الواجب فيه ايراد
ومنه على الجدل على الحكم لا وجه للتسعة المتكثرة في الواجب بل في
ذلك **ف** وانما ما يصح في العقل وجوده وعدمه لا شك
في صفة وابطال الا عجزا عن علمه وذلك ان العقل يجوزهما معا فيهما
متمم على ما يجوز العقل ان يقعها بل في جميع حيث ان العقل انما
واحد عمدهما بعضه بل هو او العقلية لا اجماع في الحكم والمعنى
فيهما لحيثهما في يجوز العقل لحيثهما هما اية ان الجاني
قابل لهما معا واثباته لا يكون الحكم بل هو ابدية الجمع وعدم الجمع
في الوقوع ان يكون كاستفادها الى نوعانية الجمعية **فقد**
قال من له القدرة انهما نعم جميع الممكنات في حيث قبل
لها لحيثهما وكذا الوقوع يقع احدهما بغيره وتزاد اثاره و
قال بعد التخصيص ان ارادة الله تعالى تنفي ارادة الله تعالى فيكون

الثاني وفوقه كما في هذا القول والمطلوب الجمع فليست من
 المتشتركة بل من المتفاوتة معها وانما يقع في المراد
 وهو هذا حصولها معا في الوجود والاعتقاد وحيث كانت المعية
 في الوجود معية تامة وهي من حيث القول لا في الواقع كانه جمع
 بين متينتين في واقع ذلك فليس المراد واحد احدى ايدى خلو
 الواجب والاعتقاد في معنى واحد وجوده في فعله فيصدق
 بالواجب او علمه فقط فيصدق بالاعتقاد بل المراد حصولها في نفس
 استدلانه بجمع المتينتين يعلم ان ليس المراد وفوقه (ب) ايضا
 بكل شعوره الواجب التكملي كما ان الغرض في العقل فيه **بإذ**
 الدليل نقته ان ليس في العقل والعمل العقل في الوجود والله الموفق واما
 شقونه على ان يكونا شيئا واحدا في نفس اولئك المتينتين فقط على جعل
 الاول في معنى اولئك في العقل خلافا لاصل فلا يذهب اليه (ب) في نفسه
 لو كان محكما الكلام فكيف والاعمال عليه **فصل**
 اما الشرع فقد بين انه اختار الخيرية ما يجوز (العقل من تعديب
 المصالح وتنعيمه قد ختم الخيرية بتعظيمه وحيل الشرع برفو
 في احد الجانبين تحقيقا لهما لا في الجانبين وحيث انشأه ووضوع
 احكامه فيه مثلا وجود زيد وعلمه هما جانبان في العقل لا يحصل
 الا احدهما اول ذلك **فصل** العقل في وقوع احد طرفي الجانبين
 تحقيقا لهما في الواقع بل في الجوار ولا يفرق بين ان الشرع خالف
 العقل بل احب بكمه ووقع الجانبين حيث في كل ذلك ما فهم
 هذا فانه محل لا يمكن ان يتأمل **فصل** ويجب على كل مكلب شرعا
 ان لا يجب شرعا على كل مكلب او يجب على كل مكلب شرعا حصول احدهما
 او لهما وهذا الوجوب احد ادساع الحكم الشرعي اذ هو شرعي والو

والوجوب الرابع في حوزة كذا من الصفات هو احد ادساع
 الثلاثة السابقة اذ هو عقلي ولما كان الوجوب السابق هو
 و قد شاع للمفصدة وغيره وذكره توطية لتزويد المفصدة عليه
 عكم المفصدة اليه هو عينه والتعجيل بالمضار مع كفاية (ب) في
 اراد هو لاصلا حيث لا يستقبل بعينه لا يتم او يكون شرعا
 عايد على الوجوب او التكليف احيانا لان كراهة لهما المتفرج وغيره
 في عبارة (المراد) التي كلفها له وعمودها الوجوب يكون بقيا لمذهب
 المحزنة الغالبية لانه واجب عقلا لبلال يلزم (المراد) يحصل (المراد)
 كما هو مبين في المصولات فعمله عليه اريد وعمله على التكليف
 اذ التكليف لا يكون لاشياء وهو منصوب بنوعها فيضوتو
 فعد على السماع بمنعه في المتشكوك والنصائيف كما تنزه عن الجري
 على الشك وخاف وتجهل نصبه على تمييز النسبة وان لم يصح
 نقول له هنا من با على او معذور ونكسر امثلا الا ما على اية
 العربية جعلوا التثنية لا في الامر بكونه فعل فيمضاه ويقدر في
 امثلا انا ما مائة الماء انا وبقدر هذا كلام التثنية واجب الشرع
 معرفة الله بل علمه **فصل** ان يعرف ما يجب وحقيقة المعرفة
 معرفة وتكونه عند دليل اخرج الجرح المكاره في العلم وهو التقليد
 وصاحبه العقل **فصل** ان يعرفه ذلك يكون مومنا
 اليه سببية فالمعرفة سببية في كونه مومنا كانت هي الايمان
 وهي من نعمها ان لا يفرق بينهما فاد رابعا يشك كل جعلها سببية
 لا ان لا يفرق بينهما سببية لا يكون بل جعلها سببية لنفسه بانه مؤمن
 وان كان الايمان حقيقا التام للمعرفة فهي ظاهرة في السببية
 لا يفرق بينهما اذ هو تامة جعلها على ايمان المعرفة وهي جزء من

اي لا العقل

ان يعرف كل مسألة الفوق بعد رعد دليل علمه فذلك دافع
 وجدد ضمير الاعتقاد ودليل مضاف الى علمه وراثة اشارة
 حجة الى المعقولات او كل مسألة ويجعل دليل علمه علمه ورا
 فتارة كما تسو ويحتمل ان يكون علمه معلوما فاعلم بعد حجة
 الاعتقاد وضمير علمه يحتمل للمعقولات وراثة اشارة للدليل والضمير
 للدليل وراثة اشارة للضمير **قوله** ويجزى الاختراع واخرى بعد
 الفاتحة **قوله** وان تمكروا فابل عجزا ومنه انما وجده
 بل يمانه مع عصيانه ويظهر منه الوجود في الشريعة **قوله**
 ونبأه على اصل الشريعة فهو خيال فورا في الحس او كما علم الامر في
 او حلت في النفس الرابع لها فانه يقضى في كل قضية فيحتمل ان
 فويلد في بعض العقيدة ان الشريعة عند الله على سبيل
 الحلال فيكون هو القول او العلم قال انه اصل الشريعة كالحديث
قوله اشارة الى العلم بغيره كما احتمل حجة القول بتكليف بل لا
 يكاد يكون موقفا وشيخ فتنه ابداع الحريم جعل المسئلة اجزا
 عمية على ابطاله فبلاء على عدم حجة التكليف بل لا يكاد **قوله**
 وفيه كثر بعد ايام على عقيدته من التخلي **قوله** على ما لا يستقر
 هو قوله في ضرورة تقليده عليه ثبتت له صفة الوجود فبذلك
 اذا وجب قبل المعرفة وهي الايمان او تارة بعدا وجب قبل الايمان **قوله**
ثم واما اذا ادعى بيني وبينك على معنى طلب الى انكراي التنا
 خير الى النظر فيه فها مع ارمي للمعقول والى النظر بتقوله سائل
 محذوف **قوله** بالعدد ليحصل المكلوب وهو انما يكون **قوله**
 انظر هو الضمير بالعدد ووجهه **قوله** ويظهر عليه يعني
 حتى يوجهه فليبين تفليده الى الدليل **قوله** تفوقه حكما



وملاها

وكما هو الاصل **قوله** لست بواحد السير والتنا والملا
 واو معنى الى اول **قوله** وايضا دلل الامر به يحتمل انه دليل
 على الاستنباط امهال من تافه ويكفر فونه لم يصح سلة ايد وجوبه
 ويحتمل الاستنباط ودل على هذا المحذور في كل النظر وهو المرد
 ويحتمل انه دليل العلم امهال من تافه من طهارة الاستنباط بل هو كالمعروض
 الامر قد وكله يقول ان الاستنباط امهال من تافه من طهارة الاستنباط
 واما كما دل على كونه اذ اولى الطر فبذلك يحتمل **قوله** يحتمل انه تارة
 هذه امهال من تافه من طهارة الاستنباط امهال من تافه من طهارة الاستنباط
 او يغيره عليه ولا يلزمه التحديد في نصه او يكون معاذة في تقدير
 انما هو فناء ما يتحد به تقول انه ثلاثة ايام كالتدريج في الامر
 كما رتبه في القول في الموقد ولم يحجب عنه ولا يجب في الضمير بل
 يستحب **قوله** وفيه استنباط كل القول في قوله ليس عليه
 فكيف اكثر عوام المسلمين صريح في انه قال فيهم كما عصى الله
قوله وذلك مما يفتح الخ ويفتح ايضا قوله صلى الله عليه وسلم
 اكثر اهل الجنة البلاء الى العوام **قوله** واجيب الخ وجماعة ايضا
 بانه اذا اذنا فبلاءه صلى الله عليه وسلم فبلاءه عن من الرسل قل ولا
 رغب خ لانه كثر انبلاءهم في مقام المنع كما لا نقول غير العلم ورا
 فبذلك اكثر ايضا من غير العلم ورا انبلاءه صلى الله عليه وسلم وهو جوا
 ب محله **قوله** الدليل على ان اهل الجنة لا يسمون بالانبياء
 وتفصيله انهم في الاجمال هو المعجوز عن تقريره وحل شيبه والتفصيل
 هو المقدور عليه في انتهى وهو انما هو علم من انبلاء مع علمه
 وانهم حتى لا ينفذوا التفصيل ما وصلوا فيه كل صفة بدليل ورا كما
 ليس ما اهل الانبياء في جملة ما يعني فخر العجز عن التقدير

وعنده وهذا غير صحيح بل ان اجمال والتفصيل وجه للدليل
 لا للمدلول بل ان يكون حقيقا لتقليد بغير تفريق فلكل ابر
 معرفة فالتبع والله الموفق **قوله** وما قبله في قوله ان
 التلويح القضية وقتية فتنها في احوال وبت **قوله** الامر
 احوال انه بل العلم في ولا يتبع التقليد مع تفصيله فلابد
 في اشارة الى رجع الخبر حتى التقليد لقوله ويسمى كلام **قوله**
 بهما يجب لمكانه جعل بعضهم العجز في قوله يجب به مراد به العجز
 صاوي خصوصا بهذا وتتم في التخصيص التناقض بين المخصص
 والمخصص في كل جزء بعد كل على كونه مكملا لغيره فلا يخص
و التمسكة لمولية الدليل في التبع وغيرها في المصلحة او الو
 يجب منه بل الدليل على تعيينه ومنه بل على قبوله دون
 تعيين كما قال الشارح في اشارة الى ان راجعا كقوله في احوال
 دلت على ان كماله في نهاية ما يجب على ان يسمي معرفة الرابع
 على نحو ما دل عليه الدليل او على تعيينه وجب معرفة معينة
و ان الدليل على اجماله بمعنى انه لا لا في نهاية ما يجب ان يتبع
 كذا في بقوله بعد معرفة المعبر كل كمال واجب له بقوله او
 ما يجب ان يعرف الجميع المعبر بتعيينه والتمثيل باجماله بها
 ر الواجب الاول عام والجميع بعضه فكل من التبع في كونه
 المعبر فانما انما في قوله بعضه بل ذكر **قوله** فما يجب لمكانه
 فيتم ان يكون الاول دليل على التناقض في قوله او وكذا
 غير الاول لا ينافي انه في الثاني واخر ويكون كماله فاصرا
 على وجوب معرفة فاح الدليل على تعيينه بقوله ان يعرف ما يجب حق
 والحق يقتض من غير علمه فهو صاوي على المعبر في يجب علمي

المكمل

المكمل ان يعرف ما هو وجوب معرفة علمه تفصيلا وهو
 نفس العجز عن التبع ذكره في اخر هذه العشرة بعينه كما
 كانت واجبة له منها هي وهي الحق على المكمل ومنها الواجب
 له في التناقض والواجب على المكمل معرفة بل يحصل التبع
 في واجبة له معرفة وهي هذه العشرة والذكر في قوله لا
 يجب الحق كماله في بعضها غير تمام بل في ذلك هو كماله **قوله**
 لذكما كماله في التبع التسليمية او متعلقة العوثر
 او باعتماد عقول البشر كذا في شرحه فتنها في العلم او المرحاة
 بهذا ادليا على عدم نهاية التبع بل لا يصح ذكر علم التناقض
 في التسليمية اذ ما من نفس او قوه واجبة له التسليمية بل لا دليل
 عليه او انه يستلزم محرم التناقض في العوثر والعجز وهذا يقتضي
 بالمتعلقات كالتعيين مع ذلك كما في بقوله **قوله** ايضا
 في قوله في العجز او في الصلة في رجع نهاية المتعلق
 كما يوجب جمع تنافي الصلة **واما** الجواب في نهاية التناقض
 هي في عقول البشر يعني **واما** في علم الله وهي متناهية في
 نسب المفاع ويستلزم العجز عن استيعابها المسئلة المصا
 خذ في بعض العجز عن هذه كماله ولو قد يما ينبغي على الاستحالة
 دعوى في النهاية له في الوجود **قوله** ذكر الشرف وكذا
 في قوله بل دلت على تنافي التناقض وذكر (الادع) امر عرفت في شانه ان
 التبع في علم على استحالة دعوى في النهاية له في الوجود في الجواب
 في اشارة الى التسليمية المقتضى التي في الجواب الفعلي في هذه
 العجز والتعيين غير راجع الى كماله في قوله كماله في
 الوجود من الواجبات فلا مدفع منه **قوله** يفضل الله

في قوله (الادع) امر عرفت في شانه ان
 التسليمية المقتضى التي في الجواب الفعلي في هذه
 العجز والتعيين غير راجع الى كماله في قوله كماله في
 الوجود من الواجبات فلا مدفع منه

ولولم يتدخل كلفنا مع ذنبه فلكا ليل عليه لخدمة تكليف ملاك كان
ووقوعه على الصحيح **قوله** بفضل الله راء على المعجزات
انما يلي بمنح تكليف ملاك او فلا وفي ذكره عدم انحصار
الكما في العنصرين بل في علمه بربا الية بقوم من ربه
لصحة وافتقار في المعجز على العنصرين في ربه عبد الله
خلا في المعلوم في نغمة العلم بتعدد المعلوم وكان له
جبه في الفرة بعدد المفعول والحمد لله برسمه في كونه
في سبع صفات ابرار ونهيا ووعدا ووعدا وخيرا واستغفار
وذكرا وكره في الكرم والرضى والرحمة زيادة على سائر **قوله** للفاض
اي ذكره اذ راء في الشموليات وكقوله **قوله** للاستدانة في صحة وجوب
الاستغفار عن المكاره والتمني في اليد على الفرة والوجه على
الوجود وصحة كذا تسو للاحد فونه رد العنصر الوصف
المعجز ثم اعلم ان الواجب هو كونه وجوب معرفته في علم
كل غير وادله ان ثباته العقل كذا في **قوله** يكون للذليل
ثم عباد الله في موصلا في البراهين **قوله** وهو الوجود
فان في التفرع معناه طاهر اني لانه الخفيفة المتدالة للعدم
بلا يلزم من كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه
غير الذات او زائد عليها او التفصيل او انه معني كذا في كونه
مع كونه ومعني انه الخفيفة المتدالة للعدم والخلا في كونه
ذالك لا يفتح في الحق والعدم كونه واقفا معني لهم بكل محاذي
وعلاقتهم ان اللطف مكار المدلول في كونه مكار العنانية به بالمد
لول معني في اللطف له معني به في جعل اللطف موصلا اليه وهو
معني في اعتبار **قوله** واعتناء به في جعل اللطف وسبلة ليعلمه منه

دارا

ب
مستوركا

واما المبحر وهو المدلول في كونه حيث وهمه من اللطف
بالعاطل ان جعلت نظركم للبط حنو وصلت للمدلول والمد
لول معني في معني به وموضع العنانية وادبات من المدلول
وحصلته من اللطف وهو مفعول فيهما فتد ان ما صدق فيهما
حينية **قوله** مثل هذا في الفراف في شرح المصنوع في جعل
اللطف مكار المدلول لا يكافؤا لطف مع اسم مكار في هذه
المدلول واسم المكار اللطف الذي تدلوله مكار وله حاز اوله
مع هذا ليس له صفة اللطف الذي هو اسم مكار مع ان اللطف
جعل المدلول مكارا الا على القول في المعاني فوالله لا يفت
قوله وعند الوجود صفة نفسية تفصل بين الوجودين خلافة
انها في ذات مكارا موجودة وانها في كونه في كونه في كونه
في كونه موجود الزم النفس لعل وان لم يوصف بكونه موجود الزم
وصفا الشيء بنفسيه وعلى انه زائد في كونه موجود مع وجوب
وذاته غير معروفة فوجب التخيير **قوله** قول القائل لطفه مبني
على مدله في نفس الصفات عن الفد في كونه في كونه في كونه
الفد بل في قول البرامية انه معني بوجبه في كونه في كونه في كونه
زائد **قوله** ومنه في العمل لصفته على القائل لطفه
وليس بمتكلمين في الوجود كذا في كونه في كونه في كونه
في مسألة الحال ولفظ العنانية لخصنا فيهما ما سمعنا راء
ان عني في الدرس مما في على البذل من كذا العن مع عدم كتاب
يكال عوار في جميع العن استوفى الكلام على حسب الكفاية في
ذيق غير هذا **قوله** في الفد راء ان تسلي مخطا
لجميع كانه زائد غير فيكون مقابل الصحيح باسد او بل الصحيح

عبر اليقين في شراح التفسيرية **قوله** ان لا ليست معنى
موجودا **لحق** وكما قلنا لانه نسلب فلا يكون معقوما
ثبوتيا بل كذا كذا او نسلب كذا او نسلب ثابت
الله فلا يثبت فليس ثبوتية بل بغيره بوجوب ثبوتية الله
قوله في اعتبار ان التلقات بمعنى اي ما صدق لا يقهر
ان الحواشي من غير **قوله** هذا معنى الفاعل في حقه اذا
وصفة ويشتمل فاعل الحواشي على ما يدل الوجود بالثبوت الشا
مل لوجودية فالفعل نسلب الجمع النسلب نوعي الوجود على
الثبوت الشا مل للوجود والواحدة فتمثل فعل المعاني
والحوالي في حقه فعل السلوك اذ ليست ثابتة في نفسها
لا بمعنى الواحدة وكما بمعنى الوجود مع انها فريضة وجلية الذكر
في عدم شمول الجمع جميعا **قوله** فلو فالنسلب الجمع السالفي
غير التلقات والصفات كما جازوا فاذ فعل السلوك بالثبوت ثابت
للفعل ان لا يثبت في حقه كذا البقا وليس فيه فيل
المعنى بالثبوت في جميع الموضوعات وصف الوجود في جميعها
به اذ معناه وصفة الصفة بنسبها بحدوثها وازا نسلب ان تصح
بنسبها كالحذر في ذلك بمعنى فعل الجميع ان الوجود لم ينسب
لعدم والفعل لم ينسب لعدم والفعل لم ينسب لعدم الذات
لم ينسب لعدم فبما في ذلك ان في قريب وفيه المعنى
بالثبوت انما هو في وصف وجودي بوجودي كما سياتي في الكلام
كون الجمع محض وكون البقا صفة معنى **قوله** واما معناه
اذا اكلوا في صفو الحارة في قال المتفرد ان هذا المعنى وهو
كون الزمان هو الحقيقي وكونه بمعنى ثبوت الجمع وحواله

تليد

تليد الشريفي زكياد بحكمه ولعل اعتبار ذلك على فاعل
الاعتبار انه لما ضافة التي عرفها التلخيص يكون حقيقة في عرفه
يكون مجازا فيكون مجازا في اللغة في معنى الفاعل حقيقة في
في اصحاح المتكلمين **قوله** ان ينفذ بغيره بحدوثه وان
لتنفيذ بالحدوث حادثا ووجه حدوث الزمان انه اقتران بحدوث
بمقتضى ذلك هو النسبة بين المتحددين والحدوث بين متلخر عنهما
والمتأخر عن الحدوث حادثا وحيث كان حادثا في التنفيذ به ان
الخرج عنه حادثا في الاجراء واعوانه التنفيذ هذا هو الحادث
منسوبة بحدوثها ومنسوبة لحدوثها **قوله** ما معنى
نسلب التلخيص على المخلوق في قسم من اقسامه التلخيص وكما انسلح
التلخيص في هذا (المسئلة صعبة على من اعتداه في التلخيص
قلت هذه مسئلة عرفت فيبقا شعاعير العظم والوهج بالثبوت
سبعينك هنا فزت بفصيح التفسير **قوله** حصر العلة لثبوت
توصلا لوضعها لعلها فسلح التلخيص والتلخيص خمسة اولها تفرغ
العلة لتلخيص الموضع على المعلوم ان هو الضوء وتوليد زما فيكون
حصر التلخيص في بيلك فله غير النور والعقل يفيض ان الضوء من التلخيص
وبلست التلخيص في الضوء **قوله** كذا سلب العلة بحركة اصبحت الحقا
ثم بحركة الخلق من غير علة الا اصبحت علة وهذا التلخيص مما استشهد
العقل به وليس زما ببلو ذلك لا تسبح اصبحت عند مما استشهد به
الخاتمة ان الخلق بجانبه لا يغير كوا الخلق في غير ذلك اذ لو بقي
جسم الخلق في ذلك لفرقته اخل الجسمين الا اصبحت كوا معناه
في ذلك انما هي في هذا امما فصلي العقل فتلخيصه كذا على اخره بل انما
وهو تفرغ العلة على المعلوم **قوله** ان ينفذ التلخيص بالذات كالمواحد

ينفرد في نفس المسئلة كاستغناء الشئ عن الشئ مع الحركة
 الكمية مع اليد بل انهما وان تفارقا في الزمان لا انفكاك لهما
 احدهما سبب والآخر مسبب كما يتفارق في الوجود كانهما
 مستندان في وجود الوجود المتفرد كيتفارق وجود الوجود
 مستند لا ينفك عن الوجود على وجودهما مستندان في الوجود
 تفارنا وجود الوجود كما يكون احدهما سببا والآخر مسبب **قال**
 وحسب في الحتمية المستند الى الزمان استغناء يدنا الوجود لم تمنع
 من ياد في سلة من قولنا يقال تقدم زنا في غير التفرقة الى شي
 والشيء في هذا ما جعلتوه كما يجب كالتقدم والارادة في التفرقة
ثم فان كان في التفرقة معية مرتبة كما يتجلى مع التفرقة والاشد
 ختم تلك المرتبة وتجاويز مرتبة اخرى كالتقدم والسبب على السبب
 ذان في الوجود او مفارقة مع زمانا وتلك في كل ما يجوز ان يكون
 معية ما على الزمان والعلامة في ذلك ان تقول التقدم والتأخر في الزمان
 يجب تفريق الزمان في كل ما يتقدم على العلامة زمانا في كل ما
 زمانا فانما كما يفيد التقدم الزمان في حقيقة المعية في كل ما
 من هذه الحقيقة بل كما يفيد الزمان في كل ما يكون وجوده زمانا في كل
 التقدم والتأخر في المعية الزمان في كل ما لا يفيد المكان ولم تكن
 وجوده مكانا بل في كل التقدم والتأخر المكان في قول الخصم ان
 دأب الوجود في الزمان موصوفه معه انهما بالزمان في التقدم والتأخر
 لا ينافي معية الزمان كالتسبب مع مسببه وحركة اليد مع حركة
 المفتاح والحق وكذلك يحصل فيها تقدم ذاتا ومعية مكانا لا في
 بل الزمان والمكان ما في كل منهما كيتفارق فيكون معية لهما في
 لا نذكر الزمان في الزمان مقدرا قبل التقدم كما يترقى في الزمان

وجود

فبوالعلم والذات وهم مجرد وخيل من غير فضاء كالبينة
 كما يفرد انكرام في كماله وانما يفرد اليوم كما حكم الذي
 هو في نفسه في عالمه الذي هو في العالم لم يرد الى تجويز عولم هي
 اجسام لا تتناهي في الملا والخللا وكذا الوجود في العالم الذي في هذا
 ان العلم لم يود ذلك الى تجويز عولم فتح كانهما كانتا هي ذات
 تسمى بالبرهان استغناء في كونه وعولم كانتا هي في كل من
 قد يبرهن في كونه هي وان كان مستغنيا ان يكون مع الزمان في
 لمكان كذا في كل ما يبرهن في تقدمه في كل ما لا تتناهي زمانا ان يكون
 مع الزمان في زمانا في كونه في المكان والزمان كانه في كل من
 شيء في كل من كونه في الذات والوجود والبرهان في الزمان والمكان
 فية والبرهان في كونه في الذات والوجود والبرهان في الزمان والمكان
 جب معية الوجود بل الوجود المستند الى كونه مع وجود الفيد
 والمعية في كل وجه وعلى كل معنى من معنى كونه شواذا كالتفريق في
 واحدا في فسيم من كونه في الزمان او في الزمان في الوجود في كل
 على العلم بالذات والوجود في كل ما لا يحد زمانا في كل من
 في معية الذات والوجود جميعا في كل من في الذات والوجود
 جميعا لا يتجلى في شيء واحد فيكون هذا من الوجود في
 يجوز ان يكون واجب الوجود بالزمان كانه يوجب ان يكون واجب الوجود
 في زمانا في قولنا مع حقيقة الزمان في كل ما لا يحد زمانا في كل من
 في شئ في كل من في الزمان في كل الثاني معية بالزمان في كل
 اعتماد ثبوت المعية في كل الشئ في كل من في كل من في كل من في كل من
 الثالث في كل من في كل من في كل من في كل من في كل من في كل من في كل من
 والفضيلة كالتفريق والفضيلة في كل من في كل من في كل من في كل من في كل من في كل من في كل من

هي

الشريف مولانا احمد بن الشريف الحسين
بن مائة السبعين عمير بن محمد بن علي بن
الاسود بن ابي طالب بن احمد بن عثمان
مفتي الاقضية والبيعة
ثم خلا فبنة عشر شفا للورث
فبنة الحناء

واجبة الى التفسير العرفي وانما تصور في حدوث العالم
 ما يتصورونه من حدوث النفس الانسانية وانما حادثه
 (ما) او لا عز يشي حتى يقال انها مسبقة بغير تلك
 وهي ممكنة الوجود في ذاتها او لا يستلزم على ما
 تسبقها بل ان ذلك يوجب الوجود ويوجبها ما لا يعلم ان
 مكان من حيث هو مكان لا يستلزم على ما لا يستلزم
 في الحوادث ليس في السابق في الوجود في الوجود
 يسبق في ذاتي وكذا في المعلوم (ما) او لا يستلزم
 الوجود بذاته وانما كان وجودها على وجودها في ذاتها
 قية **ق** كذا في القول في الجسم الاول انه هو في ذاته
 ان كل حدوث حدوتان في ذاتها وحدثا في ذاتها على اصله
 امكان الوجود بان الوجود العيني قد تكرر في الوجود
 وجوده **ق** في ذاته في السابق وانما كان كذا في ذاته
 تفديرات في الوجود في ذاته على صفة واحدة في الوجود
 لكن الوجود باعتبار ذاته انما في الوجود في الوجود
 قولنا انه في غير مستفاد من غير في الوجود او في الوجود
 ما يكون الوجود له في غير في الوجود في الوجود
 هذا الوجود لا يتحقق الا ان يكون له اول مسبوق بوجوده
 له ويكون في ذاته امكان الوجود بعينه في ذاته مسبوق
 لا مكان الوجود كانه موجود مسبقة امكان الوجود في الوجود
 في ذاته وجود ممكن في ذاته في الوجود في الوجود
 لموجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود

ممكن

ممكن في ذاته مفترق في الوجود في الوجود في الوجود
 واحتاج الى مرجح لو كان له وجود في الوجود في الوجود
 في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 وكل مادة التي في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 ما في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 راطر انه وضع في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 مبدع في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 مادة في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 العدم في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 وجوده في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 سبقا في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 جود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 انما في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 (ما) في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 مروج في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 الشارح في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 تردد في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 والثاني في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 كالقادر في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 لمكتوب في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 ما في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود

في

محمد بن الحسن صاحب النصايف وهو يقول **قوله** نضا
وورد معناه قوله **قوله** **قوله** في السنة زاد السعد وال
جلاء وذكره التوحيد والواجب وهو مراد الشرح وفرد قال
لن تقع والغنى والواجب متراخي والموجود كل من الواجب
واذا ورد الشرح بالكلية والهم بلغة فهو في المراد في الوقت
لغة اخرى وبمعنى بلغة وفيه فكر انتهى **وجه** الذي افند
حيث كانت توفيقية فلا يصح قياس المراد في قوله ثم الصحيح
كما يشهد به الاطلاق والقوانين كما قاله المفسر في قوله المصلحة
عملية لا اعتقادية وخبر الاحاد خارجة عن العمليات والافلا في
الحرفين معني الجواز وعنده الحرف والحرمة وان كل المرتد في
على عدم شهادته التواتر وفرد في السنة صحيح نعم في ذلك لم يقل
في محتمل انه القول الصحيح كما سبق عن المفسر **قوله**
لا في المسئلة عملية لا اعتقادية وخبر الاحاد خارجة عن العمل
في الاستدلال في حجة زانهم وارادهم الفقد بطور التزاد ومع عدم التو
رود فدينا لا يمكن التزاد في اطلاق مع الاطلاق وهو كمنع
اطلاق الظهور على علمه كما يعلمه فلهذا ضرورة والموازاة
معنى صحيح وهو الخلل عن الاستدلال **قوله** والبعد راجع
ما سبق في الفقد وكذا استدل الوجود من حيث اخذ الوجود
الذي يبين ولا يستعمل اوصاف التنويه **قوله** وكان هذا العجا
ز في جميع فابله انما لم يجر هذا الدلالة في الاستدلال وادارة
لا زنة التي هو السلب المقدم كما يجر هذا الدلالة المفتوح اي لا سمر
او وفال ليس المراد انه نسبة زمانية بل المراد انه ملاك اعليه
معلم واحتمال استمر اراضايات كماله عبر التمر في بدوام الوجود

التي هو

التي هو الاستمرار **قوله** انه من النسب وراضايات
في كلامه المفتوح مما يثبت القول بالنسبة للتجسيم بالاستمر
او الوجود ونسبه وليس له لبقاء نفسه لانه استمر في الوجود
فتثبتت حقه على وجه يقتضيه عليه العدم التوقيفي صحيح
التجسيم في الاستمرار من يفي احوال ويرى في الذات قال
الغير من يفي احوال قال الفقد استمر في الوجود في الما
ضيه والبقاء المستقبل الخ قال بعض وهذا يعني ما للغير
بنا في المصدا حيث جعل عبارة الاستمر تقتضي للنسبة
انتهى فلا ملافا في المصدا حيث جعلها نسبة مجردة ببقائه
في النسبة وكونها زان او غير ذلك كما ذكره الفقيه في بعض
كلامه في نسبة وصفه نسبا مما لا يقال التام في الوجود في ذلك
قوله لانها عند الوجود المستمر في الوجود اضافة الصفة
للموصوف كجود طبيعة وشيخ محمد بن تاج الدين المعني بالنسبة
على هذا الاضافة فتوقع بالاجوع للاصل ببقاء الوجود المستمر
بلا في يدي عند ذلك انها صفة نفسية حيث ذكر الوجود و
صفه لا استمر على انه ابلغ في الغلبة في كل حال كالفناء
المطلوب من كل الغذاء والمأكول ومطلوب الما العرفي
في اعتبار صفة الشيء واعتبار الموصوف بتلك الصفة
قوله انما لو كانا نفسيين لم يزل العقل الذات في ذلك
اللا زنة ان الوصف النفساني العقل الذات في ذلك وبما استنتجا
في الذات هذا وجوده الخ ما ذكر في الشرح اي فلا يصح
كونها نفسية في مقابل بانها نفسية بل في عدم العقل
الذات اذ هما نفسيان للذات وعملية في بعض اقربها لا يجر

ملفوظ

وفور

من قوله ان صفات الله باقية واخرا وتقدم اسم (الاب) على (انه)
معنى يعلم ان الصفات مفصولة بكونه معنى لا ملبيا وكان
فعلانيا فاما صفة وفحيث وصفا به غير نفسه وانجمله لكونه
انه معنى يعلم صفة وصفه على انه لسلبي ونفسي
ولهذا اكد الصريح منه وهو مذكور في غير المعنى بضم الهمزة
لذكر اللفظ في قوله انه حادث بقوله في ذكر اللفظ في قوله
وكما مله باللفظ الذي هو وصفه للذات قبل العدم عبقلا وان
تووصف الصفات قبل العدم عبقلا والى هو اللفظ بعينه
سلب العدم عن هذا اللفظ بمعنى ان اللفظ في نفسه ليس بحادث
قوله وبما ان الله على الحوادث ذكره لضمه بيقاد وغيره
تفصيله بعبارة (والى الصفات) اللفظية (ما قبله) والنقص
على من طعن الكوثير والعهدة لما بعد كل موضع والمراد انما
لغة المتكلم في الذات والصفات والى ما اراد فيكون الصفات
تتوهم في الصفات في الوجود فيكون الحوادث الصادرة عن
وجود متفقا وانه لا ذكر لها الا بعد وصفه فاعلم بالوجود في ذات
ما يتوهم فيه **قوله** فاعلم كيف انه يشق لما كان من هذا
ثلاث وقد ماثلته صحح ذكر رايه (الله) فيما يعني بصفاته الحوادث
له دلائل انفي مماثلته للحوادث التي هي صفته **قوله** واذ ابر
الغاية في جملة الاستلزامات الجسمانية في غير قليل من صريح
بالجسمانية وجمعهم اختلاف من اللفظ **قوله** الثاني
لجميع الصفات اى على معاملة الصانع عن ضعف الظاهر في
ارحام تدفع وارض تليق وانما رد على التاكيد لكل الصفات
بإثبات صغير ليقع الرد في خصوصها او المقصود التفتيح

ويقال لغيره حر باطر فانه يما يشك كل بكا حله ويجاء بان المعنى ما حيث
 كانت مصر رنية كانت مع ما بعد هذا كصريح المصدر وصريح المصدر
 ينبون عن الخلف اعم اية مع الذات عليه بلكلة مودله بيلصق مصدر
 لزانة وكثيرا بالنسبة عن الحق نحو جنات طلوع الشمس اي وقت طلوع
 عنها فجزى كلف وقت وكان طلوع منها به بيعه فخر به لم يورثه فالذكر
 جاء خون المضاب وانما المضاب اليه فلهذا المشارة اليه بقول السواد
 وطلوع المضاب بالية خلبا عنه لا اعرا اذ ما حوذا فلم تكن خربا بل هي
 كما مصدر الصريح فانه عن طريقه بياضه مضابا اليه عن مضابا وهذا المعنى
 قريب فيه عليه التفتيح ابن ثابت في شرح البري وما كماله منتهى
 اشكلا ما وجوابا فخره الله خيرا والتقدير يد راع الذات للفرع عن المعنى
 به الحلا دنة فانه تذهب مع بقاء الذات كما سبقا ومعالها كمن ذهبت فربما
 فته هب فاد رنية والذات كذا فنية والصيغة النفسية كالتحريك والذات
 فنية والمعنوية تذهب كما رتبنا كذا بالمعنى فته هب يد هاب المعنى
 نى وما يقال في المعنى انما تذهب اليه المعنوية الحادثة كذا كان العرض
 لا ينفى انه هو منتهى في الازواج النفسية مجامع الخالية والعرض
 ثبوت في عوارض تلك على الذات عند النفسية وعلى المعاني في المعنى
 فية بل انما في ما ذكرناه وفي قوله ملد/ من الذات اشارة الى ان الذات
 لا يتجلى ولا يغيب بل بالذات لا يتجلى ولا يتغير وحينئذ خفت
 المعنوية الحادثة وتغيرت النفسية والمعنوية القديمة لانها
 حيث لا يتصور في المعاني لبداهتها تنفي المعنوية الراقية
 وانما تدوم بدوام الذات وان كانت مرتبطة بالصفات كما كان
 ان يظل بدوام الذات لو بدوام الصفات لوجود الدوامين حيث
 لا امت بدوام الذات والنفسية كذا في الباقى والتجليل وعلم

لـ
 تذهب

بالمعنوية

بالمعنوية معللة والنفسية غير معللة وهذا المعنى صحيح
 سائر من الفصح والتخرج فان التلايد ومع بل الذهب والذات فافته
 لا تتصور اريد المعنوية الحادثة **الحكاية** القديمة فلا تذهب
 وما لا يذهب اليه مصدر عليه انه يذهب والذات باقية وحيث لم يخرج
 الحادثة احتاج لاجرا المعنوية والعقد الاول اعني ملد/ امت
 الذات غير مخرج قوله غير معللة معللة ولا يقال ان غير معللة مغن
 عنه فكل من يقول قولا محال الواجبة للذات غير معللة فيخرج المعنى
 بية فليس فيها التذم والحادث لا فاقول المعنوية الحادثة في
 اى عنها كون المفعول في غير التلايد **اقول** المفعول بلا تلك الثاني
 لا بعد ذكره فلا يرجع كذا عما به عنه والزم ان لا يكون في غير كذا
 الفصل عنه بقا مله بالحق النفسية والمعنوية اما هي واجبة للذات
اقول النفسية بكذا **وقول** اقل المعنوية ما مله وان كانت مرتبطة
 بالصفات لئلا تفعل ما بها بهي تافه للذات ايضا فاعول الشيخ
 في احتراز كونها في المخرج تذهب والذات باقية وذلك لغير الحال
 الحادث في قوله في تفسير المحال النفسي انه غير معلل او معللة فلو كان
 تذكرها وتامتها في الحال معللة لاجرا المعنوية الفرعية
 وبعض الشيوخ السمعاني يقولون ملد/ دامت الذات عن قوله غير معلل
 معللة فاعول في الاحتراز ان المعنوية منه لا يدوم بدوام الذات و
 يريد بدوام وعمل الدوام لا وتلاف وعدمه بالنفسية بدوم
 بدوام الذات لا تلاف بهد والمعنوية بدوم بدوام الصفة لئلا تذهب
 ما سواء كانت الصفة مفعولا فته فتنسبها كذا في عوارض
 مما تدوم بين جهاد واما بان المعنوية لا تلاف كذا في خصوص الذهب
 فلا يختص المعنوية منه بالحق الحادث فيخرج المعنوية بنفسية بلا

يحتاج للعديد الثاني لاكثر هذا اطلاق ظاهر للفظ والعطف مع المؤلفين
اذ كان كل واحد من المؤلفين ادى لخلق تباونه من جهة التصحيح ٢ انه يخرج
عن الظاهر الصحيح باثباته للمودس للخطا هذا غير معقول ولا
تسا عد عليه التحقير وذا كان للفظ معناه لا يستمرارية ولا دوام
لا يستمرارية في الدوام بدوام الذات لا يستمرارية مع الاستمرار للذات وكذا
دوام المحقق عنده هو لغيره انقطاع الركود والذات باقية
ولا يصدق في ذلك غير الحال المعنوية لحدوثها فلهذا في موضع غلو
والعادة لفظ ذات لعل يفتح التوهم لو اضمر ان يكون الحال البصير
التي معنى قد الحال الواجب للذات فلا رقت الحال وتغيير الشيء في نفسه
غير صحيح وانما بما لا يوقع في وهم وهو لو لم يوقع في وهم وافي
كان سهل للرفع **قوله** على معللة حاله صغير الواجب
اي في حال كونها غير معللة اي الحال كما يصح كونه حاله في غير
الحال بعد العلم من المبتدأ ولا يفتد الا بعلانية الحال قبله وتكون
التعريف والسميل صحيح شموله للذات والحادث وليس جدا حتى يلزم
منه اطلاق الذم والحادث لا يثبت في الذات انما هي متعلقة بالعد
وقال بغير العلم لان قيام الوصف بالذات هو الموجب للم
في الوصفاء وزياد **قوله** اي معنى الموجود راجع اليه حال
صله انه على انه راد بل لا شك في عدم حجة وانه قد سبقه الى النفس
اذ ما ليس عينها في الدنيا كما بعد وصفا بالذات والواحد والآخر
عيون الذات والجواب عن النعمية كل الجواب عن عدم صفة يغني
في حجة اللطيف مع الذات بغير ذات مولانا موجوده بغير هذا الاعتبار
وعلى صفة او نسبته اليها وان كان ما هو غير لا يعد وصفا ولا ينسب
لاكثر بجان بجان اعلانية مذكور **قوله** ومعنى قد لو كان منها علم ام

لا يليق

لا يليق فهو كما في كل وعرض عن النسبتي بمعنى المصطلح كما
لشرايط والعمى مثلا بالنسبة لادلا فان عبادا غير نسبي ام
لا يليق وهو المراد في الصفات وعباد غير مصلوب عن المولى
وتبصر هو الصفة فلا حتمية في النسبتي معنيين غير الاخر بل المقام
هذا ويهتد بعينه ما فالذي الكبر والفرق النسبتي فعلا لا يليق به
فاو يعني التمر بمعنى المصطلح لا يليق بمولا واما يليق بغيره
قباله **قوله** وبما لفته جعلها مقبولة في راسها لانه
نفسية ومنفعة الشرايط ايجب كونها نقدية وجعلها نسبية الى
من النسب لان العبادية لا تعقل الا بغير نسبية في وجهه ام معقول البصر
وصفة وكما حاله هذا حتى يسلم في الاضافات وتوهمها انها نسبية
فما ان يوجد احد الخلق في وجوده لاخر وتبين صفة الخطا
فيه لان صفة النقص لا تقارن ولا تتوقف على غيرهما بل على هذا
ان تثبت الخلافة بالنسبة لوجوده الذي هو ان الخلق لا
تعقل الا بغير انفسه ونحوه من النزاع في المصداق ما جرى في الخطا
لغة وكذا انفسه في راسها والاسلاف في اوجهم وكذا صاحب
راشدا في انها نفسية انتهي والمصداق مخالف لهما وجعله المحقق
مقتضا اكثر واما القول بالنسبية فالان المسلمية عدمية والنسبية
كذلك لا انتهى وهذا كما ترى فانها مختلفة لان لا يوجب اتحادها
في عدمية الاتحاد فلهذا هو ان كل حقيقة تباين راخي ولا
يصح التوفيق بينهما ولا وصفهما في الثلاثة وبيان من جهة اخرى وذلك
لان الخلقية من حيث اصلها حادثة في ذات وصفات افتضا لراقتها
مخالفة الحوادث في بقيتها لا اعتبار صفة نفس اذن صفات نفس
ذاته وصفاته وجوب الوجود والشبوت وذات الحوادث وصفاته

من صفة نفسه في الجوانب والمخالفة لنفسه في اذ وصفه القديم بنفسه
 بخلاف وصفه الخالدات النفس في وصفه النفس في
 ليس هو غير المخالفة بل بضميمة تشيخ وصفه نفس القديم و
 صفا نفس الخالدات فيحصل مخالفا لا تصميمة اذ الوجوب والوجود
 مختلفان غاية الخلق في الاول **قال** ابو الهيثم في السلاحي
 بالثلاث في الشريعة والتشبيح للمفترج وقد ذكر في مجموع القولين
 نفسه ونسبه سلبا في الخوارق عنه بالمتصفا بنفسه في الارز
 مع المتفق عليه كعادته في نفسه الصفات باللوام **وقه** هنا فلا
 علة اخرى وهي الخروج من مركز الخلق ونفسه في الجحيم امس الله
 نفسه في الشيء بغير كونه بالارادة بالارادة في جملتها في نفسه
 اعتبارا بكونه وصفا لنفسه استلزامه في الخلق والامر المذموم
 على الخلق بتمامه في الارز بغير كونه بالخلق بل هو صريح في هذا المعنى
 الذي ذكر في الارز في كون المخالفة صفة بنفسه حيث خرج
 للمفسر بل في حقيقة الله مخالفة لسلالة الخلق في غير ذلك
 بخصوصية خلافا لجميع عظيم من خلق علم الاصول حيث انهم
 تساو في الذوات وانما يمتاز بعضهم ببعض صفات مخصوصة
 في ذات الله في حيث انما ذات متساوية لسلالة الذوات وتفاضل عن
 غيرهما بصفات مخصوصة لا جملتها في الالهية هي وجوب الكو
 عود والقدرة التامة والعلم وزعم بكونها متمما في صفة تفيض
 لذاته صفات اربعة الوجودية والحياتية والعالمية والقدارية
 هذا الكلام والتميز بخلق الله سبحانه مخالفة لسلالة الذوات بغير
 كونه تلك الذوات **المخصوصة** **و** هي ذلك ان التشيخ في المختلفين
 لو كان اختلافا بهذا لجل اختصاص كل منهما بالذات كان ذلك

الذات

اما ان يكون خافا بالآخر او لا يكون فان لم يكن مخالفا بالمالكية
 امتنع ان يصير سلبا لا يصير غير مخالفا وان كان مخالفا بالمالكية
 لمالكية وجب ان يكون مخالفا لا جملتها في الشيء الذي حصل في
 لمة التغييرية وللمزم على ذلك الدور او التسلسل وهو ما لا بد
 وثبت انه لا بد من الاستحالة في تشيخ في نفسه لغير نفسه لانه لا بد
جاء اخرى ان الذات لا تساو بالذات بل كل الوجوه وانما بالعدل
 في صفة مخالفة للصفة التي قامت في الذات اخرى بعد هذا
 تبدل تساو الذاتين والصفين في العقلان فلم يبق كمال
 كان في ما لا اختلاف لم يعقل ذلك بالذات وهو بغير ان يعقل
جاء اخرى ان الذات في حيث هي ذات مخالفة للصفة في حيث
 هي صفة وان لم يخالف لم تكن علة لعل ان تكون موصوفة والاخرى
 صفة بالذات في العكس ومخالفة تلك الذات لتلك الصفة لغير الصفة
 الذات لا لامر زائد في حيث هو الوجوه ان لا بد من الاعتناء بالامر
 بخلاف بعضها بعضا لا نفسا وذات في حيث هي هي كمالا عند صفة
 فليمة واذ اعرفت هذا فقولنا الله مخالف لخلق لذاته المخصوصة
 امر رافضه بل ذواته والمخصوصة مكنونه لغير كونه لغيره
 اعتبارا من ان يكون المخصوصة اعتبارا بالذات على الذات وهو
 في المخصوصة بالمخالفة صاف بزيادة وتفاضل كمالا وان هذا
 في فعل المصنع والسند ما تقدم من ان المراد بمخصوصة انه ليس بغير
 ايد ولا يثبت به انما ايد وبعد جميع المخالفة بالذات بغير لا يطل
 الصفا وان لا يفسد ذات انه في حيث هي تلك الذات متساوية
 لسلالة الذوات في لا تشيخ المصنفات في تملع الحديقة يجب ان
 يصح على كل منهما ما يصح على الآخر واذ كان كذلك كان اختصاص

محبوب انه المحجوب من خواص الاجزاء والمراد بتجديده منع الخلق
من ادراكه بالتخييل الحق انهم يحبون ان يكونوا كقوله
تعالى كلما هم غروهم يومئذ لم يحبوا **فقال** ان العري
في تلك اليلة طوبى اليه في هذه الامم عن قوله صلى الله عليه وسلم
في حق الله ان حاجته انور من نور خلائقها والناظر في هذه الآية
يجد ان ذلك مستحيل اذ كيف في صلاته اجزاء **و** اجزاء عنه فهو
اب حقيق غير فاضل وهو عظمى رضى الله عنه لقول لا تسئل الله
معه انك في انور كنوز الشمس والبرق مثلاً او النار وقد فقه ذلك
لا يرد عينه في ادراك النور والاصل ان كنهه وكيفية وريه
كل بصر او تصور ايصال متيقن من ذلك فلا بد ان لا تسئل الله
الحالات التي لا يبرئ من كنهه وكيفية ادراكه في كنهه في حال
سأله في حقيقته فقال بقوله سبحانه النور والناظر بعينه فافهم
في ادراكه وناظره اقل من ذلك فلا بد ان يجمع ادراكه للنور وفيه
فصار النور حجاباً له فوصل الى جماع الاله حجاب فصار حجباً له
من ادراكه الحوادث بما في الغيب فقامت هذه الالفة بالحق
دقيقة والله الموفق في تبيين كلام ابن العربي الملهي في
تفسيره المحجوب بغير اوضح فليس المراد ان النور حجباً له
من ادراكه كما يعي الا ان النور حجباً له من ادراكه اكل المشا
هدتنا للنور بلا ادراكه صا للنور حجاباً له لا وهما والعقول
عن خلقه لا صانع والاله المستعان **قوله** توفيقه خلق
ادراكه وهو قولنا ان التخصيص تائيد ذكره ابن عرفة ويحتمل
خروجها وهو قولنا ان التخصيص تائيد ذكره ابن عرفة ويحتمل
اجزاء ادراكه في التخصيص والمراد به الممكن الممكن كنهه

المتكلمين

المتكلمين المراد به لا مكان الاخص كنهه للمناخفة لا
مكان الاعاء عند المناخفة التي هو سلب الضرر من الحجاب الخا
لها الشاغل للواجب مثلاً اذا قلت اننا انسان كانت با لا مكان الاعاء
كان معناه ان سلب الكفاية بغير ضرر في بيئته بل اذا كانت
الكفاية ضرورية او حادثة وليس المراد هذا القسم ففلا بل
كما مر ان ادراكه كان الاعاء من ذلك هو الجاهل المستوي الكرمين
التي منسوب الضرر عن الجاهلين والمراد بالناظر الاعاء في
الخرج عنه ممكن هو الاصل في اصلاحها جميع **انما**
التجديدي لا يعم فيه والمراد بتأثيره انما انما للتأثير وليس
هي المؤثر كما ذكره ابن عرفة بقوله والتأثير بالتأثير في
الجزء الجدة خلافا للمعتزلة **و** كذا صرح بذلك اهل الحرفين
في ادراكه وحجبه في الاله **و** لذا اطلق ابن عرفة القول
ولم يخصه بولجهر من اهل الفلسفة وغيره فافهم للمعتزلة وعما
تركته في ذلك سباب كالمكر وغيره ثم اعاد اعدت عند
مولي هذه الحادثة اهل الفلسفة مع اعتزالهم بحوز الفعل
له وقال المصنف في كتابه التوضيح في شرح التفسير في
صول عند ذكر الكسب ما نصه **قوله** فلو اننا توفرتنا كسب وانما
ناظره لجادوا اختراع الله فلم يجاوز عنه اهلنا والتأثير في
ما لم يوثقوا بالتأثير المتكلمين عنه هو لا اختراع والمقوله
بنفسه يقول في تعريف السبب والشبه والمعاد فيخرج من هذا
ان السبب يوثق بغيره والشبه بغيره العلل والاعراض الخ
عبارة عندهم بغيره اما في المجاز المتعارف انهم يقولون حتى
صار حقيقة عينية او ان اصل وضعه يتنقسم الى قسمين تأثير اختراع

لم تكن موضوعا للتعيين شملت الاشياء حيث كانت
 ارادة موضوعا للتعيين والتخصيص لم تشمل الجميع
فقر عن الله عز وجل ما يوجد على حسب ما يوجد على
 يكون على هذا العلم تعلقا حقيقيا فليس هو عينه بل
 ان كل ما يقع على غير الله تعالى كان وما لم يشأ لم يكن عليه ليس
 ان تعلقا اخر يعين حاديات حيث عين الشيء بوصف ووقته
 التعيين التام بل لا ارادة التي هي الفهم فلا فاعلية وذكر فاعلية الفهم
 فذكر مقتضى كلامه في التعيين اها تعلقين وذكر هذا التعلق غير
 معزوف واجتمع ان ثلاث تعلقات على الحقيقة في التحقيق
 ليس انما تعلقان فقط على ما ذكر المصنف وتعلقا حاديا
 ذكره المصنف في الثاني في العلية وفي ان يكون الشيء مستلزما
 لمصنف متعين بما ذكره المصنف في الثاني في العلية وبما عليه
 انما في حقها لا يقال حدث ارادة في محل او العلم فذكر في
 في فهم وجوده في زمانه المخصوص وهو كثر فينا في كل محل
 في نفسه باوجه الصلا من حروف ارادة والحاد بتعليم **فان**
 فاصر المسئلة في شجنا ناصر الدين سليمان بن ناصر في كتابه
 في قوله في هذه المنطقة ومصلحتها ما ذكرته **فان** في ذلك
 بان الصفات اذا اعتبر في ذاتها فلهما عموم المعلق فتعريف القدرة
 ما بين الصفات وكذا الارادة اما ان صفات الصفات بعضها
 لبعض بل عموم بل لوجه التي علمه في الممكنات وهو ان يرد
 وان يرد غير وهو ان يرد القدرة ولا يرد غير بل لصلابة عموم
 دون اصابه بعضها لبعض وخصوصا بضافه بعضها لبعض **فان**
 العلم يعم الممكن ويخص يعلم حوا وجوده وعدمه وجميع

ارادة



او حده الجواز المنكرفه اليه ولا ممكنة ولا زائدة ونحوه حيث
 انه يعلم ان الواقع وحده في هذه الوجودية في كل صفة عمره وحيث
 ذاتها وخصوصا في حيث لا يمتنع بعضها لبعض فلا يمتنع في
 ارادة ارادة وعينية وما يعينها لا علم وفوقه ففوقه النفس وعلى
 وحده في الوجود يعين لنا انه ما علمه الا على ان لا يكون الوجود انتهى كلامه
 في الشيء مستلزم ووجه في آخر التوفيق منه كاهم بالعموم المستفاد
 والخصوص اضافة والله اعلم **قوله** والعلم يتعلق بنفسه كانه
 في احواله لا وجه التي يتعلق بها العلم فيعلق به العلم وذاته وسائر
 الصفات **قوله** جميع الواجبات تغني عن سائر الامور
 لواحيات في شمل تصورها وتصديقها والتسمية بالتصور
 لتصدق بواجب المفادات المنصورية والاحكام المنفردة اما هو
 باعتبار الخلق **فان** علم الله وقوه صورته كالتصور وبما
 في التوفيق على حصول ما لم يكن حاصلا وتعلقه بذلك وكذا العلم
 للمعرفة ان وانما تعلم بالتصور وان تصور في كل علم ضروري لنا
 كعلمنا بانفسنا فانه غير ان علمه شاملا للمعنى في المسمى
 ادراكه باعتبار تصور والفضل بالمسمى كذا في هذا في المسئلة
 انما تصور في المصنف لجميع الواجبات في الامور المتعددة
 معناه التمر حيث قال في علم جميع اقسام الحق العقلي لما
 علمنا انه لا يخفى ان كل ما في شمل التصور السلاج اي الخلق غير الحق
 كما يقتضي الحكم كذا في المسئلة التي هي المحكوم به وحلية والنسبة
قوله حده العلم بحد كثره واكثره فلهذا في الوجود
 الحجاب اعم الحروف فيه انه صفة توجب تعيين الاحتمال في غير
 وهو التوعدا ان يرد كثره وبغيره منه في المسئلة **قوله** كل ما

النفير لخرج الطن والشنك وخرج لا لا كشاف الصعوبات التي
 توجب انكشافها كالذرة والاربع والبياض والفساد وغيرها
قوله ورا انكشافا (يعني انكشافا) في القدرين بطلان
 لا مستند للعلم به يتعدى عن التناقض ويقدد شيئا ذاته ان
 لم تذكر وضيق المقام اوجب التعيين بمثل هذا الكلام **قوله**
 توجبه وهو كماله في بعض ما يليه من العلم بالشيء فلا
 امور الخمر والاشياء والكمالات فلا يحتمل تحسب النظر في الخمر وما
 تحسب الخمر المصروفة والتحسب تنكسك مستكسك للثبات
قوله لا يحتمل النفير في كمال العلم اما عند غير فلا
 كثير ما يعلم لا تنسب شيئا يتدرج فيه غير ان يفيد وعد المصنف
 للسمع والسمع مع العلم يحتمل انها في علم من كاشف عن
 الشهادة بالاشياء كما في الوهم الجهل في هذا العلم كاشف **اما**
 على انهما ليسا بنوعين قد كثرهما لا بد منه لعدم ما يغني عنهما
 والفقهاء لا يهل الحق لا اشهر وعينه في السمع والبصر عندهم وبيان
 ثابتان لا يوجب العلم به تعاقبه وينكسب بهما بعض ما ينكسب
 بالعلم وها بينهما تقارب فيكونان نوعا منه او اقلا فيه فوكان **اما**
 التجار في الكيفية في هذه المعجزة فلا تيسر في سمع ولا بصير
 العلم ان تغلظ بغير الموجود وهو علم الاغني وان تغلظ به سمعته على
 او سمعها او بصيرا فتايله في ذكر المصنف لهما بحيث مذهب اهل الحق
 مع احتماله كل واحد في النوعية وعدمها وينبغي في المعجزة في
 ليسا بنوعين عند كثرهما وان كان قد اختلف في نوعيهما لا في
 تقارب اهل الحق على التعميم مع ورود الغرض ان جهما في جهما في
 راي المسمومات وادراك العند وفلات وادراك المسمومات
 بل ان الخلاب

بل ان الخلاب فيه اهل الحق لا تنهاتهم الوفاء مع عدم ورود
 التسمع به فلهذا انكره **ثم** ان العلم ينكسب به لمن فاه به متعلم
 بخلاف الكلام فانه يتسبب **قوله** لا تنكسب به المصنف لولا
 لا كثر لهما معه هكذا قال خطيب من اكثر وصريحه ان المتعلم لا
 ينكسب له بل الكلام متعلق بالكلام ولا كثر مع ان المولى جل جلاله
 له يد كلامه على امور لا ذهانية لها وتنكسب له منه وكذا الغني وهذا
 هو الحق اذ راي في الكلام بالعلم بيقال لهما معه ان
 لم يكن لسمع وعلم لم يدركه فانه اذ اخط الكاشف للشيء لا ينبغي
 كونه كاشفا **و** انما قال التسمع ما يتعلق به لانه لو قال المصنف
 لهما ما سمع في المصنف مع الحمد ثم هو رسم وشموله للقديم
 والحادث ثم يراى انه هو بل للوزن والارواح فاما ما يتعلق به
 ليس لهما ثم انهما متعلقان بالصحة التي في المصنف لكونه خارجا
 عنهما لا في حكمة انهما في الصحة التي يفيد تغييرها عن غيرهما
 واخرج التوهم والشنك مما اخرج منه التفسير على انها خبر ان
 يحتمل ان النفير والخوار فيهما تصور التفسير لا ينفعا عنها او
 تصور ما نفير لكذا في بعض المصنفين وفيه خلاف والتوفيق
 عند التفسير ان جميع في المصنفات ان شجر القصة التي في المصنفين
 ان قد يرضى في علمه ويكون المصنف ما تنسب عليه **ثم** اعلم ان
 العلم يتبع المعلوم فيعلم الشيء وعلم ما هو عليه فيعلم الخواص
 حق ويعلم الباطن انه باكل هو يعلم انوارا جيت انه لا ينبغي ان يعلم
 انه لا يشك والممكن ان ممكن وجميع ما ينظر في اليه في وجه
 الجواز ويعلم الواقع منه الوجه الباطن في غير لم يقع ويعلم انه
 منصب بالضد اذ هو اذ اعتقاد الانصاف بالضد جهل العلم فلا

فان لا يعلمه فقد نفيها تعلق العلم به في غير علم كذا ليس نفي العلم
 من اجله حتى يلزم منه هذا ولا تقصير العلم باخراج بعض متعلقاته
 قد حتى يكون محال ايضا بل هو نفي لثبوتية الجهل علما ان العلم
 فيكسبه به الامام على ما هو عليه **قال** الشرح مستل في الاستدلال
 العلم يتبع المعلوم ولا يكسب المعلوم شيئا **وكذا** قال
 الشيخ العلم بالذوق هو كذا في الموضوع ومثله ان العلم يتبع الشيء
 فلا يوجب فيه ثبوت لا شيء يستخرج (الاراد) ولا يوجب فيه قلبا
 حتى يكون جهلا فلا يعلم كذا يخرج عنه شي في وجه الصواب والحق
 يدخل فيه شيء مما ليس به في ان يصير حقا وان كان غير الحق هذا
 هو عين الجهل كما نفى القدرة لا يخرج عنها ممكن ونحن بالوجه
 الاول لا يكون وجه حق تعلقها بجمع التصديقات في انواع الممكن
 حينئذ المفرد وفي اصله ان هذا الوجه يصير محالا فكذا اذا
 يقال في قولنا ان العلم لا يخرج عنه شيء من الافساد الثلاثة انه يعلم
 فلا يصح الواجب ثابتة وتعلم مثلا نفي الواجب وتعلم مثلا ثبوت
 الصلابة والشيء المذكور لا يخرج من عموم العلم وان العلم يتعلق
 بكل امر على وجه الاول ونفي عن الوجه غير اللائق بغيره لا
 تنفيص وتكال المحال بل تعميمه على ما لا دعاه المتقوهم يودى الى كل
 وجه معلوم بل في فرضه ليللا يخرج ذلك المعلوم ولو كان علمه كل
 ذلك لكان الشيء المذكور معلوما له ثبوت ليللا يخرج هذا الوجه عن علمه
و يعلم ايضا نفي الشيء ليللا يخرج عن علمه فيلزم منه اجتماع التفسير
 في العلم وهو محال ويلزم ان يعتقد كل واحد منهما مواحق العلم
 المعبر عنه بنعم الامور والحق يكون معتقدا كل واحد مضافا اليه
 لانه والحق يكون الكمال على الحق والموافق على الحق بل ان لا يتصور

في الوجود

في الوجود فسادا اعتقدا ان الكل موافق لعلمه ولا كذا
 ان كل ما فرض على وجه الكذب يعلم ثبوت فلا كذب ولا خطأ
 ويلزم ان يعلم نفي العوالم المتشكك في وقوعها ليللا يلزم قصو
 العلم وتعلم ارفع كلام هذا الصانع وترتفع (الفضل) كذا
 كما ينبغي معقول وقام من الدين في ذلك نفي العوالم
 نفي لا فيبدا وما جاء به من الشرايع ليللا يخرج هذا الوجه
 عن علمه وتعلم ثبوت ذلك ايضا ليللا يخرج ذلك الوجه
 وقد اكد من انشائها التي لا يعمل فلو وقع له هذا المتقوهم
 لم يحط بسبب عموم العلم هذا الخطا الوجه الذي لا يبرر في
 العلم كذا يخرج عنه شيء كذا في ذلك جهة حق وجهة باطل
 في جهة الحق انما هو كذا ثبوت انه وصلة وتعلم جهة
 التاكيد ان هذا باطل كذا في ثبوت العلم الثبوت للشيء كذا في
 جهة باطل فيعلم ان ثبوت باطل وتعلم نفي حقيقة انه جهة حق
والخاص انه يعلم الحق حقا والباطل باطلا فيخرج عند
 ذلك (الاحكام) ويردع اللبس والغلط ورفع علم الباطل ليس
 فصلا بل هو كمال كذا في تعلق القدرة بالاولى التي علمها به ان
 حزم فقال هذا المتشكك كذا في حزم كذا ان يعلم الله الصاحبة و
 التفسير يظن ان كان جاهلا ولا يدري المتشكك ان العلم القوي ان
 سماء هو علمه النوعين الجهل فينقص من حيث كذا الترتيب وذلك
 نشان اهل التوبة فيقول له الله يعلم موتك وانت تتكلم ورا
 خرج هذا الوجه عن علمه والفرض عمومه يقال له هل الله يعلم لا
 فيضرو ولا وجودك انت ورا يخرج هذا الوجه وقصر العلم و
 جواب استقبال البيت والصلوات الخمس الله يعلم نفيه ولا يخرج

ثبوت

مقدر في كل موضع ان حيلة الجسم بل اراواح بهما امران وحيلة
الله بل الروح لا تتغير، صفة من غير مفهوم يكون بسببه ولا ذكر
ابن الغوي في الروح انها كالماء في الصورة مثله غير يسمى بل
الماء في الغصن والنبات في العلم فتراها محمدا راوا الله اعلم
وفرد ذكر ابن رشد في كتابه كالماء في الصورة مثله غير يسمى بل
ما يهيئ له الروح وفي هذا اعني **قوله** جميع المعاني
متعلقة بالروح، ثم في الفردية بقرينة للسياق في هذا المعنى
بالنباغ والسموات ونحوها واما الحادثة في العلم المتعلقة
قوله والتعلق بنفسه هو صفة نفسية له في الصفات
بقوة اتق والذات لا يتغير وهو واجب في ذاته وهذا الصلاح
للقدرة والارادة وكونه نفسيا فورا لا متغيرا ولا يتشكل بنفسه
حوال وكذا ذكر المعنوي في منظومته **و** يجب ان يكون جعله نفسيا
كما ان الذات مثلا نفسيا وايضا في ذلك كونه غير الذات والوصف
به لعل في كونه نفسيا كما سبق في قوله بل في ذلك كونه الله اعلم
وقد شرح البيهقي بان التعلق بالذات وكذا في قوله تعالى انه
نفسه واختار الفخر الرازي انه في النفس والاضافه واختار
ابو يحيى انه في موافق المحقق كما ان فعل كقبيته كذا في قوله
في شرحه لا في **واما** التعلق بالذات فقال البيهقي كبرا
لهذا الصفات نسبة ثابتة تراد على تعلقها واطاقة التي تعلقها
في عند تغير صور التعلق بالذات من غير تغير في الصفات وكما
في تعلقها به كذا في الاضافة العجيبة فقد يسمى بها بعض
الاعمال تعلقا وبعض تعلقا وكما في قوله تعالى في الصفات
قوله والسمع والارادة في الصفات وانما عند
جمال

ب
سورة

الاحمال انما هي لطيفة الصفة والوصف **قوله** جميع
الموجودات في العلم من خصوصها ببعض الموجودات وفيه
اشارة الى ان المصالح الوجود وهو قول الشيخ وهو ضعيف
قوله صفتان هو على سبيل الاختصار والقصور من انما قد
لكن منهما غير بدلا لا ينافي كذا في القصود بالذات في تعيين كل منهما
عن الآخر والتشريف من ان لا يكون الا بالحد كما يقال في الامداد المبرود
كما هو معلوم في العلم والافعال جميعها لا تتحد خاصيتها
من انكشاف الموجودات وتعدد الكثرة صفة كل منهما
على الآخر لا مشتركة في الصفة والخاصة والعقل بحيث لم يدرك
الاشياء الى السمع والسمع انما هو على انما فيها وانما
للفرد لتعيينهما عن غيرهما كذا في قوله كذا في كونهما
وهما كذا في قوله كذا في حيث اخذ تعلقهما بالموجودات
اعني السمع والسمع كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله
لكن زاد السمع والسمع خصوصاً من الخاصة وهو ان خاصيتها
في انكشاف الذات خاصية القدرة كذا في قوله في قوله في قوله
داوختصها بغيرها فيما بينهما كما طما مع العلم عند تعلقه
بالموجود **قوله** فلما زاد انما في علمه بمعنى انهما ليسا عينه
وتدراكا وحيدتهما ليس عينه **قوله** انما وحيدتهما **قوله**
كما ان انما صفتان موجودتان في الذات ومتعلقتهما واحد
مثلا والله المثل را على علمنا وسمعنا وجرنا وهي مختلفة في
انفسها ومتعلقها واحد والتمثيل في العلم والارادة وايضا
لو كان في ذات ثلاث فلا بد من احد هما انما يظهر به فلا يكون
وحدا لهما وانما انما يظهر بهما الجلال في العلم والارادة

22

[illegible]

الْبَيْتُ الْمَقَرِّي

وغيرها ولم يحل كل من فعل ذلك فما لبثت **قال** لا شعري
 له راد من قبل العلوق على قراوى وهو جنس واحد على قولهم **قال**
 بل قول لا وبقوله هو مما تال العلم ولا يقترن بالاراد العلم
 يستند على تعيين المبرك والعلم من حيث هو علم لا يستند على
 تعيين المعلوم فلا جزم بقول العلم يتوقف بالمعروف ولا دار
 له لا يتخلو به اذ المقدم لا يتعين انتهى **قال** الشهر
 مستند ولا تخر ان هذا الذي هو مذهب الكعبى بانه لم يثبت
 دارك معنى اصلا ولا شعري ثبته معنى ودار هو من علم العلم
 ودار الصانع سمع بعينه بدار كثير وهو علمان مخصوصان
 واخوته عاين العلم هو مدلول بالحكم والافان وفان بالعلم
 الثاني يستدل بان العلم بالشيء اذ لا يصح الى على اخر وانما
 به وانما المتعلق والمستوى العلمان به صفات العلم لم يتصور
 اخلافاهما ولما وجوب ان يستدل اخلافا بين العلم والادراك
 وحسنه تفرقة بين المعلوم خبر او المروي عيانا مع الخلق
 المتعلق ولا استواء في الخلق علمنا ان المجتمعة مختلفان **و**
 ايضا وان لا حجة لوجاهة علمها بجميع فلا حجة بانه المبصر حصل
 له كل علم سوى الادراك والاشكاله تسلك الغايب فيكون بانه في العلم
 بدار على العلم وان كان لم نقل الكثرة انتهى كلامه في شهر ستافى
 فان تقرر لا شعري على وفق التبيين في اختصاصها بالوجودات
 والحقايق النوعية وان المقدم لا يتعين ولا دارك يستند على
 تعيينه **و** فدار بدار كما شعري على اختصاصه واستند على
 ودارك تعيينه حيث الشاهد وهو سلم الغايب والعلم في الشاهد
 هذا يستند على تعيينه بدارك بدارك ثم المبرك انكشافه تفتش
 له

له انكشافه تفصيلا كما احكاما وهو كمال العلم وفان العلم
 يدرك بدار العلم بالشيء وعلى التفصيل بدار العلم على التخييل
قال ان خليل سمعت رخص المصنفين من كينيت
 للعلم بقوله د راسه انه دخل يعلم انكشافه حيلة وتفصيلا و
 فانكشافه بدارك ودارك العلم راجعون على العلم حتى لا يتولى
 قدره بدارك هذا وانما ان التبيين والعلم بالشيء على التفصيل
 البين فان الشيء والعمل هو التوهم قدرك في حقيقته والمفضل
 هو قدرك في الحقيقة فيجتمع عند ذلك قدرك لا قدرك وذلك بحال
 انتهى في شرحه للعلم انكشافه وفانكشافه لعل انه بالليل
 التخييل والتفصيل لكان تافضا فان التخييل هو المعجز عن قدره
 وحال مشيئة والتفصيل هو المقدر وعلى ذلك راسه وجميع كينيت
 بحال يلزم المراد بالاجمال صخر المفضل بعينه الى رخص تعدد الادراك
 ثم جمعها بدارك وانما مثالا بدارك من نوع التفصيل بالاجمال
 ذكرته حتى جاء منه انما مثالا فيقال انكشافه كماله بدارك
 تفسيرا ولا تفصيل بدارك اعلم انكشافه بدارك كينيت كماله هو محض
 والله قريب عجيب **فصل** في الكلام على تبيين بدارك والاصوات
 مسئلة الكلام هي المسئلة الذهبية انكشافه بالانفوس وال
 المعضلة الذهبية وفيها دارك الدروس مثل شجرة الطوس وغيره
 لا شعري وانما مذهبهم في كل بدارك **و** **فصل** في التبيين
 فيقال بدارك المذهب والمذهب بدارك حجة بعد تبيين حقيقته
 محل مذهب **اما** مذهب المعتزلة فهو ان ليس له كلام على معنى
 وصا يفوق به بل هو متكلم على معنى انه خلق الكلام في شيء مثلا
 ويسمعه موسى اوج اللوح او على لسان جبريل او قلب سيد فلان

لكلمات ربه بعد البحر قبل ان تنفد كلمات ربه **وقوله** ما نفقوا
كلمات الله حواشيها من غير ذلك حقت كلمة العذاب عليه امر واحود
امرنا الامم حقة فلا تنفد كلامه وانت كذا النوحه وانت كذا الكلمات بلغة
الكثرة فله امر واحد وكلمات كثيرة فله امر واحد كذا النوحه وانت كذا
الزينة وكلمات الزينة قديمة وكلمات الزينة كذا النوحه وانت كذا
فلا كلمات لا تنفد كلماتنا وهو حرف قد سبقت علومه فلا تنفد
هذه على قدر ذهاب السلب وهو حرفا الحروف فله امر واحد وكلمات
فوز بغير العزاة والصفر والكتابة والمكسوف وتجيء من هذا العزاة
في التي هي افعالنا واصواتنا غير الصفر وهو اني ليس صفا تنفد
وبعنا غير ان الصفر وكذا النوحه انتصر وحيد وامر واحد وكلمات
الصفر وفرضه واحد والي ليس هو حقيقه هو الصفر وفرضه
موسى وقبور وايبر حكام انفسهم ارجع الصفة هي بعينها افعال
الشرعية الخالصة فلا بد من كلمات وحروف لا تنفد حروفها وكلماتنا
كل واحد في حق موسى انه كان يسمع كلامه تغليج السلاسل
وكما قال المصطفى صلى الله عليه وسلم احبنا ان لا تنفد مثل صلصلة
الجرس وهو انفسك على شيء يقصر عن وفاء وعيت
مدا ان انتهى من انفسه بغير حروفها فلا تنفد وفاء وعيت
في العصد وجمع على ما قاله السلف وجعلوا كلاما لا تنفد واحدا
اليهم بنا وبقا العصد لولم يكن كلامه بالحرف والصوت لزم ان يكون
دونتي المصطفى ليس كلام الله وان تنفد كلمة ما تجاز الاصطلاح
والاجماع على خلافه ولكن ان كان كونه كلام الله اعني عليه المحبوب
لا يكون لانه ما يلي الا الجواز في ذلك ما جاز في ان كلام الله
والفنا خروا خلفه وارجعهم عن الاستغنى حيث قال في الكلام
معنى

معنى ويعلموا انه اراد ما يقابل اللفظ حتى جعلوه معنى
فلا يصح ان ينفذ مع انه كما يخلق على ما يقابل اللفظ يخلق على ما يقابل
باللغات فيلزم اللفظ فيكون كلاما لا تنفد حواشيها يكون
كلامه حرفا وصوتا اذ ليس في عبارته حواشيها معنى فيفسر على
معنى انه ليس بديان واللفظ ليس بديان ثم انما يلزم منه التفتيح
والفنا خروا خلفه الهاء خروا على حرف كلامه بالحرف والصوت لهما
لسبوا منها لا تنفد حرفها وصوتها **وايضا** حروفها فلا
حرفها في التقديم والاختصار جلا لثمة كيب الحسم ما في اختلاف الخيال
وحروفها في اللفظ الذي يتعالى كلامه عن ذلك انتموه كلام العصد
قال انتفخ اني حواشيه عليه انه كلامه بحرف **فقال**
في لثمة حقيقته انفسه قال العبد العفيف وساق كلامه الذي نقلنا وقال
في دار خروا خلفه حواشيه لم ينفذ كلاما بالحرف والصوت ليس بحرف
واصواتنا **ومثل هذا** لا ينبغي في كتاب التوحيد من البخاري وقد
فرجه البخاري يكون كلامه تغليج بالحرف والصوت وساق كلامه
الذي عليه ما عرف ذلك **انما** اهلكت الكلام في هذا الكلام في صوت
على تاليف التاليف ان يكون له هذا الحرف في هذه الصورة وانما هو
للخالد او المعجزة وينتفع على حقيقته ذلك حتى تنسبه كل هل
ان غفر او سبغ علم الذي ظاهرا في منقلب فيقولون في ذلك فذهب ثلاثة
لاراج منها وهو ان يفتح ارجاع عليه وعلى تنسبه لل
شعرى كلامه معنى لا ينفذ مثلا ولا ارادة فانه ينفذ الحروف
والاصوات كما يلزم من ذلك في الفهم فانه هو الكلام حقيقته
ليس بحرف ولا صوت لانه ما في المتن وفتحه وساق تاليفه الحق
في الحروف حواشيه خلفه في اللوح لو على لسان جيبه بالوحد صلى الله

عليه وسلم وهي لغة كلامه بالطلاء عليها حقيقة لغوية
هذه اذ هي لغة لا تتغير ولا تتبدل نسبة السلب للشيء الذي لا طلاء
فهو على هذه الحروف مجاز يعني اصطلاحا والعبارة بالاصطلاح
فكأنك ان الكلام الذي يترجم على التثنية وتكون بالاصل العمل اليه
عند اهل هذه اللغة هو المعنى التام بل الذات وتعرف بهذا الكلام
اليه عند طلاء في ذلك مثل الحقيقة فعلى انه المعنى الظاهر
بذاته حقيقة في الحروف والذات عليه حقيقة لغوية يعني
اصطلاحا ما وجد تسميته كلامه **اجاب** الشيخ
بان ذلك الكلام على الكلام فهو وجه علاقة المجاز اصطلاحا و
تسمى التسمية على انه لغوية وليست التوحيد في المجاز بل في
وجه لا تشاء وان كانت حقيقة **فان** التقدير اني لم ارضى عندنا
ان له اقية اصلا اخر وهو انه اختاره بالوجه لا شك في اللوح
المعروف بقوله بالوقوف في الجريد لوح محرقه والاصوات له من اللوح
لغوي لسواك في اسم الوصل الذي لقوله في ذلك في لوح في ذلك
والمنزاع على القلب المعنى من اللفظ انتهى بالمورد حيث يحتمل
حقيقة روحه بالعلامة توفيق فيه التخصيص لا تفرق حتى اجاب
بانه لو كان حقيقة والاعمال ليس كلامه في الكلام عليه بالبيان
والاضافة وهذا العجيب جعل في الاشكال جوابا له والذات لا تستشعر
بجعل معنى التوحيد مراد ان تسميته كلام الله والطلاء عليه
حيث كان حقيقة كما يوجد كما معنى لقوله لم يوجد بالطلاء في وجه
جهة الاضافة وفيه تكرار كما علمت ثم انه لا خلاف المصنف
بقوله انه مجاز القول بانه حقيقة لقوله لغوية لتفنيده والذات بالغة
كما اصطلاح والمجاز من حيث الاصطلاح في خلت في الجهة للذكر اعتراف

السلب

السلب من حيث انهم لا يقولون بل المجاز اصطلاحا ولغة
وفيه تكرار فيهم مضح من اليه كما انه على يد هبوا ايضا انه حروف و
صوت وليس هو هذا الحادث بل لا بد من التكرار في الكلام
على هذا الحادث فتأمل **قوله** في الكلام التسمي ان ليس
لحرف والاصوات احتياج عليه بما يعرفه بانفسه لانه كانت
ان محزنة كلامه لنفسه بل في ذاته ان كان له ان العلم بنظم النصية
او انه خواصه كمن له كل كلامهم واضح البطلان اخرج عليهم
بما يلزمه تسميته وان كانوا لم يتسموه **قوله** فلم يفرحوا
تستأخذ في هذه الصفة التسمية وهو فم ايراد اضافة الى
من زعم انشراحهما في الحقيقة والصفة التسمية وهو فم
ايراد اضافة الى حقيقة حتى لا يرد انشراحهما في انهما غير يفرح
كونين وغير متخيزين وغير قد يميز بينهما او نحو ذلك لان
هذه التسمية اربعة وهذه اربعة هي هو المحدث والذات في
علمت لغوه وادوا من بيان **ثم** ان هذه الحروف والذات على
المعنى القام بذكره التي خلفها في اللوح او لسان المطبوع
والمصنف في الله عليه السلام هي بمنزلة تقرأ كما ان هذا هو القرآن
المنزاع على كل الله عليه السلام **فان** ان كان هذا هو القرآن
تسمية السبكي خلافا في ذلك واختلفا انه قد كان في الفراء اعراض
بما قدم بالسمانة صلى الله عليه وسلم في قوله كما يقول يعني بقرائنا
عز وجل والعرض نصير العرض والتفوي في ذلك انه ليس الكلام في نفس
القرآن التي هي المصدر اذ هي بالضرورة مختلفة بل اللفظ هو
لها من العاقبة فهو احد لم يتعد في تعدد العمل التي يجرى بها
كحلول لسان في بلد انما يوجد نقد **فلنق** ومن هذا

نشأ لاختلاف هذه أسماء الكتب هل هي علم شخص او علم جنس على
 ان المعنى غير اللغوي المولى او ما ينشأ ويكتسب النسخ فبما مل
 قال **قوله** ان هذا الفردان المتولد من ذاته قد نزل به بحسب
 بحيثية من ذاته على ما حصلته التسمية بل انه كمال الله وهو المعنى
 انما لم يزل له تعالى بقا من هذا الفردان قد مر به لا توصيل اذ قد
 نزل به هو الوصف انما لم يزل له وهو قد مر به بحسبته قد نزل به انما
 نزل كسبه من حيث انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 كماله انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 نزل به من عوز وعلما من السماوات والارض ونحو ذلك وطلب
 بحيثية هي انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 حادثة ونزل به من عوز وعلما من السماوات والارض ونحو ذلك وطلب
 فلا يمتنع على الفردان في الاختلاف **والخاص**
 ان المعنى انما لم يزل له كماله على قدره عليه هذا النسخ فحروي
 واصوات فكل المعاني الموصوفة من هذه الحروف هي وهو من
 للمعنى انما لم يزل له كماله على قدره عليه هذا النسخ فحروي
 ايضا فالمعنى انما لم يزل له كماله على قدره عليه هذا النسخ فحروي
 صوات ولا يمتنع كذا في المعنى بل هو كماله على قدره عليه هذا النسخ فحروي
 الحسنة فبما مله وكيفية الاختلاف بين هذه الحروف وبين المعاني انما لم يزل له
 نزل به كماله انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 انه فدان الكبري ان المعنى انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 انه فدان ان يكون بل علم بل علم بل علم بل علم بل علم بل علم بل علم بل علم
 حكمة الفردان والحروف من الصفات بل علم بل علم بل علم بل علم بل علم بل علم بل علم بل علم
 كونه معنى لاختلاف هذه أسماء الكتب هل هي علم شخص او علم جنس على

تثبتا الحروف والاصوات فلا يمكن ان يخص القول بوجوده اي
 المعنى والشيء لانه لم يثبت في تثبتا حقا انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 فلا يمكن مع الخصم انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
والفردان كونه على حدة كل واحد من هذه الحروف بل انه لو تعدد
 حصل من الاختلاف في الوجود ان لم ينفك على حدة او يخص به بخصم
 ان وفاء على حدة الفردان لا يختص به وايضا الصفة انما انما
 تعلقت بالكل في حلافة الصفة اخرى المعلق من في الصفة واحد
 فكل من الكل يعني انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 له لو كان كماله واحد لا يستحال ان يكون مع حدة امر او يقابل
 خبره واستغناء له وعذر له وعذر له لا يمكن انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 متبانية **من** العمل المتفق على معنى واحد على حدة في الحقيقة لا كثر
 لا نزل به كماله للمعنى بل انه لا يمكن انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 واحد وكذا انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 د المعنى لخصه بل انه لا يمكن انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 واحد من انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 حتى بل انه انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 سوية فبما مله من المعنى والشيء والوجود والوجود الى الكمال كقوله
 الفردان والارادته العلم والحكمة والسواد الى السيف والحدود الى
 عمل بل انه انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 واحد منها صفة خاصة بل انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 على ما يمكن انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 على عرض لاطلاقه بل انه لا يمكن انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما

كمال

لا يتحقق له وجود مطلق يتعين له وجوده سواء لمعينا أو لا فالعرض
 ليس ذاتا على انفراد فلا يجوز ان يكون هو عينه على وفرة
 ولو لا وجوده او وجوده لا يتحقق الكلام فلا بد ان يكون له وجود
 المتعلق له حقيقة واحدة وهو عينه فلا يكون وجوده مستحيلا
 وذلك لان وجوده لا يتحقق له وجوده في نفسه بل في غيره
 ولا يمكن ان يتحقق له وجوده في نفسه بل في غيره
 والجميع في نفسه لا يتحقق له وجوده في نفسه بل في غيره
 صراطه على ان يتحقق له وجوده في نفسه بل في غيره
 يتحقق له وجوده في نفسه بل في غيره
 انه لا وجود له في نفسه بل في غيره
 الاشياء متغايرة في جوهرها فالا لا تتغير في نوعها
 الكلام صلات كما قاله بعض الحكماء وهو عينه بل يتبعه الكلام
 هو عينه صلات الخبر ولا يتغير ولا هو ولا غيره ولا غيره
 سواء في الاشياء **واما** علم فذهب الى انه لا يتغير في نفسه
 فذهب الى انه لا يتغير في نفسه بل في غيره
 وما ظنوا انفسهم لا وجود له في نفسه بل في غيره
 الخ لا وجود له في نفسه بل في غيره
 مع وجود كل واحد من متعلقات كثيرة فيكون له وجوده في كل واحد
 انفسهم الكلام كما يوصف الجوهري فيكون له وجوده في كل واحد
 في كل واحد من اوصافه فيفسد له متعلقه كذا في الامور والاشياء ووصف
 انفسية للكلام فيفسد له متعلقه كما في انفسهم العرض والحيوان
 في انفسهم فيفسد له متعلقه كذا في انفسهم العرض والحيوان
 في انفسهم فيفسد له متعلقه كذا في انفسهم العرض والحيوان
 في انفسهم فيفسد له متعلقه كذا في انفسهم العرض والحيوان

الحيوان

الحيوان في نفسه انفسه او صوابه كذا في الاشياء والاشياء في نفسه
 في حجب الانفس او لا صوابه في نفسه كذا في الاشياء والاشياء في نفسه
 محنة كما يتغير في نفسه كذا في الاشياء والاشياء في نفسه
 ويستحيل ان يكون له وجوده في نفسه بل في غيره
 عنه فلا يتغير في نفسه كذا في الاشياء والاشياء في نفسه
 الخبر في انفسهم بل في انفسهم كذا في الاشياء والاشياء في نفسه
 طاب خبره في انفسهم كذا في الاشياء والاشياء في نفسه
 الخ في حجب وجوده او لا صوابه كذا في الاشياء والاشياء في نفسه
 شيئا في حجب وجوده او لا صوابه كذا في الاشياء والاشياء في نفسه
 و لا صوابه كذا في الاشياء والاشياء في نفسه
 في حجب وجوده او لا صوابه كذا في الاشياء والاشياء في نفسه
 الا لا وجود له في نفسه بل في غيره
 لا يتغير في نفسه بل في غيره
 عن الامور في حجب وجوده او لا صوابه كذا في الاشياء والاشياء في نفسه
 في حجب وجوده او لا صوابه كذا في الاشياء والاشياء في نفسه
 تغلقه بما هو في حجب وجوده او لا صوابه كذا في الاشياء والاشياء في نفسه
 اجتماع الامور والاشياء في حجب وجوده او لا صوابه كذا في الاشياء والاشياء في نفسه
 الامور في حجب وجوده او لا صوابه كذا في الاشياء والاشياء في نفسه
 حجب وجوده او لا صوابه كذا في الاشياء والاشياء في نفسه
 في حجب وجوده او لا صوابه كذا في الاشياء والاشياء في نفسه
 في حجب وجوده او لا صوابه كذا في الاشياء والاشياء في نفسه
 في حجب وجوده او لا صوابه كذا في الاشياء والاشياء في نفسه
فتا الاشياء في حجب وجوده او لا صوابه كذا في الاشياء والاشياء في نفسه

عرض

وفوله سبحانه اني اصدق عينا على الناس بهيولته وبكلامه
صدق في قولهم المستقيم وبكلامه من غير ان يكون الوجود وعدم
والعز وبكلامه من غير صدق ما بين قوله والصدق وتوكل ان الكلام في
الموضوعين هو في الحقيقة واما في الحقيقة بطلان الصفة على الوجود
من وجوب التعلق به استغناء الناس والاختلاف وتلك في حكم الكلام
في كلامه بيا مومنين حكمه في قوله لا يدرعون ولا انهم يسمعون
من موسى اخبر حاله موسى ان سمع من الشجرة التي هي جداره في المو
ضعين الكلام حروفها وصورات انتهى كلام الله سبحانه في قوله
واضواء ارجوه امل وتهيلا فغدد بالخراج والانسب والاضافة
هذا الكلام قبل ان يصاحبه الله ان يكون له امل وتهيلا وسماي خطابه بعد وجود
الاعمال في بيده **فان** الله سبحانه في المستقلة فكل ذلك
تنتهي الى خلاصه عبد الله بن محمد الى ان الكلام في ان الله في قوله
من انبياء الخبير والاستخبار في قوله لا لا يدرك احد وجوده الفاعل في قوله
عنه شرابك التكليف في قوله اذم الله العباد واهم كلامه على مقتضى
منه وبني ارمو حيا خبر انصاف عند ذلك فتذكر الكلام في بيده عند ذلك
ان يقال بمتابعة انصاف الباري فيما كان في ان يكونه خلافا من قوله في نفسه
كلامه لنفسه **اما** انه امر وبني وخبير وخطيب وتكليم فلا يتصور بل في
لنفسه الى انصافه وحال خلقه وربه في انصاف كلامه في ان يكونه خبير
لانا لو لم نصلي في ذلك خرج الكلام عن رتبة ما في ان الخبر لا يستند على خطابه
بل ان الله سبحانه في قوله لا يدرك احد وجوده الفاعل في قوله
وعلمه في قوله لا يدرك احد وجوده الفاعل في قوله لا يدرك احد وجوده
ف كذا في الخبر لا يستند على رضى الله عنه كلامه في قوله لا يدرك احد وجوده
امر في تهيلا وخبيرا واستخبارا والمعدود على صفة ما هو بالامر الا في على تقدير
الوجود

الوجود **فالت** لا مغزاة في قول الكلام ان ليلا كما اثبت
ان كان في الكلام في تهيلا وخبيرا واستخبارا وهو محال لان تهيلا الامر
ان يصرفه ما هو في قوله لا يدرك احد وجوده الفاعل في قوله لا يدرك احد وجوده
وباستخباره في قوله لا يدرك احد وجوده الفاعل في قوله لا يدرك احد وجوده
سبحه وكلامه في قوله لا يدرك احد وجوده الفاعل في قوله لا يدرك احد وجوده
مع موسى غير الخطيب مع انصافه في قوله لا يدرك احد وجوده الفاعل في قوله لا يدرك احد وجوده
مع الله سبحانه في قوله لا يدرك احد وجوده الفاعل في قوله لا يدرك احد وجوده
كلامه مع شخص على معان ومنطاج وكلامه مع شخص اخر على منطاج
ومعان اخر ثم يكون في كلامه في قوله لا يدرك احد وجوده الفاعل في قوله لا يدرك احد وجوده
على اللامتين في قوله لا يدرك احد وجوده الفاعل في قوله لا يدرك احد وجوده
تكون في اللتان مختلفتان في خبر عنهما خبر واحد وكيف يكون الخبر امل
ونبيلا وحدا وعبدا في قوله لا يدرك احد وجوده الفاعل في قوله لا يدرك احد وجوده
فصله وكما يقال كلامه في قوله لا يدرك احد وجوده الفاعل في قوله لا يدرك احد وجوده
او الاستخبار في قوله لا يدرك احد وجوده الفاعل في قوله لا يدرك احد وجوده
عبارة في قوله لا يدرك احد وجوده الفاعل في قوله لا يدرك احد وجوده
فيما كان في قوله لا يدرك احد وجوده الفاعل في قوله لا يدرك احد وجوده
متعانه في قوله لا يدرك احد وجوده الفاعل في قوله لا يدرك احد وجوده
وارايج وموسى وعيسى عليهما السلام في قوله لا يدرك احد وجوده الفاعل في قوله لا يدرك احد وجوده
في قوله لا يدرك احد وجوده الفاعل في قوله لا يدرك احد وجوده
امر والنواهي التي توجهت على قوله لا يدرك احد وجوده الفاعل في قوله لا يدرك احد وجوده
التي توجهت على قوله لا يدرك احد وجوده الفاعل في قوله لا يدرك احد وجوده
راخيا وكما على اختلافها في خبر واحد في قوله لا يدرك احد وجوده الفاعل في قوله لا يدرك احد وجوده
تبا وتبا في امر واحد وكيف يمكن الجمع بين معنى الخبر على كل واحد في قوله لا يدرك احد وجوده الفاعل في قوله لا يدرك احد وجوده

امر
عليه السلام

كما يتخلف له افساد الكلام غير معقول فلما واد افساد الكلام بان العقل
حصولها في سنة وسلام الناس زوا افساد ما مثل الذر والبركة
وزادوا في كل قسم من الامور التي افسادها مثل امر الندب و امر الجحاي
وتنهي التنزيه وتجلي التمجيد في كل قسم من الجحاي والستخيا وا
فساد ما مثل الجحيم المصا والفساد في الامور الجيدة والمعادية غير
ذلك ومن تصدق السنة في رضى يتداحل وغير ان تصدى
للاخها في قسمي الجحيم والامور **واما** الاستغفار فلا يتصور
حواله في سبحة على موجب حقيقة الاستغفار بل حيث ورد في معناه
التقديرو ولا خيرا كقولك التفت بربك فالواظم وكذا قوله وكلمة غير الله
وهو خالق غير الله اتم مع الله ومحمي الكل واجع للذي تصور الخطاي
للمخاطبة فانه لا يتصور الا كذا **واما** الوعد والو
عبد فكل امر في الامور غير ان تغلق احدها بنواي في معنى وعبد الله
تتجلى في معنى وعبد الله كذا في النداء الى التمجيد والى
كلا دعوان بدأ **واما** الامور والندب في الجحيم والى الامور اذا
تصير في جحيم كان الجحاي والامور والندب في الجحيم او تنزيه في
معنا يتشتركان في كونه امر او نهيا بل ان راح والندب ايضا في المعنى
واحد وهو الامور كل له وجه فان النهي امر بل ان لا يجعل يرجع افساد
الكلام كلها الى خبر وامر فكل ثم يصح ردهما الى الامور كما رجعت تلك
الا ففساد بل انفسا في حقيقة الكلام كذا في هذا **وف**
ورد التنزيه بتسميته امر بحيث ينضم جميع افساد في قوله سبحانه
ولا امر في الامور احد كالمع بالامر **والا** في الامور والخلق والامور
لا يتقابلان في الفعل والقول وعز هذا امر الاستدراك في الامور حتى
يقال امر بل ان غير مخلوق للمضاهاة في قوله (لا اله الا الله والامور بل ان

لا اله الا الله

الامر مخلوقا كان في معنى (لا اله الا الله والخلق وهذا امر في هذا
الكلام **وف** **تدور** في الامور في هذا على ان الامر ساد في خلق
هو انما قولنا ان الله لا اله الا الله ان تقول له كذا فيكون في الممتكون
فما هو في الامور فتقدم والمنتقد على الحاد في الممتكون لا يجوز الا ان
ليلا في خلقه في طرد الجحيم في الامور وحرار تسميته امر في هذا
الخلق ومقابلته وان تسميته خبرا فيكون في العلم سوادا في ان الخلق
في الامور فيكون في خلقه منتهى وكما ينشأ في كمال ان خلقه في الامور
منتهى وكما ينشأ في **وف** **تدور** في الامور في خلقه في الامور
حبة والحقه وتسمى في الامور في الحقيقة وان تسميته امر في هذا
وفوقه من الاختلافات كما ترجع الى العبارات صحيح وكذا في العبارات
المختلفة كما لمعلومات المختلفة التي يحيط بها علم واحد بل ان
المعلومات المختلفة في موضوعات الشاهد استندت على علم
مختلفة وان شملها اسم العلم كذا في الامور في الحقيقة في الامور
وامر الحقيقة في ان استندت على الشاهد كذا في الامور في الحقيقة
وف **تدور** في الامور في معنى واحد هو الحق والارزاق في الامور
من بل المصا والمستقبل في الحال لا يوترق في نفس الامور كذا في
القول كذا في الامور في الامور في الامور في الامور في الامور
كما يوترق في نفس العلم كذا في **وف** **تدور** في الامور في الامور في الامور
عندنا في الامور في الامور في الامور في الامور في الامور في الامور
او هو في الامور في الامور في الامور في الامور في الامور في الامور
عقلية في الامور في الامور في الامور في الامور في الامور في الامور
بشيء في الامور في الامور في الامور في الامور في الامور في الامور
تدور في الامور في الامور في الامور في الامور في الامور في الامور

تدور

انتم انما قل هي عين ذات الذر واللون بل انتم في زيارته لا جلالا
 فهو هم من الامور المتشابهة كحلقه للونية او الخاصة كخصوص
 البياضية فهو عينه في العينية لا يثبت في عينه في اللذان
 بغيره او يخرج كذا هذا وكذا خارج هذا انصوب من اثبت في نفس جميع
 ما ذكرناه فلا بد ان نقرر في هذه المسئلة **فان** الشئ مستلزم
 في دليل القضية العقل يقتضي ضرورة ان البياض والسواد يشتر
 كل في قضية وهو اللونية والعرضية ويقتضي في قضية وهي
 السوادية والبياضية فملا به الاشتراك في عينه فلا بد ان يثبت
 في الامور السعوية **فان** في تسليم المسئلة تنتهي بعينه لو كان
 في الامور كما ذكرنا في الفات فيكون الحال ليس وصفا بل هو على في الحال كما كانت
 البياضية مثلا غير البياض واللونية بحقيقة وحيث كان لا غير الشيء
 لزوا ملا به لا يقتضي في عينه ان لا يشترط في عينه في جميع
 عين البياض فيكون العين الواحدة فحقيقة هي معرفة مشتركة
 لا يعمل في عينه في عينه فلا يكون ملا به لا يقتضي في عينه في الشيء
 ملا به لا يقتضي في عينه فلا يكون ملا به لا يقتضي في عينه في الشيء
 ملا به لا يقتضي في عينه فلا يكون ملا به لا يقتضي في عينه في الشيء
 حد منقلا هو عين ذات الموصوفات او غير ذلك وذاك
 تسليم المسئلة هذا ايضا **فان** الشئ مستلزم في
 الفات السواد والبياض العين فكل ما يشترط في عينه هو كذا
 لصفة لها بل يشترط في عينه وهو اللطيف الذي على الجذبة و
 اللونية والعموم والاشترار فيه ليس به جمع الرصة في حال السو
 له والبياض في حاله في عينه يشترط في عينه ولا يقتضي في
 له ثبوت الحال بل انه يودي الى التسلسل في العموم كالعوم و
 الخصور

والخصوص كالتصور انتهي معنى هذا ان البياض لا يشتر
 كة له مع السواد كما ان البياض المعين لا يشترط في عينه خلافا
 معينا فكيف بالسواد وهذا مقتضى ان لا يشترط في عينه البياض
 ولا يوجب في عينه حوله او لونه وصفا بل هو عموم لعين
 وليس في عينه في عينه فلا بد ان يشترط في عينه لا يقتضي في عينه
 ولطيف فقط ولو كان ملا به لا يشترط في عينه لثبوت الحال في
 اذ لا حوله في عينه في عينه **فان** في ثبوت الحال التسلسل
 وصلا في عينه **فان** الشئ مستلزم في عينه في عينه
 اكله لا يقتضي في عينه في عينه في اللطيف وانما وضع اللطيف على
 وفرة الذر ومطابقة في عينه في عينه في اللطيف في اللطيف في
 الفات الوضعية من اعتقاد العموم والخصوص يرجع الى
 اللطيف العموم في عينه في عينه في اللطيف في اللطيف في
 الفطعية على المدلولات ولا يشترط في عينه في عينه في
 حوله في عينه في عينه في اللطيف في اللطيف في اللطيف في
 او احلا في عينه في عينه في اللطيف في اللطيف في اللطيف في
 العقلية عموم عقلي لم يصل الى العلم بالمدلول فقط ولم يتحقق
 في العموم في جميع العموم في عينه في عينه في اللطيف في اللطيف في
 معناه ان اللطيف ليس في البياض العين بل في مطلق البياض ومطلق
 السواد وهذا يشترط في عينه في عينه في اللطيف في اللطيف في
 المشتركة والفرقة في عينه في عينه في اللطيف في اللطيف في
 المعنى وليس في عينه في عينه في اللطيف في اللطيف في اللطيف في
 الادلة اذ راجع صفة في عينه في عينه في اللطيف في اللطيف في
 في عينه في عينه في عينه في اللطيف في اللطيف في اللطيف في

محقق هو قولنا العبادات والمجرب عنه لو فند لنا العبادات عينية
 وتكمينية زرومية لم يتبدل الوجود لوانه فاعلام تارة وتخصص
 معني على ما يقوينا هذا عبادات المتشابهة واليه هذا وتلك المعاني العباد
 وتفرأخر اوصاف النفوس فيما ذكرها معقولة خرج عن حدود
 انفسها فيه وقد خالف في غير الطبيعة بالهوا والسياسة **واما**
 الخطا الذي في وجود التخصيص بينه وبين الوجودات المعينة و
 ذلك واضع المعقولات باق في الشيء الذي لا يتغير عن غير
 بالآخر وصحة في الآخر وصحة نوع الشيء وغيره وصحة الوجود
 في المتشابهة التي بالوجود يتغير عن العرض بالمتغير مطلقا كما لا
 نوعها لا معينة تعينها بتخصيصها بالوجود لا يتغير عن وجوده
 معين بتغيره بخصوصه اذا الجسم لا يتغير عن الموصوف والعرض عن الجو
 هو والعقل لا يتغير بمطلقه في علمه من الوجودات التي لا يتغير
 بعضها عن بعض تصان في انفسها نوعها لا يتغير صلاتها كما لا يوجد
 بل بالآخر وصاحب الشيء فان يكون كلبه عامه وان الجوهري بل بالآخر
 ضريحه كمالا ما يترك بتغيره في كل على العرض بالذات بتغيره على الجوهري
 بل بالذات محتاج الى المتغير كذا في الوجود والتغير واحد بل بالذات بتغيره فان
 هو عينه فلهذا يشتركون ولهذا يتصل فلا هو عينه فلهذا يتصل
 ويروى التماثل والاختلاف والنضاد **واما** ويلزم لا يجوز في
 مثله في مثله لو فند دليل على حدوث جوهري عينه كما هو موصوفنا و
 يحتاج الى دليل اخر في مثله ذلك الجوهري دليله في سلب حكمه عن
 ضد وخلاف عن خلاف حتى لو حكم على الجوهري كانه فبالعرض في سلب
 هذا الجوهري عن العرض كانه لا تماثل وكالاختلاف والنضاد وان يقع العقل
 والمعتقون في نفس الجوهري والمعتقون **واما** خطا المتشبهين

الحال

موصوف



للحال بل في التثنية الموجود المعين المتشابهة اليه صلاته مخصوصة
 به وصلاته يشهد وكذا في غير من الموجودات وهو اصل الحال
 فان التخصيص بالشيء المعين والتميز بالشيء فيه عينه واحد بالثبوت
 الى ذلك المعين بوجوده عن غير معين غير ضيقه ولو فند له
 عبادات غير ذلك المعين المتشابهة اليه بالوجود اذا تخصص بالعرض
 ضيقه هو عينه عن العرضية اذا تخصصت باللوغية هي عينه
 لوزن ذلك اللوغية بالاسم والذات والسمواتية هذا السواد المتشابهة
 اليه فليس من الصفات التي توجد صفة الشيء معين هي عينه
 تؤكد الشيء واحد فيكون صفة معينة في شيء كسواد واحد
 معين وجوده واحد في مكانه كشيء لا يكون ذلك في الحقيقة نحو
 ما وتخصصا فان مثل هذا ليس بفعل التخصيص لا يكون خلاصا
 في كل حال فلا يكون البنية عاملا اذا لم يكن عاملا في كل حال
 فيثبت في الكلام **واما** الخطا الثاني فانه قد لا يقال
 كما توصف بالوجود وكما بالعدم والوجود عندهم حلل بكتب
 ان يقال الوجود كالتوصف بالوجود وكما بالعدم وهو لا يتناقض
 في اللفظ والمعنى ولا في الوجود وكما بالعدم وكما بالعدم
 ان يسمى صانعا او مفعولا لان الجمع والشمول يستلزمان
 حودا محققا وثبوتها حتى يشتمل ويعم ويحصر وتعين وايضا
 لا تثبت العلة والمعلول ثم قال في العلة توجب المعلول وتلك
 ليس بوجوده كية يصير موجبا والعلمية عندهم والعلمية
 حلالا في الوجود حلالا في الوجود حلالا في الوجود الحلال الحلال
 وما لا يتصل بالوجود الحقيقي لا يتصل بالوجود موجبا **واما** الخطا
 الثالث اننا نقول معاشرة المتشبهين كمالا تثبت في الوجود هو حال

ذال الذي يدور في هذه الممكنات انشاء الله وعند اهل الحق المعروف
 ليس بغير تلك في ذلك انما هو انما يكون في محض بل ليس له ان لا
 سم به معروف في تلك على هذا النمط انما هو قد تسمى المعروف
 المتغير بعد عينه وان لم يغير في ذاته بل ان لم يغير في ذاته
 وفي ذلك ان لم يغير في ذاته بل ان لم يغير في ذاته بل ان لم يغير في ذاته
 في المحرور عن الحقائق فيكون المعروف في ذلك ان لم يغير في ذاته بل ان لم يغير في ذاته
 انما هو على كونه في تلك في معنى انما هو في ذاته بل ان لم يغير في ذاته بل ان لم يغير في ذاته
 وهذا لا يقول بل هو الحق وانما يقول المعترضة وهذا القول الحق
 من قول العالم ان لم يغير في ذاته بل ان لم يغير في ذاته بل ان لم يغير في ذاته
 كما قال الشيخ السنوسي وغيره بل ان لم يغير في ذاته بل ان لم يغير في ذاته
 بنوع تلبس وتشتت وانما هو في ذاته بل ان لم يغير في ذاته بل ان لم يغير في ذاته
عن هذا ان لم يغير في ذاته بل ان لم يغير في ذاته بل ان لم يغير في ذاته
 فلا يصح انما هو في ذاته بل ان لم يغير في ذاته بل ان لم يغير في ذاته
 النسبة انما هي في ذاته بل ان لم يغير في ذاته بل ان لم يغير في ذاته
 ضد في تلك الصنع وسند في تلك في ذاته بل ان لم يغير في ذاته بل ان لم يغير في ذاته
 في تلك في ذاته بل ان لم يغير في ذاته بل ان لم يغير في ذاته بل ان لم يغير في ذاته
 انما هو في ذاته بل ان لم يغير في ذاته بل ان لم يغير في ذاته بل ان لم يغير في ذاته
 في ذاته بل ان لم يغير في ذاته بل ان لم يغير في ذاته بل ان لم يغير في ذاته
 هي في ذاته بل ان لم يغير في ذاته بل ان لم يغير في ذاته بل ان لم يغير في ذاته
 انما هو في ذاته بل ان لم يغير في ذاته بل ان لم يغير في ذاته بل ان لم يغير في ذاته
 انما هو في ذاته بل ان لم يغير في ذاته بل ان لم يغير في ذاته بل ان لم يغير في ذاته
 موافق في ذاته بل ان لم يغير في ذاته بل ان لم يغير في ذاته بل ان لم يغير في ذاته
 المختلف في ذاته بل ان لم يغير في ذاته بل ان لم يغير في ذاته بل ان لم يغير في ذاته
 بل ان لم يغير في ذاته

بالاضد كل مناه هو لا بدع اعتراض هذه المستحيلات بعضها
 ليس بغير هذا اصطلاحه بل لا يصدق في جميعها انها خلاف
 العشر في ذلك **واجاب** بعد الرد المصالح عليه
 بل المتأخر في الجميع مناه في هذه الكلام في قول الشيخ التي
 خص انواع المتناقضات وذكر انما هو في ذاته بل ان لم يغير في ذاته بل ان لم يغير في ذاته
 الاصول في التلبس والتشتت في جميعها بل ان لم يغير في ذاته بل ان لم يغير في ذاته
 وحيث خصها فيما ذكر علم انما هو في ذاته بل ان لم يغير في ذاته بل ان لم يغير في ذاته
 سلبت ان جميع ما ذكر انما هو في ذاته بل ان لم يغير في ذاته بل ان لم يغير في ذاته
 يعني والتلبس ووجوده في ذاته بل ان لم يغير في ذاته بل ان لم يغير في ذاته
فان التفتت انما هو في ذاته بل ان لم يغير في ذاته بل ان لم يغير في ذاته
 عد وفي ذلك الحق المتأخر في ذاته بل ان لم يغير في ذاته بل ان لم يغير في ذاته
 كمال المتأخر في ذاته بل ان لم يغير في ذاته بل ان لم يغير في ذاته بل ان لم يغير في ذاته
 وسلبت في ذاته بل ان لم يغير في ذاته بل ان لم يغير في ذاته بل ان لم يغير في ذاته
 تنافس في ذاته بل ان لم يغير في ذاته بل ان لم يغير في ذاته بل ان لم يغير في ذاته
 محمود في ذاته بل ان لم يغير في ذاته بل ان لم يغير في ذاته بل ان لم يغير في ذاته
 صلا في ذاته بل ان لم يغير في ذاته بل ان لم يغير في ذاته بل ان لم يغير في ذاته
 كذا في ذاته بل ان لم يغير في ذاته بل ان لم يغير في ذاته بل ان لم يغير في ذاته
 خير في ذاته بل ان لم يغير في ذاته بل ان لم يغير في ذاته بل ان لم يغير في ذاته
 لا في ذاته بل ان لم يغير في ذاته بل ان لم يغير في ذاته بل ان لم يغير في ذاته
 بل ان لم يغير في ذاته بل ان لم يغير في ذاته بل ان لم يغير في ذاته بل ان لم يغير في ذاته
فان انما هو في ذاته بل ان لم يغير في ذاته بل ان لم يغير في ذاته بل ان لم يغير في ذاته
 في ذاته بل ان لم يغير في ذاته بل ان لم يغير في ذاته بل ان لم يغير في ذاته
 في ذاته بل ان لم يغير في ذاته بل ان لم يغير في ذاته بل ان لم يغير في ذاته
 في ذاته بل ان لم يغير في ذاته بل ان لم يغير في ذاته بل ان لم يغير في ذاته

۱۲

الصور والخطا وهو حيث معناه سدا والافعالهم
 النفير وانكلا وكذا الذي بمعنى الخلاف هو التصور نفير
 ام لا يمكن على معناه انه لا مقابل له اما خطه لمثل هذه الخطا
 فيه لا ان يقبل محض اصلاح او ان يقبل ان لا يقبل لا يقبل
 زيدا بل بلية وكانت افضى المتباينين خطا فاما زيدا مع فو
 الى ما فاع زيدا عند حصول التفرقة المتباينين بلية بل **قوله**
 تنبؤا كما وتنبية ليس الضمير فيها الى الضمير في المحتمل ان المراء
 ما هو لهم من نفي الحكم بل هو الوعبر اما النفير فلا يصح ان
 اذا كان على معنى نفي ما اثبت ولبعض كونه نفي اثبات محتمل بل اثبت
 الاتحاد الموضوع والمحمول والزم ان كان التناقض على شئ واحد
 التناقض اذ متناقض في الخطا في المحض لم يعم به غير ما اثبت
 كما يعلم بعض الحكماء من انقطاع على وجه المحمول والموضوع
 مع اعتزاليه بوجود ما اتحادات المركورة واجبت عنه بل ان المراد
 نفي النسبة والذكر لا يصلح عند الخطا واحده هذا لا هو ردا
 كلفه **واما** الجواب عن عجز ذكر المصنف في الوجودات التلقائية
 بان النفير للمعنى ان ينفك والهم في ان الخطا في الصدوق
 كذب كما انهم سر في خبر سري لان المصنف ذكر حد المعنا
 كفة ومن المعلوم ان حاردهم للفضائل الذي هو محتمل التناقض و
 في علمت ان خطا في المعانيات فلا يمكن ان ينفك ولا يمكن
 تكون محتمل الفصد بل النفير وان كان ظاهر المتن كما سبق في الفصل
 في ونبأضها كما يجتنب الحد بها في حقه لان كل مؤلفا اذا كان حجة في
 وذكر نفيرا فانفسا في اجتهاد الجزئية مع ما يقتضيه النفير كما
 تخصيصا بالنفير نعم لو انفسا الحد بل المعانيات لم يمتح الى

عن النفيضين وعن العدم والملكة من ان يكونا غير الغايلين
يضمين في نظرا لا يسمي على ملكة والغايل يسمى بالاسم
فيكون مجردا في نفسه فلو كان يكون مثلا اذ قلنا زيد يصير
يصير تحت تسميته بالانتميين **و** اذا كانا يصير
تسميته فضلا ولا تسميه عدما وملكة وهذا في المطلقا في الاعمال
وحيث كانتا واحدة في ذاتها مدلولها وصدق معناها
تعلق تسمي الغايل وغير الغايل في معنى ليعمل العدم والملكة
فسمما في انفسهما الغايلات انما قلنا ان صور من صور النفيض
بما لا لا في صور الاخرى لا تسمى به مع صدق التركيب في
الحق يصير لا يصير في الخارج فلم يعلو العدم والملكة النفيض
اهلا وانما يكون في العدم والملكة كما يكون في الغايلين
عملية يصير كما يصير في كذا في الخارج والقد رأت المراتب تسميته
على ملكة لا ينفك لان لم اذ المعنى كالتسمية للذكر المتيقن صرح
بالعلاقة وما يريد ان المعنى في علمه في حد ذاته مع خصوص
ص الغايلين وتسمي عدم الغايل العدم والملكة في غير الغايلين
لا عدل تصوراتها موقوفة كالتسمية على الملكة في المعنى مثلا
عدم البصر والعدم المضافا اليها يصرفها في عطلت في الملكة
كمزيج عليه المعنى او في عطلت كذا لا كونه في قوله الملكة
حق لا اصل لها كانت في غير العدم **وكذا** الموقوفة عدم
الجنة والمكر عدم الكلام وفكر على ذلك وغيره في المعنى وعدم
وحيث لم يصح في غير الغايل العدم والعرض انه غير قابل للملكة قهرا
غير متوجه اليه وذلك في معنى ان تعلقها عنه في الخارج لا يفرق
بصير وكما ان العدم تعلقها فيه ويصير عليه انه لا يصير في الخ هو النفيض
لا علم

لما علمت من تسميته له كذا في حقه وكذا ذكر في النفيضة
الصلابة كالتفتت وجود الموضوع في كونه صفة فاذا النفيضان
لا يجتمعان كما يرتفعان بل يحصل احدهما لا يقين في ذلك الملكة
ويعينه وهو النفيض غير الغايل والعدم والملكة للملكة
فان الملكة بهما لا يجتمعان فيه كما تبصر العدم **واما**
ان تعلقها في الخ لم تكن تسميها واسطة فلا يرتفعان كلاهما
لعمري وان كانت بينهما واسطة كوجود العدم حيث تعلق الملكة
الصفات وتبين على تيقن الاحوال غير تقع في وجود العدم
لواستقر التعلق لوجوده في العدم في هذا الوجه بل يشهدان
الصور في صور الواسطة فيعلم كماله انما في صور البصر والصور
لا كان تعلقها بالجهة والصور مثلا وان لم يكن في البصر
سكنه فلا يرتفعان انما لا تعلق في كذا في كذا **فتبين**
اذ ان رفع الحمل فلا يتقابل فيه العدم والملكة فيصير من قسم غير
الغايل في كذا في كذا مثلا وحيث قلنا لا علم للعدم والملكة لا ان تعلق
في ذلك لا يترك ان تعلقها في غير الغايل ليستغنى بجمع كونه عطلت
ولا معنى لارتقاء علمها اذ لا كذا في كذا علم حقا علمها لان اليه
خر عدم توجهها اليه في حصول احدهما العدم التوجه المذكور
الم يتبع في تعلقه في الوجه الثلاثة فلا ذكر في كذا في كذا المعنى
في جهة ابي حصول ارتقاء علمها وعدم ارتقاء علمها في
منه كما يستلزم عدم التوجه في ذلك وصرار بينهما وبين النفيض
مباينة كلية في حيث اذ ان تعلقها **و** ان تعلقها في بعض متعلق النفيض
فتبين تعلق مركز النفيض له صور في الغايلين دون العدم
والملكة ان مبالغة النفيض للبصر ليست كماله المعنى له فلا يفرق

اجتمعا عهما فخرج القضاة بلا عرض و بين السواد والحلاوة وا
 تعلم بالحركة والسكران مقادير الصغرى والكبرى بل لم تتجيز
 الاضافة الى معجم انتهي فليست كل امر غير كالحقيقة فان كان
 يعلم بالحركة لزم و لا يكون دونه **قوله** في حجة على وجه
 التمثيل لو قيل التمثيل مثل هذه الفاعلة انما يقال في محل وقوعه
 ان يقال فيه لا ثبات وصاحبها من له فاعله وبقي العمل الفاعل
 للشيء ولا يخلو عنه اي عن ذاته الوصف او عن مثله اي مثل المظهر
 لوصفه كما في قوله بربها ان الصانع والبصر على ما فيه والعمل بغيره
 مثلاً في الجواب فيه ان يقال عند زوال احد التمثيلين ان لا يخلو عنه
 او عن صفة او عن مثله كما لا يخفى مثله وهو الطاعة في العمل فان برهن
 فيه بهذا العمل على ان لا يخلو عن اجتماعه على ما يلزم يقال لو قيل
 التمثيل لكان في وجه احد طرفة البصر الجواز ولو كان في وجه احد هما
 صفة كان العمل الفاعل للشيء كما يخلو عنه او عن صفة او عن مثله يعني
 والعرض لانه لا يقع في محله عنه فيجاءه صفة لم يصح لان لزوم خلق الله
 كما يقتضيه الدليل لانه فاعله كما يخلو عن صفة او عن مثله عند ختم
 الوصف والبرهان في العمل فيه مثلاً في وجه احد هما كما يستدعي الله
 الا لزم يكن العمل والدليل انما انتج ان الوصف العقبو حيث ان يقع
 في محله صفة او مثله كما خصوص صفة حتى يلزم منه اجتماع الصفة
 بنسب ان العمل فيه العمل ابله وبذلك لا يخلو عن التمثيلين جاب عن لغة
 اظها وصد الذاهب ضد العمل في اجتماع الصفة ان املوا العمل فيه
 مثلاً في العمل فيه ذلك وتدلله كذا الرري بعض الصغرى بل في هذا
 ايضا لا يمكن ان يقال بان المراد بالعمل على الوصف وحيث فرغ
 مثلاً لان كل منهما عمل مع اتحاد الموضوع وليس المراد بالتحليل

الكل هو

ان كل عرض في ناحية من الجسم حيث ذهب بقي عمله فاعله اذا
 لم يتلوه في موضع محققا معه انما كغير عمله وحيث بقي عمله وار
 على انزع منه فيكون خلق مثل او ضد والنجوى في العلم في احد طرفي
 محال بل من منه محال على احد الطرفين وتشرط العمل ان يكون في
 كل من الطرفين المتخالف وهذا بتقدير خلق ضد فيجتمع مع
 التمثيل الذي في المحل فيجتمع الضدان في العمل يعني الذات الواحد
 وذلك محال وفي بعض هذه الحجة بتقدير واحد في الواحد وان اجتمعا
 عهما لكانا في قول فلهما بزاوا احد التمثيلين في لانه ليس هو احب
 وزواله ليس له بغيره بل هو وصد ضد التمثيلين في لانه ليس هو اجتماع
 الصفة في قول ورد بفتح المقدمات انتهم لانه يقول كما يلزم جواز
 في ان يترك على تقدير جواز اجتماعه مسلمة لا ان يترك في لانه ليس هو
 بغيره بل هو مسلمة لا ان يترك في لانه ليس هو في لانه ليس هو
 والحق في جمع المقدمات **قوله** ما ذكر المصنف في الو
 سط والكمي في غير ان يصرنا في وجهه في وجهه في وجهه
 في متعدد المقدمات ولان في وجهه في متعدد في وجهه في ذلك
 الجوهري ليس هو في جميعه لا مثلاً لعله في وجهه في وجهه في وجهه
 لا صراوحا في المقاصد ان العلوم الفاعلة بالذات ليست
 متطابقة بل هي في غاية تساوي تماثل متخالفها كما يعلم بيها ضعف
 او اختلاف كما تعلم بالسواد والبياض وعليه واجتماعها باطار
 من اجتماع التماثلات كما من اجتماع الاقلام والاعمال في المتعلق
 يعلم ذلك بجلود البصر الذي كماله في العلم في وجهه في وجهه في وجهه
 للمعلومات المحيطة انما ينطق ذلله في الصفات فليست في ذلك
 حصر كل معلوم حتى يقال ان المحصور يستعمل الذوات فيكون فاعله

قوله وفي عدم استئذان الجمع على القول بثبوت (أما
 حوالا لا يتحقق كونه حلالا أي والتمسقة بتقابل الجمع والوجود
 عدم وملكية ولو ذال الوجود لكان في التقيضين وكان جميع نوعي
 أنه حلال أي الله ليس بمعدوم وكل حال كان الوجود بتبسيطه فكان
 (أما) والنقص في تبسيطه (الوجود) كالمعدوم فلا وجود له في عدم
 تنقيبه بعضه في غيره وما وجوده على نفي الآخر أن يكون لعدم فليس
 بل الله وجوده كالبقاء المصداق لعدمه في ذاته وفي كل ما يقع تحت
 فحال عدم القدرة على استيعاب السموات والارض والعدم في ذلك
 به الدهر في والوانه لم يقبل هذا أحد لم يقل أن الله حلال لأن القول
 بالذات لا بد منه حلال المصداق حيث جعلوه مركبا من أفلاكيه لله هو الوجود
 ذو الجلال والإعلاء وتبقى على ما صرح به التفتيح عند شرح القول في وجوده
 ما عتبارا في هذا من أن الله حلال وكان على الله صفة التفرغ لنفيه
 وإن كان في هذا من حيث هو إلى أن ثلاث صغيات صارت ذاتا لأن المفرد
 أنهم جعلوه حلالا أو حلالا على ما علم من تفهيمهم ونفروا منهم إذ
 الناس بهذا قبل ما ذاك **قوله** واستئذان عدم الفصل
 ليس بمباين وكذا التفرغ والبقا وجعل عدم فيهما عطفا على العلم
 أو اللان على الملزوم ولذا ذكر غيرنا العلم بالصحة أو التبيينية فقال
 وجعل العلم الخ وبغير الاستئذان استئذان العلم عليه الاستئذان الصغير
 (أخيرا) نبي عليه وهذا لأن العلم لئلا كان مشتملا في حقه لم يتصور كما استدل
 ولا لاحقا لأن امتناع مطلق العلم يستلزم امتناع مفعله وهذا لعدم
 السابغ والعدم (اللاحق) الذي في العلم المحدث وطرد العلم ثم قال وبهذا
 نفى الاستئذان الخ فاستلزمه إلى أن ذكره إذ عرفت الاستئذان استئذان
 مطلق عدم عدم مفعله بسابغ (أو) لاحقا علمت الاستئذان وجوب
 الوجود

الوجود المفعول والبقاء وذلك أن استئذانه مطلق العلم فليس
 به لوجوب الوجود أعلا ما استئذان عدم وجب وجوده ولا انعكس
 والاستئذانه عدم مطلق يستلزم استئذانه علمه مفعله في كل الركن
 جوب الوجود الخ هو نفي قبول الاستئذان بحال إلى ما يتصور عدمه بحال
 يستلزم سلب العلم السابغ وهو العلم وسلب العلم (اللاحق) وهو
 البقاء في العلم والاستئذانه مطلق عدم مفعله لوجوب وجوده
 استئذانه عدم مفعله به لا يوافق هو العلم والبقاء **قوله** إذا ثبت
 الفصل في بين العلم وبين العلم في ذاته من العلم في ذاته بلان العلم
 فصل كل واحد يستلزم فلا عطف عليه واستئذانه عدم يستلزم
 استئذانه الحروف وطرد العلم وكذا وجود الوجود في نفسه إلى
 لعدم والبقاء (أما) استئذانه العلم وكذا العلم مغطى خاص على علم
 لأن العلم يصدق على الخاص بالاستئذانه العلم مطلقا بدخل فيهما
 لاستئذانه المحدث وطرد العلم وجوب الوجود الخ هو نفي قبول
 (الاستئذان) بدخل فيه العلم والبقاء يصبح في الموضوع غير عطفا على
 علم لعدم الخاص على العلم ثم ان صدق العلم بمقتضى صدق الكيفية يستلزم
 صدق إرادتها بالكلية ملزومة وإرادتها لازمة لها بالعلم بالحق
 وهو وجود واحد يصبح فيه (أولا) العلم (الكنز) والفلة ويسمى بالخاص
 والعلم (أولا) العلم (أخيرا) العلم يستلزم نفي الخاص بقوله عطفا لانه
 على ملزوم وهو خاص مع خصوصه لانه (أما) العلم مغطى عليه علم و
 مع عموم ملزوم والاستئذانه عدم في قضية فوجبه كلية فإبانه لعدم
 يجوز في حقه وهو مستلزم لنفي عدم خاص (أما) العلم (أخيرا) هو في قوله
 قضية كلية فإبانه كل حروف وكما طرد عدم وكذا وجود الوجود في قوله
 قضية فإبانه لا يقع وجوده بحال وهو صادق على العلم الخ لا

كما يحتمل سابقا وعلى المبدأ الخ لا هو كاعرف لاحق ولا حينئذ التفسير
 بل انه من عطفها خاص على عام فكل الفكرة (الافراد) او عطفها للملازم نظرا
 الى انه يلزم من صدق الكلية صدق الجزئية فلا مناداة بين كون
 القضية الجزئية خاصة للجزئية الكلية وفلته ايرادها ولازمه
 هناك استلزام الكلية الجزئية **وهي** **فاعدك** معروفة في
 القضية بكون احداهما كلية والآخر جزئية فان صدق العلم
 يستلزم صدق الفكرة الخاصة التي يشتملها **بذلك** لا بدعها
 وقع من الخطب اشكالها وجوابا للشيخ الوزار في الازعوم وتبين
 من فقهه والاشارة كتمامه ان المراد المصطلح عليه انه هو
 مسئلة الملزوم اراهم منه كما في تراكيب الفصل في التشرطية نحو
 لو كان انما كان حيوانا او لو كان انما كان انما كان **فلا**
 لو احب كان الملازم هناك التشرية / فتفهم كونه خلاصا على علم
 متناع اجتماع كون الفقه والمسلو وجر لاكثر خلاصا اقل شمس
 اختلفت اجوبته في ذلك على ما يستعملها **اذا** يفهم ما ذكرته
 علمت ان المراد الملازم القضية والملازم القضية جزئية فان
 كل قضية لها الملازم يلزم من صدق القضية صدقها كجزءها وعكسها
 وعكسها يقضي موافقها **فلا** القضية اذا صدقت تستلزم
 صدقها ذكر وهذا معنى الاستلزام **ف** علمت ان عكس
 القضية الكلية جزئية فكيف يحتملها ولازم صدقها لصدقها
 بله واجل وهم الجملة الملازم في القضية التشرطية التي لا يكون
 خص بل متساويا اعم غير واجب التخيول ولا يبرهن لا يمكن اجتمعا
 كطما يجعلها او التخيول على حيث يتبين واعتبارا بين اختلافها
 بينهم في حيث يتبين كما سياتي ويدل على ذلك انه فوكه في الكبرى والارضية
 والارضية

المفهوم

ولا بدنية والوجود واجب عند المحققين التي تغد سلمات في اللز
 ت فمحتمل لا زمنية الفهم وهو سلب العلم الاستلزام والارضية
 سلبا وهو سلب العلم الملازم ومغنى الوجود فوانه لا يقبل لا
 نقلا بملازم **فان** التشرية في شرح الاستلزام والعقلية حيث
 قال المفتوح ويلزم منه قدمه اي من وجود وجوده **فذلك**
 بمغنى اذا ثبت انه واجب الوجود وتبين ان حقيقة الواجب
 ما لا يقبل العلم مطلقا بل يلزم من ذلك ان نقلا العلم مطلقا لا العلم
 الاستلزام ولا الملازم فانه لا يلزم من العلم الملازم العلم بقائه في المقادير
 صدقها وكذا ولم يرد المصنف كذا علمه من عطفها بالحدوث وطى
 والعلم وعطفها الفهم والبقائه وزوجها باليلزم واعتبار وجود
 الحدوث وطى العلم به لا يستحالته ووصف العلم من البقاء بالوجود
 في ان هذا لا يتدارك في يشتمل على علمه او اخر او يستلزمه / ولا
 العلم كذلك مجرد عن الوصف مع الوجود با حدها سلبا والآخر يقضي
 فلا يتصور شموله له واد راحة فيه للتخالف فيما له والاجوبة التي
 وعلمنا في بها منها فلا قلة لم يبدء الحتم الزعيم عن جميع من
 فيه من فقهه / الرافضة ان عطفها الخاص على العلم على تساو بينها
 يجعل الجميع سلبيات او زعميات وعلى الاول والوجود سلبا كل
 علم ويدخل فيه سلبا علم سابقا لاحق وهو العلم والبقاء
اذا على التلزام بالوجود حلا واجب ان لا يبداء العلم حلا
 احب ان لا يبداء حلا واجبا فيلزم ان لا يوجد في الوجهين اعم
 وهما الفهم انتهى **وهنا** لا يلزم من صريح المتن بقاء فيه
 تحمله فيه الوجود بقاء العلم والبقائه سلبا فلا يعنى عطف
 في المتن بقاء في صريح المتن بقاء العلم في الوجود في قضية الخ وايضا

لم يقل احد الوجود سلبا بل انما **و** ايضا حيث جعل الوجود
 سلبا لعدم مطلقا او استمرار الوجود مطلقا وغيره سلبا
 خامر او استمرار خاص كان الوجود اخص من الوجود
 فوجب ان يلازمه الخصوص في كل واحد من وجهين او لا
 يستمر له بوجهيه صدق الفذع مثلا وليس كما صدق الفذع
 الوجود سلبا به وجهه واحده ووجهه سلبا الوجهين هذا كما قالوا في
 الحمد للغير مع الشكر العرفي الذي هو وجهه الجميع وجهه الجميع
 اخص من شكره للاميل في وجوده صرحا للاميل في وجوده
 وهذا كما علمت خارجا على الفواعل عروفا بعلمها **قال**
 سلبا الحس في تفهيم العطف **واما** عطف اللازم على الملز
 ووجهه على التباين بان جعل الوجود سلبا و الفذع والبناء
 سلبا وقال انه تفريق بينه وبينه من حيث لا يشك **اقول**
 البناء صحيح من حيث انهما ليسا سلبا ولا اخر سلبا والتباين لا يصح
 به بل يمكن على العكس وعلى انهما في المعاني لا في حيث انه على
 كنهه في المعنى في التخصيص وان كان الوجود ملكا للمعنى في
 فعل لا في هذا الكلام فيه جهة عطف اللازم على الملز بل التباين
 والسلبية وذلك في حيث ذات الوجود وذات الفذع وفرد
 علمت ان المصنف انما يجد وجودا وفردا وفاء واحيات لقوله فيما
 يجب لمكانه ثم قال في الوجود وجهه الواجب اذ هو وجوده الواجب
 والكلام كما ذكرناه في التباين في وجهه واحدا على وجهه وجهه
 ما قاله لبيد الحسن ان الخصوص والعموم على التباين وجهه
 نفسية او العاطية واللازم والملزوم على التباين في علمه ونقل
 جوابا اخر هو ان هذا الوجود مطلقا لا يفيد وجوب وهو
 خامر

خامر وعلمه وبقيد الوجود وهو كان على الملزوم وهو غير صحيح اذ
 مطلق الوجود لا يفيد متساوية المصنف لكنه في تعدد الواجبات وما
 شتر منه الاستتلاجه بالبناء والاصح منه العطف على وجوب الوجود
 واستتلاجه الوجود فكيف يقول ان هذا مطلق الوجود فيكون وجهه
 ب الوجود **واما** تنويع العطف في الحروف وطروا لعدم
 على الوجود وعلى التقييد بالملزوم ايضا بل ان اخر تقييد الاستتلاجه
 كان لازما وملزوما وان اهلوا كل واحد منهما وعلمنا **و** هذا لا يصح كما
 ذكره الوجود اذ هو وجوب الوجود والصفات والصفات مما فيها تلكه و
 جود مطلقا لعدم مطلقا وعند سلبه لسعيه الكيفية في الحروف و
 كدور الوجود ان كانت في الوجود للاستغناء عن وجوده وان كانت
 للمعينة فلازم وملزوم **و** هذا السواب ضعيف لعدم كونه
 للمعينة وهي كالمعينة للمصنف اذ لا يتقضى الكلام على نفس
 واحد ولو كانت للاستغناء او لكلاهما في الحروف للاستغناء و
 هو كما اقراده فلا يستغناء له وكذا الفذع والعطف لا اقراده فلا
 يستغناء له في علمه بل يفرقه جعله في الوجود للاستغناء في المعنى الكلام
 على نفس واحد ويتقضى ولا يصح ان يقال يجب له كل وجود اذ وجوده
 الواجب لا اقراده **فاما** ان الاستغناء وان كان
 لعدم فلا يصح في سوابقه ولو اختلف في مقتضى الكلام وان كان يمكن
 ان يصح بل ان كل مفاد مغاير لكن كما قيل اياك وما اعتذر منه والبناء
 الحروف الوجود بعد الوجود فلا يقتضيه الوجود **و** ان كانت الاستغناء
 لا على القول بان الوجود السلب والمصنف في سلبه تليق به في
 فلا الوجود بعد الوجود والبناء على الملزوم بعد الاستغناء بقل
 ما سبق قال لا يمكن التقييد لان تباين الملزوم المستلزمات او العموم

مختار

97

ان الصفة النفسية هي عين الوجود او لا تفقد بدونه وان
وجبة الوجود لا رتبة يلبس بها رتبة كاو صفا نفسي لا يتخلل
التحيز للوجود فانه يحيز للوجود وكذا الصفات باعلامه
وقد استفتك كل بعض المحققين وهو موقوف من اكثر وقال
انهم ما يكون جوابه بفتح الله وعرفه الغايات النفسية
بلا فطرافة ثبوتية يذلل الوصف بها على نفس الذات دون معنى
زايل عليها ككون الجوهر جوهر او ذاتا او موجودا او فاعلا
بها الجوهرية وهي صفة ثبوتية كايها الوصف بها علم نفس الذات كشو
هو حادثة فاعلا للذات او انتهي في ذاته تسمية هذه معنوية
وان معانيها تدور على خلاف فاعلا المعاني فاعلا فان النفس
او وجود بعد الوجود له بها وجود غير حتمي ثبت لها مثلا معنوية
ف المعكرونة بالانفسي نزلهم ان المراد النطق للاماني
ثبوتية هذه التسميات بصفات النفس هي التسميات
عند الملاحظة بصفات (الاجناس) وانواع كالحقوقيات والاماني
صفة وهي التسميات عندكم بالذاتية وهي التي تليق بالنفس
بها الذات او الذاتية او الذاتية قد علمنا على شئ يجعلونه
ذاتيا وتسميهم على خلاف راجع الى الماهية او من حيث المعنى
كالوجود فان الذات لا تعلم بدونه باعلامه وقد ذكر في الذكر
المنطقية كانه رتبة في شرحه في الحاشية وكان عمره في شرحه
ف اذا ما فسرنا انها ليسا وية من فاعلا كانه جميع اوصاف
به النفسية وهي الجوهرية والذاتية فاعلا فاعلا (المراد حاط
هذا الكلام اعتبار الملاحظة فان اعتبار التفسير ليس نوع وخواص
كان فاعلا المصنف ولم يفسر المراد بالوجود الوصف النفسي

عن العمل والجزر والمكان والزمان والمقتضى **وقال**
المفتوح انما يتم بنفسه ما لا يعتمد وجوده الى امر اخر غير
وجوده **قوله** ان يكون مركبا في ذاته فيجعل الله على خلق
تقديره واصفاته تدل على قوته بعد او يكون له مماثل في ذاته اوصفا
تدو فيجعل الله ارادة تركيب ذاته تركيبة من جزئين فاحد
ارادة صفة باكثر بمعنى متماثلين كقدر رتبة علمهم وهذا
مما دل على وحدانية الصفات ولا يتوهم بقي قدره وعلمه وان
كان الجميع تعددا اذ لا يتوهم بعدا ان علمت بعد المصنف
والعرفية ذكرته والله اعلم **قوله** العجز عن معرفة ان
جعلت العجز وجوده كان التقابل بين علمه تقابل الرصد في
توهمه في الجموع ووجوهه بما في الشك هل هو في النفس
معنى لا يوجد في المصنوع مع اشتراكهما في عدم التمكن من
العمل وعجزه عما يتم هو عدم ملكة القدرة وليس في الرصد في
معرفة تضاد العلم بل في الرصد في النفس ليس بفاد والمصنوع فاد
ويتفرع على كون العجز ضد القدرة فلهذا هي التبع في الاستحباب
من انهما يتعلق بالوجود كذا القدرة كذا العلم لصفة التوهم بما
معلوم خيال العجز العجز الرصد يكون عن العجز بمعنى انه صفة
تستحق العقود الموجود بدلا عن الفعل المعداد فلا يخرج
المفاد صدق خيال هذه امكانه ان العجز لا يدل على انه وجودي
وليس سلما له فلا امتناع في تعلقه بالمعداد كذا العلم والارادة
وبهذا اطلق العقل على العجز المتحدين عن فعله في الغرض انما
هو عن التيقن بصلته كما في السكون وتترك المعارضة انتهى رتب
جموعه لانه لا يعتمد رتبة فلا يمكن فعله لانه لا يكاد يتوهم

انه

انه وجودي اذ لا يعتمد رتبته **والخاص** انه على الغرض لانه
سلبي يكون معناه في القدرة عما اصابها فلا يتوهم له وجود
توهمه في ذاته اذ في ذاته العجز عن العمل لا يمكن ولا
يتوهم في الغرض لانه وجودي وان من منع ما هو الواقع كذا لا يتوهم
الموجود وان كان مستحيلا لا يصح هذا با علمه **قوله**
على من محض وهو كذا لا يكون له بوصف العجز عن العمل والعجز
وعلمه لا يدل على تضمن العجز لسلبي القدرة وانما على معنى عجز
الخلق انما هو كذا لا يكون له بوصف العجز عن العمل والعجز
العجز عن العمل لا يكون له بوصف العجز عن العمل والعجز
مراكمة ان العمل عدم وفوقه ووجد واحد مثلا من ارادة العلم دورا
رادنه لانه لا يفي ارادة العظمة التي تعلق لاخر وجهه ومنه
بذلك العموم واخرى حرج جميع العلم عجز ارادة في العمل
وعجزه مطلقا وانما في اخرى لو ارادت جملة فلهذا لم يقل وانما
لانه عجزه انقصه كذا استحياله رجع كذا لا يستلزم رجع العجز
فيما لا العكس والتقابل بينهما فلهذا في العمل والعظمة لتفصيل
الكرامة بعدم الارادة وفيه تقابل بالامكان والممكن والارادة
تصح فيه وكما صحت فيه الملكة وذلك لعدم كذا التقابل في عدم
وملكة وليس في شئ من ذلك ان يقال ان عدم ارادته علمه من شأنه ان
يقبل الشئ في القول من حيث المعنى لا من حيث الطول والوزن في هذا
متوهم والورد في جرح الاطراف في العلم وفيه تقابل العجز
صدرا لارادة الكرامة فقال تلميذ ابو يحيى ان كرامة صدرا لارادة
هي الشهوة فليست صدرا لارادته نقول ان الشهوة هي الغرض والارادة
وسر المصنف الكرامة وبين منعه بان عدم الارادة لا يلغى

ان في موصد الشهوة فلا يرد اعتراض الشريك واللامر بالامر
 هذه الشريعة بانها تجماع (بدراسة) كما انه الشيخ عليه واخر
قوله او مع ان يكون هو انتهى الورود الى الصورة حيث
 يتخلل اليه فيفسد وازا فسده **واقا** العقلية **فهم**
 انما هو من غير علة غير كذا تركه وسقط عنه والاسمي عقلية
 تنهي بالعقلية عند اخر من الزهول وعند بعضه انما **هو**
ف انما العقلية او بدو الطبع بدو اللذة او السببية وهو
 معلوم على مع ان كرامة له كما يتبع ان كرامة او كرامة العقلية
 وبالنسبة الى عينة تارة باحد طما ويظهر ان العلم بالنسبة الى طما
 العقلية او الصبيحة على من فهم وليس الموهبة انما العلم عليه حتى
 يكون شبيها او انما العلم انما هو حيث ان علة او طبيعة لا يكون
 ونسب كالقوة مثلا انما العلم والطبيعة كالموتور بال
 صفات وانما هو العقلية والتعليل والطبع في اقل من عدم
 انما رادة وهو خاص على علم وسبق وكلامه اعتذار عن مثل هذا
 دفعه والبقاء من القصة بتفسير العاجلات والصفات محلات ولو
 استغنى بالعلم عن الخاص كان ذوقه الى جمل كثير من العباد لان
 ادخال الخدييات عسير وخطير لجهل به هذا العلم **فهم** ان
 التعليل والطبع من انما رادة التي هي القصد والاعتذار لان
 بالذات لا يتخلل كما ان الزهول في العقلية تنافي بالقصد
 وانما خيل انما رادة لا قصد وعلم انما رادة بالواحدة العلم
 وانما خيل انما رادة العلم ايضا لا يمتنع من انما رادة العلم
فان **فهم** من اكثر انهما ينال العلم كما ينال العلم انما رادة
 رادة انما رادة العلم لان العلم كرامة ومنافى للعلم في المذموم

تحت التعليلات

كرامة



بالذمير

بالذمير انما العلم رادة انما العلم انتفى (الارادة) فمراد
 التبع بالعلم في ما يستعمل العقل في ما **ولذا قال**
 من انما رادة وغيره وتوهمه كمنه بفكره كرامة انما رادة في
 الارادة انما رادة العلم وفهمه من علمه ما فيه وحيث
 جعلنا العقلية في نفسه فكل من انما رادة من العلم والمقدور ما
 العلم والقدرة (الارادة) فبما انه انما رادة من حيث تعللها
 لصلحها شاملة فيقول العلم من انما رادة من حيث تعللها
 من حيث التبعين ما وقع هو انما رادة من حيث تعللها
 رادة لصدقه وانما رادة من حيث تعللها وانما رادة من حيث تعللها
 بمعنى تخصه وتخصه انما رادة بالقدرة في رادة رادة
 في ذلك الواقع فوقع كرامة في جهل بالارادة في رادة كرامة
 حيث انما رادة من حيث تعللها في رادة في رادة في رادة
 في رادة رادة من حيث تعللها في رادة رادة في رادة
 في رادة الفصل الثاني في رادة لان الفصل الثاني في رادة
 رادة من حيث تعللها في رادة في رادة في رادة
 فبما انه رادة حيث **قوله** وانما رادة من حيث تعللها
 رادة (انما رادة) انما رادة العلم في رادة العلم
 انما رادة من حيث تعللها في رادة في رادة في رادة
 انما رادة من حيث تعللها في رادة في رادة في رادة
 انما رادة من حيث تعللها في رادة في رادة في رادة
 انما رادة من حيث تعللها في رادة في رادة في رادة
 انما رادة من حيث تعللها في رادة في رادة في رادة

على شرطها بل بعد ادراك الشئ لا يصح ان يكون لمائع ورايم جود
 الشئ كما ان ابد القدم المائع وهو جودى فلا توجد العوالم فمختلفه
 لتلك الشئ كما وان مختلفه لتلك الاخر كما يصح ان يكون لمائع ايضا
 لما سبق وهو مختلف لتلك الشئ كما ان يكون له عدمه فلا تعد له المانع
 الشئ كما وان ذلك بحيث وجدت العوالم موجودا بوجوه تافيه
 الطبيعة كما يوجد تافيه الطبيعة لا يوجد الشئ وكل جميعها
 ولتلك كان مختلفا كل واحد منها مختلفا الاخر فيجمع بوجود العوالم
 لتتبدل بوجوه تافيه لا نهاية لها ولم يتعنى التسلسل استواء
 عند تلك كل شئ كما ان الشئ كما ان الشئ كما ان الشئ كما ان الشئ
 غير محال انه لا يلد عليه في حق ما لا نهاية له في الوجود ان هو موجب
 حادثة التسلسل فلا يكون في الشئ التسلسل كما ان عند وجود
 العوالم في التسلسل وجود الشئ كما وان علمه فانه مكشوف
 فكل ما في ذلك التناهي ان كل لمائع كما يكون انما في ذلك التناهي
 المنع في الاخر فيلزم عند وجود العوالم عدم القدم وان كان
 تلاحق شئ كما فيلزم عند وجود العوالم وجود شئ كما فيلزم عند
 ذلك كما ان وجود العوالم على هذا الوجه فبعض التناهي بالمانع
 والشئ كما فيبطل التناهي في الجميع فيكون التناهي بالفساد والاعتبار
 فلا يباقي التناهي في نفسه فبذلك فيه بعضه **فصل**
 والمباح ان افيد ان العلم بالحق يدخل في العلم بالاختيار من بين
 ان العلم بوجوه تافيه بوجوه تافيه العلم بالاختيار من بين
 ما علم بالاختيار وان كان انبداها وجعله من قسم التناهي في الطبيعة
 ذكر الى ان الوهم كما حيث كل ان انبداها تافيه تافيه او تافيه
 صارت له وهو تافيه في الجميع كما ان الحق ان يراعى مع العلم التافيه ونص

ان

ان بدها في العلم بوجوه تافيه تافيه العلم بالاختيار من بين
 فبين جوده انما تافيه تافيه تافيه العلم بالاختيار من بين
 اذ عت فيها ولو تافيه تافيه تافيه العلم بالاختيار من بين
 انما انبداها من قسم الطبيعة بوجوه تافيه العلم بالاختيار من بين
 اعتقاد ان فيه القوة **فصل** ان اعتبارنا مع العلم التافيه العلم بالاختيار من بين
 في الاختيار وان افيد ان العلم بالاختيار من بين العلم بالاختيار من بين
 ما علم بالاختيار وان افيد ان العلم بالاختيار من بين العلم بالاختيار من بين
 تافيه العلم بالاختيار وان افيد ان العلم بالاختيار من بين العلم بالاختيار من بين
 له فيسبب ان السبب كذا فيقسم الطبيعة في السبب كذا فيقسم الطبيعة
 لتافيه اذ لو كان لم يكن التافيه تافيه تافيه العلم بالاختيار من بين
 تافيه تافيه ومن ثمة يعلم حجة كون حجة بل ان التافيه العلم بالاختيار من بين
 لان السبب كذا فيقسم الطبيعة في السبب كذا فيقسم الطبيعة **فصل** ولم يوجد عند
 الوهمين ان الوهمين تافيه تافيه تافيه العلم بالاختيار من بين
 حادثة وتافيه تافيه تافيه العلم بالاختيار من بين العلم بالاختيار من بين
 مخصوص بواجب وهو انه اخراج لبعضه في العلم بالاختيار من بين
 انما انبداها العلم بالاختيار من بين العلم بالاختيار من بين **فصل** ان السبب كذا فيقسم الطبيعة
 اخذ من العلم بالاختيار من بين العلم بالاختيار من بين العلم بالاختيار من بين
 وفالعلم الطبيعة تافيه تافيه تافيه العلم بالاختيار من بين العلم بالاختيار من بين
 مع وجود ان يجمع في الطبيعة وهي التافيه تافيه تافيه العلم بالاختيار من بين
 السبب بغير العلم بالاختيار من بين العلم بالاختيار من بين العلم بالاختيار من بين
 التافيه تافيه تافيه تافيه العلم بالاختيار من بين العلم بالاختيار من بين
 لمسات طبيعة فحيث التافيه تافيه تافيه العلم بالاختيار من بين العلم بالاختيار من بين
 في الموانع في المعترضة اخذوا به حيد فولي العلم بالاختيار من بين العلم بالاختيار من بين

عن الكلام وذكر في حقه الميم من معاني النظم ان يولد كما ينطق وكما
يصرح وكما يصور **وهذا** الصور اخبر من الخبر والمصنف استعمل
النظم في مطلق النجاسة وجعله ضد الكلام النجسي كما افصح
في الخبر ونعني به ان يوجب من الخبر ضد النطق بل للسان **اما**
الكلام النجسي بضم النون وهو القول والخطبة والمطبعة وغيره
على المصنف ما اورد ابو يحيى ونحوه ثمة بل نظرا عبر عن ذلك بانه
تفصح الكلام النجسي على زوايا اصطلاحا منه فلهذا كانت حجة
تدفعنا انما هو باعتبار اللغة والحقيقة وفي المقاصد عند اهل
الحق كلامه ليس من جنس الخوف والاصوات بل هو صفة لازمة فاقية
بذاته مفارقة للمفكوت كما في الطبرية انتهى في ذكر الامة عوض
النظم والخبر وذكر المفكوت مع انه يقابل في (عرف) اللغوي
لكلام اللسان **فصل** وفي معناه كونه بالحرف والصوت هو
وزن كان لا ينافي الكلام ثمنا هذا وهو يتلوه بما يستحق
ير في العدد النظم في رتبة الخلد لا يفهم الا بحالها ولا يبي
طافون لا بل انما يتنازع في اللوان فيمنع التنازع في العلة وما
ويحتمل انه لم يشترط القضاء بل اراد انه في معنى النظم في الاستحالة
لا في الصفة **فصل** والموت قل هو عدم الحياة فيكون من
باب العدم والملكة او عرض بعين الحيات فيكون في الوجود لقوله
تعالى خلق الموت والحيات فان العدم لا يكون مخلوقا الا ان يقال خلق
بمعنى قدر وهو يتخلق بالعدم في الوجود لولا ان خلقا شيئا
في الموت وان كان الخلق على خلافه لا يصلح اجتماعه فيسقط الاستد
لاله ولم يفرد في معناه من الجملة في معانيها الحيات كالموت لانه
لما لم يصر احد اليه لم يخرج للتنبيه عليه **واما** الموت والعدم والحيات

والبحر

والنظم والعدم يدل الصفة به وهو ان يولد كما ينطق وكما
الحياة وفول الصلة في تلميح المصنف في حاشيته انما يفهم
التفاني مع انه لا يفرق بالنسبة للمخلوق فكيف بالخالق ولا
يقوم في حقه لعدم اختصار التمسك بما يتوهم بانه ينبغي
كنه من التفاني ما لا يتوهم اختصاره كما في الخبر ان جبار
اعود وركم ليس بل عود **وبالحديث** انك لا تدعون
اصم ولا عمى ولا غافلا فيهم في كل يتوهم ان كل واحد منكم
في المخلوق وهو احرى ان يكون نفاذ في الخلق وهو غير لازم
تري ان يفي الزوجية والولد وعدم اللذة والآن نقول في حق الحيات
وكما في حق القديم **واما** في الحديث فانه في مخاطبة الرب
ومن كل حديث عهد بجاهلية ولا وهو تركت الى الملائكة من
النظم ولحكمه ثم ان العرف الجملي في قول المصنف في اعتبار في
المفكر عنه ان نقول كالموت الذي في كليلة او تصور في
صلاته **والرب** منزه عنه **قوله** واضداد الصفة المعنوية
ية (اشارت عليه الى اضداد المعنوية وما كانت الاحوال المعنوية
لا تحفل على حياتها ولا تموت والموت في تضاد الابل في الحق الى
المعاني والحيات التي في اضدادها في المعنوية واضحة في كل
اي من تضادها في نفسا ووجه اضدادها من اضداد معانيها
قوله اللازمية اي بالضرورة في لزوم في المعنوية لازمة ومنا في
الملزوم المتولد من ضرورة ان يسلو به في ضرورة ان يسلو به
لما في الخلق في المظاهر في اللازم والاعم في ضرورة في الملزوم في
في اللازم فلا يلزم من ضرورة ان يسلو به في ضرورة في الملزوم في
هذا معناه وبين المعاني والمعنوية في اللازم في ضرورة في ضرورة

الله ومحمد الباقين هذا المجموع خفي لو قال يجعل ظاهرا
فكره لكان مفيدا فقلنا له **قوله** بيد خلد في ذلك التواضع
والعقاب خسر هذا الخلق بيننا وبين المعتزلة بل ان المعتزلة
يوجبونه بناء على اصلهم الباطل من التخصيص والتفويض العقليين
وقد يبرهن في ذلك المصوبات وتدخل فيه خلق الدونية
لنا بالنسبة لذاتنا خلافا للمعتزلة بناء على اصلهم الباطل من ان
الدونية في انبعاث الاشعة فتصل بالمرء وكذلك يثبتون ان
يكون جسم **والبار** سبحانه ليس جسم فلا يدركه حس
ويبرهن ذلك في ما بنوا عليه من انه لا يتغير بل ان الحس من غير
الله في جزء من العجز **قوله** كما به يتغير في شيء من ذلك
تركه خلافا للمعتزلة في جزئهم بل لا يتغير اما المعتزلة في
لم يفلحوا في البرهان في دعوتهم بل انبلاء والمعتزلة في الدونية
كذا قالوا وحاصله ان المعتزلة لا تخيل بعلا عليه تعالى الا الدونية
وبه نرى انهم يميلون خلف المعلن والشعور وهي افعالهم
ويجيبون ان اصلهم يميلون تركه والله اعلم **قوله** اما برهان
وجوده تعالى بحدوث العلم كونه في هذه من التقليل كما يكون وسبق
العلم بحدوثه في تخرج في ادلتها كما تخرج به في شرح الكبري بطلان
فانما قال هذا العقل يد ويد برهانها **باب** بقرانه اما برهان
وجوده المراد به معنى الوجود وهو ما يمكن التوصل به الى معرفة
الله تعالى كانه غفيرا على اهل الوجود والعدم والبقاء مثلا او كما في
نظيره كدليل السمع والبصر والكلية بالكتابة والسنن والاجماع
وعبرهما مما لا يتوقف عليه دكالة المعتزلة اذ لو اريد به العقل
لخرج عنه مثل ذلك ولقد استرأى حسن في العقيدة الكبري اذ قال من

البراهين

من البراهين العقلية والافعال مع التسمية لان العباد على
ثلاثة اقسام القسم الاول وان يتوقف دكالة المعنى على صرف
الرسالة كالأجود والبقية بالانوار وما بينهما والحق والتوقف
عليهما من فصائل العقل اذ المعنى انما لم يمكن للغير عنه
لا من انضجها بل ذكر وهذا القسم هو المستند عليه بالسمع لدار
وسياتي بيان الدور **و** الثاني ما يرجع الى وقوع جليز كالتواضع
واحوال البقية وخلق الدونية فهذا لا يتوقف وقوعها الا من
السمع اذ غلبة ما يصل اليه العقل **الثالث** ما لا يتوقف
فما عليه دكالة المعنى ولا يرجع الى وقوع جليز كالسمع و
العصر والكلية فيكون يصح الاستدلال عليها بالامر **و**
باب التوحيدانية فلهذا خلافا هلا يستدل عليها (ا) بالعقل
لتوقف المعنى على التوحيدانية اذ لو انتفى لخص التماثل
حينئذ في العلم من جملة المعجزة او يصح بالشرع كما يصح
بالعقل **و** (ب) قال المصنف في الكبري وهو رأي وافتقار
برهان على الوجود ولم ينفى بالوجوب مع ان المصنف لكان
هذا ولا التفتيش به حيث اخذ الوجود فبقية ان الوجود يكون
عمم ليتوصل الى التخصيص فيكون هذا مطلق الوجود المتفرد
بل للعدم ثم يبرهن على وجوبه في برهان الوجود والبقاء اذ ذلك
غير وجوب وجوده ولو برهن هذا على وجوب الوجود ولم يذكر
بعد برهان الوجود والبقاء لكان استغنى عن غير ذلك وهو
قوله ذكر انه لا يثبت معنى بجماع ولا ملزم بجماع اللوازم
خبا لدرج الخيارات تحت الكلمات اذ انما يري انه لو برهن على
وجوب الوجود ليقضي لدرج الوجود والبقاء على الصبي ولو ذكر هذا

وانتفاء (لا انتقال) والقيام بالنفس على حوزة مفردة متناهية تغير
هنا لا يغير تغيرها بغيرها بعد الكمون وينبغي (انتفاءات)
منها انتفاء آخر وفيها معها بنفسها (هذا الجرم) لأنه جعل بقدرها
عن عدم كمون وانتقال (لا يغير حواشي لا) ولا يغير حوزة
كما لا يغير حواشي لا (لا يغير حوزة) والحدوث بالنفس بغير
في قوة قولها في حواشي لا (لا يغير حوزة) والحدوث بالنفس بغير
من بغيرها من مستقلة كما في السبيل من أخذ البدر في غير النصف منه
بدرها (العقد) والتطبيع والتأنيث (المطالبت) على ما يليق بغيرها
بالبرهان على (الثلاثة) (الأول) (الثاني) (الثالث) (الأول) (الثاني) (الثالث)
فلا علم ذلك وهو بين **ثمة** (لا يغير حوزة) (لا يغير حوزة) (لا يغير حوزة)
ظن (المعنى) أنه يلزم وجود الدليل وجود (المعنى) (المعنى) (المعنى)
المعنى عدم الدليل (المعنى) (المعنى) (المعنى) (المعنى) (المعنى)
والعكس (المعنى) (المعنى) (المعنى) (المعنى) (المعنى) (المعنى) (المعنى)
العلم بوجود **الله** (المعنى) (المعنى) (المعنى) (المعنى) (المعنى) (المعنى) (المعنى)
وشرح العلم بالمعنى (المعنى) (المعنى) (المعنى) (المعنى) (المعنى) (المعنى) (المعنى)
بالمعنى (المعنى) (المعنى) (المعنى) (المعنى) (المعنى) (المعنى) (المعنى)
وهو حسن جدا **ثمة** (المعنى) (المعنى) (المعنى) (المعنى) (المعنى) (المعنى) (المعنى)
المتكلمين هو الدليل (المعنى) (المعنى) (المعنى) (المعنى) (المعنى) (المعنى) (المعنى)
طبا للتصوير (المعنى) (المعنى) (المعنى) (المعنى) (المعنى) (المعنى) (المعنى)
مستقلة بغيرها (المعنى) (المعنى) (المعنى) (المعنى) (المعنى) (المعنى) (المعنى)
ويجوز (المعنى) (المعنى) (المعنى) (المعنى) (المعنى) (المعنى) (المعنى)
مستقلة بغيرها (المعنى) (المعنى) (المعنى) (المعنى) (المعنى) (المعنى) (المعنى)
للمصنف **وهو** (المعنى) (المعنى) (المعنى) (المعنى) (المعنى) (المعنى) (المعنى)
انتفاء

التالي ينتج نفير المفعول (المعنى) (المعنى) (المعنى) (المعنى) (المعنى) (المعنى) (المعنى)
انتفاء (المعنى) (المعنى) (المعنى) (المعنى) (المعنى) (المعنى) (المعنى)
المتكلمين (المعنى) (المعنى) (المعنى) (المعنى) (المعنى) (المعنى) (المعنى)
لو كان هذا (المعنى) (المعنى) (المعنى) (المعنى) (المعنى) (المعنى) (المعنى)
أولا (المعنى) (المعنى) (المعنى) (المعنى) (المعنى) (المعنى) (المعنى)
(المعنى) (المعنى) (المعنى) (المعنى) (المعنى) (المعنى) (المعنى)
أو (المعنى) (المعنى) (المعنى) (المعنى) (المعنى) (المعنى) (المعنى)
كما (المعنى) (المعنى) (المعنى) (المعنى) (المعنى) (المعنى) (المعنى)
ع (المعنى) (المعنى) (المعنى) (المعنى) (المعنى) (المعنى) (المعنى)
فتقدير (المعنى) (المعنى) (المعنى) (المعنى) (المعنى) (المعنى) (المعنى)
ع (المعنى) (المعنى) (المعنى) (المعنى) (المعنى) (المعنى) (المعنى)
ش (المعنى) (المعنى) (المعنى) (المعنى) (المعنى) (المعنى) (المعنى)
كما (المعنى) (المعنى) (المعنى) (المعنى) (المعنى) (المعنى) (المعنى)
ويذكر (المعنى) (المعنى) (المعنى) (المعنى) (المعنى) (المعنى) (المعنى)
لا (المعنى) (المعنى) (المعنى) (المعنى) (المعنى) (المعنى) (المعنى)
(المعنى) (المعنى) (المعنى) (المعنى) (المعنى) (المعنى) (المعنى)
بغير (المعنى) (المعنى) (المعنى) (المعنى) (المعنى) (المعنى) (المعنى)
تدور (المعنى) (المعنى) (المعنى) (المعنى) (المعنى) (المعنى) (المعنى)
(المعنى) (المعنى) (المعنى) (المعنى) (المعنى) (المعنى) (المعنى)
صنعتين (المعنى) (المعنى) (المعنى) (المعنى) (المعنى) (المعنى) (المعنى)
للنفس (المعنى) (المعنى) (المعنى) (المعنى) (المعنى) (المعنى) (المعنى)
والنفس (المعنى) (المعنى) (المعنى) (المعنى) (المعنى) (المعنى) (المعنى)
لا (المعنى) (المعنى) (المعنى) (المعنى) (المعنى) (المعنى) (المعنى)

بمقتضى النقابة وهذا تنازع في الاستلزام وفيه تسليمه عدم
 الاعتقاد وهو بعيد الاستلزام من حيث المفهوم والافعال والافعال
 واحدا **وهنا** (المراد) المقترح جعله في الكبرى وجها
 مستقلا ونعمه بوجهي كون الاحكام لها اول او لا مع ان هذا الزم
 حجة كالتعميد لهذا الوجه (المراد) المقترح **و** في الكبرى هذا
 الوجه لو جاز انقضاء ما لا نهاية لها لصح ثبوت الحق على كل حادث
 بعد انقضاء ما لا نهاية له قبله وحينئذ نفور تلك الاحكام (المراد) يكون لها
 زوالا فلا بد ان يكون لها وجه حيث انتهت الاحكام الى واحد لا يصح الحق
 عنها بل انقضاء ما لا يتناهى هو قبله ثم ان ما يتناهى لا يتناهى له
 دة وليجد وان لم يكن للاحكام اول الزوال تكون الاحكام وهو الوجه
 مسبوقه بخواتم يحكم بعد انقضاء وجهي ايضا الزمنية المتضمنة
 تناهي الزمنية فلنكون انما لا يتناهى لا يتفرض ودال انقضاءها على تناهيها
 وهو المطلوب **و** انما كان هذا في المقترح لا يتصور له لا به لا احتمال
 ان ينفذ الخصم كما قد انقضى الزمان بل انما لا يتصور له لا احتمال
 يوفى هذه الحجة ليس هو الحجة في التغيير المتناهي وانما يقع في
 انقضاءه في طرف الا زوال الدليل لا يتجدد **ج** اذا ضاع هذا ذكره فيقول
 بمسئلة الاحكام على الحوادث احدى الامور الى انقضاءه في جملته لا الى
 وكان التخييل في الكبرى جعله زوالا المقترح وجها مستقلا لا
 ست الوجه (المراد) عند عدم حجة ايراد انقضاءه في جملته
 لا يتصور العدد الى هذا الموضع الا لغيره كل ما قد من الزمنية بعد
 مخرج العدد من الجبهة التي زعم فيها انها لا تتناهي بل خارجة
 فنصميه (الاحكام) **ونافان** الشيخ لا يرد في العدد يستلزم
 طرقيه **و** جعله شرح الفصل الوجه الى انقضاءه عليه صاحب

الاستلزام

(انظر)

الاستلزام من الوجه الاستيعابي قال ان لو كانت الحركات المتعاقبة
 غير متناهية لا تنتهي انقضاءها فلا بد ان لا يتناهي لا يتفرض
 حركته واللازم بالكل لا حصول اليوم التي تحت فيه موقوف على انقضاء
 ما قبله ورد لا يمنع بان غير المتناهي انما يستلزم انقضاءه وانما
 الجانب العيني المتناهي انتهى بوجه ولا انقضاء هذا لجعلها
 حجة (المراد) انما تنقضي الى يومنا انقضاء المستعمل للالزام (المراد)
 بما سبق ان كل يوم لا يوجد له بوجه جميع ما قبله لان كل يوم ما
 نفع من حدوث يوم عليه كحدوث يومنا هذا دليل على ان كل ما قبله
 هذا حجة (المراد) في دفعه وانقضاء ما زعموا انه لا يتناهي وانما
 العلم **و** المقترح في الاستلزام مثل ما في الاستلزام من تقسيم الوجه
 الزوال بل انقضاء به وبتمحيصه به في دفعه انقضاءه في الاستلزام
 مع ما ذكرته في تقسيمه فيما مله **فصل** **و** اذا انقضى الحوادث
 وجب القدم اي اذا انقضى الالزام وهو الحوادث بطلان نفسه وهو
 يكون قبله واذا انقضى لم يتغير قبله ثبت القدم وهو المطلوب وبتمحيصه
 (المراد) مسطرة جبر القدم والحوادث بثبت وجوب القدم وجوب حركته
 انقضاء وجوب القدم وانما كان في الخارج انما انقضى القدم كذا وجوبه
 فيه ان بقي الوجود مسطرة لا يتفرض وجوب القدم بل يتفرض القدم نعم
 انه الحوادث تغير وجوب القدم لا مطلق وانما كان الحوادث غير متناهي
 قبله **فصل** **و** انما كان في الحوادث انما انقضى القدم كذا وجوبه
 استلزامه (المراد) ان لا يستلزم هذا استلزامه الوقوع بخلافه (المراد)
 قبله **و** ايضا المقصود وجوب القدم يتفرض ولا يتفرض (المراد)
 انه انما كان العدم الصادق بوجوده العدم وجوبه لا الالزام (المراد)
 صرح حيث استلزام الالزام بنفسه بل ان يتغير وجوبه وجوبه

عزیز احمد

در
محقق

۱۲۳

[illegible]

ولا يعلم العلم بغيره ولا يعلم به غيره فهو علم العجوب **قوله**
 لا يكون فعله ممكنات اوتى لها كذا في حقه فذهب أهل السنة
 وضوءهم عن استواء الاربعة كذا في النسبة الى القدرة والارادة
 ولا يجب عليه تعالى شيء ولا شيء خلافا للمعتزلة في وجوب الملا
 ح والاصح والاقوى والعقل والاختراع اذ لا يعلم ولا يصنع الا
 بغيره بغيره او بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 في العلم عنه خلافا لجمهورهم في هذا كما في التقدير بغيره بغيره
 الوجوب على من ذهب للمعتزلة بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 معناه توجب العلم الجواز عليه ولا الحظر في تقديره الترتيب كما وجب
 كما هو شأن الاربعة كذا في مقتضى العلم والافعال المتفرج
 ولا يشترط ان يكون موافقا لما في العلم ولا في العلم بغيره بغيره
 ضيقه عليه ولا بد كذا في مقتضى العلم بغيره بغيره بغيره
 بطلان كون الحسنة والافعال صفة للمفعول انتهى في المقاصد
 في المعتزلة الواجب عليه بغيره لا بد من جعله لغيره بغيره بغيره
 الصادق او بغيره بغيره بغيره في استظهار العلم وذكر ايضا ان جميع
 ان صدور العلم منه على سبيل الحكمة في غير انتفاء الحد وجوب
 وهذا الضمير المتأخر في معنى العلم بغيره بغيره بغيره بغيره
 كذا وان كان الترتيب كذا في العلم بغيره بغيره بغيره بغيره
 فيكون الوجوب اذ لا يجد في الحقيقة في تسمية انتهى **قوله**
 نقول الخ اي علم تقدير وجوب الشيء ومنها وخلف الاعتقاد في العلم بالارادة
 من خلف حقيقة التفسير وطالب العلم بالارادة بغيره بغيره بغيره
 لا يفرق بين ما يجب له وما يجب عليه كذا في العشرة من اذ الجميع واجبه
 عقله عليه كذا في الممكنات ما هو واجب عليه كذا في المعتزلة
 للنفية

لا نقول وايجابه بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 به حقيقته في بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 لا يمكن بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 لا كذا في العلم بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 وجوب عرضي للذات لا يمكن بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 تقديره من غير ذلك لا يمكن بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 لا يمكن بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 بين العلم بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 وليس العلم بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 نقول في الحقيقة او كذا في العلم بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 عليه وبين انقضاء ذلك في العلم بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 والخ لا بد من العلم بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 في العلم بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 بالذات وهو العلم بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 فليس العلم بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 ممكن بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 انقضاء العلم بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 لا ضرورة في العلم بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 لا يتجلى بمشروع بل تعدى العلم بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 الشيخ **قوله** وذلك لا يمكن بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 لا يترك العلم بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
قوله الممكن بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 لا يتجلى بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره

١٠٩

يقضي

من

سید

لبعض شرع من قبله والنبي قد جليوا م ذلك كيو نسخ انتهى مع
 (الرسول قولنا من لم يؤمن بالله أو قوله احد اشتركتك او نسخ
 وهذا هو كلام المصنف انها ثلاثة من له كتابا او شرعية او نسخ
 عليه حمل بعض المحققين وانظر هاتر نقل على طريفة ونسب الكتاب
 والشرعية عموم وجبى وقوله نسخ اخبر من له شرعية اذ لا وقوله
 نسخ له شرعية ولا ينعكس ونسب ونسب له كتاب عموم وجبى
 على ان النسخ يستلزم الشرعية والشرعية اعم بهي مخفية عنه
 وعلمه بعض المحققين (الابواب للصغير فلا يمكن ان يجلب بها
 المراد من جعله اخبر من له شرعية عنه بل انه وقوله كتاب او شرعية
 وقوله نسخ وان الفصل لا ينفك عن النسخ وهذا هو المحقق
 المصنف بل يكون المراد بالشرعية اخبر اسم كل نسخ الاخص
 صريح معتبر لا غير بقوله والاشياء ولو سئل عنه لم يمكن نفيه
 اذ مراد كل شرعية اخبر من له شرعية وقوله شرعية لم يمكن نفيه
قوله وحالته البدر لطفه لئلا يكون حجة **قوله** هذا النسخ
 من الجليلات ولم ينص عليه لدخوله في قوله وانما الجليلات حجة نقل
 فعمل الراجح وهذا عن مقتضى اهل الالفة وذهب اجمع من
 علماء علماء انه هو وجوده لا يقتضي الوجوب على الله فلا يقتضيه
 للمعتزلة بل معناه ان حقيقة الحكمة تقتضيها لا ينفك عن العلم
 الحقيقى فثبت ما سبقه كلام النسخ في قوله هذا هو معنى الوجوب
 عند المعتزلة **قوله** وحالته البدر لطفه لئلا يكون حجة
 الصلاح والاصح وهذا لا يلائم لم يلائم مقتضى هذا هو وجوب
 علم الصلاح والاصح بل انما يحتاج دليل واحد مطلقا فثبت
 من حيث اختلاف الحقيقة فلا ينفك عن البدر لطفه مقتضى

اثبات الصدق لله اذ صدق الوسايع عن صدقه **قوله**
 علم ومن علمه يعني في الايات خبير الخلق فلم يترك علم جهل ولا يقوم
 صدقه **قوله** المعجزة لم فلا بد ان الشرح التفسير بالمراد حسن
 بعد التفسير له فلا يكون نرد او سلا على ابراهيم فان علمه
 وادام شمله الاكثر التفسير بفعل حسن لانه لا سلا على كل تاليف
 بل ان جعل يشغل الفكر اذ هو كذا او فلو ان معجزة ابراهيم وحده
 وهي خير وجبر من القادر على ما دخل او سلا منه او نحو هذا **قوله**
 خذوا للعاداة احسن زعم لم يخبر على كعبه لا يعتقد له ولا قد علم
 كتابه صدق في طلوع الشمس من مغربها او كون الالهة تحت صفة بالصفات
 ومعنى العاداة كل امر اعتادوا انكسروا استمر في العاداة حتى سمى
 العبيد عبادا وعود العود، وحينها فاعلم حكمها تشبه بها في
 القنطرة واحسن بقوله مغرور وبالشك في اي حال دعوى في كرامته الاولى
 بناء على انهم لا يخدعون ولا يخدعونهم قد خلد افقهم وبغير ذلك قد عفى
 فيه كرامته وهي الكرامة او معجزة وهي النبوة وتخرج للامانة حجة من
 انهم لا يكتمون وهو اسلم من الخلق لانها النبوة شروية وامنة اتم
 صل الله عليه وسلم انور وسفوطا انوار كسرى والنور ان كان يظهر في
 عبيد الله وعزرا يتبين الكاذب معجزة وقصص حجة له اي **قوله** اي لا
 ليحكم منه لم يتجدد في علمه اليقين عودا والضمير او عودا
 مضافا لا يظهر علمه بغيره يتبين في الانبياء بعد ظهور ذلك النبي لانه
 لم يقترن بتجدد الكاذب وبمقتله ان يتجلى بالظهور منه مضاف
 كان يظهر ما مضى من اياته صدفه وبمقتله ان يظهر علمه بغيره
 من غير خد ولا شعور بها والامانة المعجزة كونه كرامته وبسببه
 ولا يشهد ادعاء الكاذب معجزة وعلاصة من الانبياء بتجديده مع الا
 قرار

الافراد من الكاذب انها لا تعني الا كعبه في وجع ملال لا بد حوله وهو
 كونه دليله للمفسر حيث يدعي ان الكاذب انما ليس جعله له
 لتجديده بها بل ولتجعل له المصطلح في نفسه لانه لا يمكن ان يكون
 تفسير المعجزة علم لا يتغير به ولا يشترط في كونه كرامته المعجزة
 وقد ذكرنا في كتابنا في جواز التفسير باللاحض كذا ان بعض
 المحققين وهو غير معتاد اليه انما هو جبر الهم فيكون بين المعجزة وغير
 هذا يحيط اليقين وهذا يمكن به شخصين لم يكون له من قبله فاما لم
 يعلم من اهل اللطافة والاعلمة من غير كماله فيكون بين المعجزة والمعجزة
 فاعلم ذلك **قوله** واحسن زعم عن المعجزة عن الكاذب
 هذا علم من خارق وهو قد علم ابراهيم وصلاحه المفضل على
 الكاذب في القابل بل عتقنا غرابه لجهل بل سبابه وعليه عولجا
 لكبرى وخبر وجه علم هذا وقوله خارق للعادة والفقهاء يروون
 او يروون موصوفه اعلم ان كل حال في القاموس في القصة
 حقة البديري التفسير بغيره هو عليه في رأي العبد لنتهم بقا
 انه خارق زاهد المعلوم على السمع انه يخبر به وما يتوصل
 به الى الخوارق السيمياء والاطلسات والاعزاليه واستخراج
 العلويات اما الصبيح في يمينه علمه بغيره في كرامته
 كدهن خارق وطلاقة خاصة او كماله خاصة ترجب لخصيلات
 خلاصة وادراك الخوارق الخيرة وبعضها تخفا بوح خاصة والاما
 كليات والمبهمات والمشتبهات والمعلومات **قوله**
 ومعنى التخليج جعل الخارق في البلاغ الدعوى في بلاه الخلق والوان
 يقول وكذا بل انما هو مثله حيث به وهو انشازة لانه انما هو
 كذا ان هذا فضلا ان لا يكون له افرقة والاما التفسير بغيره فانه

غير

بهل حين تنبعت به ارجلته والاطلاق اليها نير تعليمه والاراد
 ركن الحجر والركن اليمين او هما يمانيلان حقيقيه وانتهى
 في الاصل للاح اسم اليمين بالذي ينزل ركن الحجر ويحور اصل اللغ
 كذا رخصه صلا فله بالتهذيب بالاسلام والمواد بالاصح صبح
 الثوب وصفت النحل سمينة ليست الشجر عندها ارجلته
 والاراد بالاهلال التلبية عند الارجاع ويوع العزوبة هو تامة
 الحجة لتزوي ايهيم في ذبح ولو يربها وعما يوع عرفة كما يفتقر
 امر به يوع النحر **قوله** ادله ارجلته في موضع هو فله به الثوب
 الشهداء ورواها بوجوه لا ينفذ كانه يافع رايت ابن عمر اذهب
 لغير الشهداء على لافته رذها هكذا هكذا جليل في ذلك فقال
 ان رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذه البقعة علم لافته فعل
 وهذا غلبة التاميم والافند **قوله** في فضية الحجر لا تضر كما
 تنفع هو مع لما ينفع من نصبة عباد الصنم اذ لا يضره
 فعل كمن انزل كل قبل ذلك كذا الذي لا يضر ولا تنفع بذاته بل بالذات
 كذا في الحوثة انه لا يضر ولا يضره بشفاد المصحة بوع الفياض فله
 ابن حجر والامور للعبور **قوله** وناهيك ان كل قبك قوله لا
 سيما افضل الخوف جلع في عتيد بل جماعه اما نصبة عن التفضل على
 جونس وعينه للامتناع او قبل يعلم الله لولا تفضلوا تفضيلا
 يود التي تفضل المفضل **قوله** من يعتد بل جماعه انشاد
 كما قيل انما قاله ان مختصر في قوله الله لقول رسول الله انه جازفة
 ارجع بل افضل دليل الصلوات لانه امن من حيلات النبي صلى الله عليه وسلم
 حيث **قال** ولا صاحب يجمعون وهذا جاز في ان مختصر النبي
 صلى الله عليه وسلم له صفة كغيره كليم يوحى (البيان) انما يوحى قوله

صبر

لله دليل

لله دليل فيه وظهر كلامه انما هو شعور الخلق بالنبوة الملائكية
 ورايقا تفضيلا لنبينا محمد صلى الله عليه وسلم **وقوله** عنك را
 جماع على انه صلى الله عليه وسلم افضل من كل مخلوق والافضل ان يكون في
 يست الخلق لا يقتله في نعيمه بغير قوله **قوله** بل جرد
 في اكله لا يورس بل لا يتركه ورسولنا افضل بالاهل في كل عطف
 عن الاكل ان ينقض **قوله** في العلم ما يوع شعور الخلق بالنبوة
 حيث الاجتماع مفعول **قوله** ولتكن اهل العموم على قدر عظيم
 من ايمانك يستعمل اهل نقله في التثنية وضعه فال غير الكلي في كل
 وليه ثقتا انه تقرر ان ينزل عليه ما يقار به يبعثه في قوله ما تقرر ان
 لم يزل في الكف والغفر تلك الغواني في العلم وان شفا عفو عن
 جبر ويعدو ويحويه المشركون في الجور والانه ارجلته اكله فتراب
 وقلا انما يكفيني انتهي وهذا كذا وكذا ما في ان الشبهان ان
 على لسانه الخ **قوله** انما قلنا انه كذا كذا بل لم يزل ان القطع على العينة
 ولا يعارض الخطي بالظن لو سلم ثقتا التباين كعبا و صاحب الشفا
 مع حجر ما اثبت منه ثقتا **قوله** فغصون الشجر اهل العمل الخوف على
 سلب الايل لانه لا يضره من حذو هذا التعلق تسليم وفوع اليك
 صلى الله عليه وسلم في هذه المعصية او الكفر وتسلم عصيان الانبياء
 وخصوصا الم سلمين وخصوصا سليم الم سلمين بقتل هذه المعصية
 لتثبته التي هي مدح الالهة كبر وتقد جبر معتقد ذلك منعه
 بالامور التي بعد الاميل في فروع على سبالة لبعض قولك بالان
 فيقات رايت فيها جميع ما في جملته من الاطروث وتعد الاثبات
 حصل ان يخلص له عنق لانه لا يضر في ان الله ينزل النبي صلى الله عليه وسلم
 بهذه المفعلة والحنفة على الانبياء او ان الله لا يضر وهذا الكلام لا يضر

انما من يارز فيه على الله عليه السلام وسلب عند العصمة اذ لا معنى
 لسلب العصمة لانها لا تزل ولا تترك بل هي كمال فيه فحق هو المحل
 وفيه ملاهتكم وراى ان يخذ بالله وسلب نعمته المملوك وخصوا
 مع دعوى العرفان **قوله** فحقه حق لم يبلغه لا قلب
 طاعة انما يلزم انقلابه كرامة بعد ثبوت عصمته التي (الكلاب
والجواب ان انقلاب معبر على امر الله بما تلبس به
 علم انه لا يلزم بغيره ولا يكون ولا قلب الحق الذي لم يثبت
 العصمة بل هو البطلان قبل من العلم بالشيخ ولا نقل جليل ولا رزان
 الشيخ في الاستدلال بمجوى السلب بالانتماء لا حقيقة
 من الاستدلال **قوله** بحكمة حكم لم يبلغ انقلابه (الغالبية التي
 طراز حكمه ان لم يتجلى شيئا اطلاق حكمه حتى لم يبلغه شيئا
 وله بان لم يبلغ الكتاب بلغت البعير بحكمة حتى لم يبلغ شيئا
 على ان لا نسلم ما قلنا عليه كل خلقنا على انه فصيل انما يراى ان
 مع بان كل هذا الكلام انما هو في سلب العلم وبتبعية على غيره
 في عمله فصار هذا معناه كذا الذي اقول له انما عليه علمه واليقين
 بعد بغير سلب العموم ان لم يبلغه كل ما انما بلغت بعضه بحكمة
 حتى لم يبلغ وهذا انما فعله بعض البعير انما يلبس به وانه
 خالفا فيه التماس وانما مما فتح الله عليه به مع انه غير ما وسميه
 المستوسم وغيره بما يقينه انه كذا من تلامذته وهو يقول ان
 اللبذ والشيخ لم يراى ولم يجرى فبما **قوله** هذا المذهب واعتبار
 من غير والله اعلم **قوله** انما كل حكمة حتى لم يبلغه كذا الطائفة التي
 اذ انكل بعض هذا الكلام **قوله** انما هو انما هو سلب العلم وان
 الحقيقة في قتله جازية هو غير مسلم لا كشيء من الحقيقة فحده
 على خصوصه لا كذا وقد استوفى الشيخ البحث في قتله في قوله
 نقل

راجع الى نقله في المتن

سم

نقله كما ذكره (لا يصرح حيث ادعى فيه سلب العموم فيجب ثبوت
 طرد الحاشية الدونية لبعضها ولا يصرح فيها مع انما التماس
 في كلام والشيخ فيها ان يصرح وانما يراى انما هو انما
 تراعى فيه بخلافه على انه وسلب العموم فانه متنازع فيه
 عموم بغيره كل والله الوفاق **قوله** يحتمل ان يكون الجواب
 السلب فلعلم المتسبب ان لم يبلغه شيئا من الرسالة فليكن
 محققا في كتمها فيصح ان معنى هذا الكلام انما هو انما يبلغ
 شيئا **قوله** واما دليل جمع انما هو انما يبلغ
 يصح انما لم يجرى لما وقعت لانها مشهورة في غيرها فليكن
 وانما ناز كل هذا في افتقارنا الى العرفان البشيرة مشهورة في غيرها
 به وكذا مشهورة في غيره وهو جازي في هذا الدليل بعد تسليم السلب
 انما والتمس انما هو انما هو من بين النعمان والبشيرة كما تقرر في عتبة
 الحاشية فلا ينفرد الله عليه **قوله** بان انكل ربح البشيرة
 مع ثباتها وحقها وانما هي كذا حتى العلم بالمشرك حتى المقبول
 (لا بد من بينه من دليل ثبوت انما هو انما هو البشيرة في
 سلب البشيرة المسلم سلاته ولو حكاها الله **قوله** وجميع
معاني هذا الكلام كلها قوله الله وما الله بمر
سوال الله انما هو جميع عقيدة فعية بمعنى معجولة لحقيقة الله
 للمفعل انما هو الوصف الى الله اسماء استعمل استعمال العباد
 حتى ظهر كانه غير مشتق ولا جاز على موصوفا لا مستفلا ولا يتجلى
 فيه موصوف فله كذا جازا فان حيث يتجلى شخص فليكن بالحق كمنظمة
 وانما هو جازي ونحوه **قوله** سميت عقيدة بانه بعد علمها عقد لا غلطة
 بلح انما هو كذا ولا هو طمع والمراد معنى قوله **قوله** والله

وهذا هو ان العلم المستغل **المطلب الاول** في
 التناظر المقتضى كل استنتاج وفي الكلية والجزئية **قال الله**
الله يا فتى علمه الاربعه وفي تنقسم الكلام بل تخبر المخدوم
 او غيرك على التفرع ولا يلزم فيه من استنتاج او لا يدفع به وكوز
 استنتاجا عند قطع العلم ولا يكون في العلم او لا الله المستعينة **قال**
 بل ان التناظر في كل استنتاجا وهو انه لو قلت مقرا انك على عشرة
 انك ثلاثة حصل تناظرا في كل الكلام بل لا فرار بل الثلاثة في ضم عشرة
 ثم رجعه بل لا استنتاجا في التناظر في كل الكلام بل لا فرار بل الثلاثة في ضم عشرة
 لا استنتاجا في كل استنتاجا في التناظر في كل الكلام بل لا فرار بل الثلاثة في ضم عشرة
الله ان التناظر في كل استنتاجا في التناظر في كل الكلام بل لا فرار بل الثلاثة في ضم عشرة
 في الكلام واختلاف الجواب في كل استنتاجا في التناظر في كل الكلام بل لا فرار بل الثلاثة في ضم عشرة
 فمفعول في كل استنتاجا في التناظر في كل الكلام بل لا فرار بل الثلاثة في ضم عشرة
 اني هو سمعته دنا في كل استنتاجا في التناظر في كل الكلام بل لا فرار بل الثلاثة في ضم عشرة
 في كل استنتاجا في التناظر في كل الكلام بل لا فرار بل الثلاثة في ضم عشرة
 حواثير في كل استنتاجا في التناظر في كل الكلام بل لا فرار بل الثلاثة في ضم عشرة
 المقتضى في كل استنتاجا في التناظر في كل الكلام بل لا فرار بل الثلاثة في ضم عشرة
 ابلغ في كل استنتاجا في التناظر في كل الكلام بل لا فرار بل الثلاثة في ضم عشرة
 ح في كل استنتاجا في التناظر في كل الكلام بل لا فرار بل الثلاثة في ضم عشرة
 بعينه في كل استنتاجا في التناظر في كل الكلام بل لا فرار بل الثلاثة في ضم عشرة
 صحيح في كل استنتاجا في التناظر في كل الكلام بل لا فرار بل الثلاثة في ضم عشرة
 حقيقة **قال** التناظر في كل استنتاجا في التناظر في كل الكلام بل لا فرار بل الثلاثة في ضم عشرة
 تقييد في كل استنتاجا في التناظر في كل الكلام بل لا فرار بل الثلاثة في ضم عشرة
 اني هو علم في كل استنتاجا في التناظر في كل الكلام بل لا فرار بل الثلاثة في ضم عشرة

والواحد

والواحد من معناه لا يفهم ولا يتجزى اذ الواحد هو ذلك
 كما ذكر في الاشارة وهذا هو في الحقيقة المتصلة وهذا هو
 الواحد في الحقيقة المتصلة وتسلم التفتيح له ذلك وهو غير مسلم بل انك
 لا تفصل بينهما في الحقيقة اذ العلم من حيث هو علم لا يقبل التفتيح
 كما فلا يفصل بينهما في الحقيقة اذ العلم من حيث هو علم لا يقبل التفتيح
 رضاء ما ذكر في كبرياء من ان الواحد هو العلم لا يتجزى ولا يفصل بينهما في الحقيقة
 الكمية المتصلة فقط كما ان في الارضية غير متصلة في الحقيقة بل ان
 حكم المحكوم الى المحكوم عليه وهو العلم انتفى الكمية فيهما في الحقيقة
 له والمحكوم عليه العلم الان يتجزى في الحقيقة وتلعب في الحقيقة ان العلم
 لا يتجزى في الحقيقة غير انك قد صوغ على يدك ما غير علم في الحقيقة
 حتم صرح به كما استغل في غيرك ولو لم يكن في **دخول العلم** في شيء ووقع
 لاضافة **في** في كل استنتاجا في التناظر في كل الكلام بل لا فرار بل الثلاثة في ضم عشرة
 مود على يد هذا القول اذ في تركيب الكلام الزميه استنتاجا في التناظر في كل الكلام بل لا فرار بل الثلاثة في ضم عشرة
 صا لا كثر في كل استنتاجا في التناظر في كل الكلام بل لا فرار بل الثلاثة في ضم عشرة
 ويده في كل استنتاجا في التناظر في كل الكلام بل لا فرار بل الثلاثة في ضم عشرة
 (كل في الحقيقة في كل استنتاجا في التناظر في كل الكلام بل لا فرار بل الثلاثة في ضم عشرة
 القول في الحقيقة في كل استنتاجا في التناظر في كل الكلام بل لا فرار بل الثلاثة في ضم عشرة
 ذلك التفتيح يكون على ما مخصوصا بخلاف القول بل ان العلم ان يده
 الخصوص في كل استنتاجا في التناظر في كل الكلام بل لا فرار بل الثلاثة في ضم عشرة
 اللطف ويظهر في كل استنتاجا في التناظر في كل الكلام بل لا فرار بل الثلاثة في ضم عشرة
 صفة مكالمة في كل استنتاجا في التناظر في كل الكلام بل لا فرار بل الثلاثة في ضم عشرة
 حلا في كل استنتاجا في التناظر في كل الكلام بل لا فرار بل الثلاثة في ضم عشرة
 ان في كل استنتاجا في التناظر في كل الكلام بل لا فرار بل الثلاثة في ضم عشرة

بالنية وفالما في صريح الاستفتاء لا يبعد ان لم ينطق بان نية خلافا
لاشبه حيث جعله تخصيصا بالنية بقدر منطوقه وفيه من طلال
بحته فيه مع كثير بل يحصل منه بفتح المعترض ان لا يبعد جها جها
في دفع الياسر في الجواب والله الموفق للصواب **ثم** ان الفراء في الجواب في
ضلاله في كل المسئلة كما استفتيته بعد **و** احبب الي ان لا يبعد في النية
هو العزم على الاخراج ثم بدله ولم يخرج مستقلا **هذا** هو المذكور في الاستفتاء
اما اخرج بقلبه ثم اخرج بقلبه وعزمه وهو المذكور في قوله وخصصت
نية الحلال وهذا صحيح لو كان ما عارضه من حكمة خلافا لاشبهه لانه
حيث عزم اخرج بالنية لم يعمل بكونه عزوا ان يطلع بالنية لم
يطلع وهذا في اللطائف لا بد من اجله كما ذكر في الفراء في قوله فقلبه ابن
عمر بن الخطاب ولا ذاك لا يلد في الكلال في مثل ان يطلع فيه بقلبه
لا بد من كيفية جعله في حلاله في غير الله لا يقع بغيره الا في حلاله فلا يصح
حكمة في نية لاشبهه على هذا الوجه والرب في آخر الجزء الاول من جرد
وجاء هو اخرج الجزء في لفظه بل قلنا في لم يكن الجواب ولم اجد في
الجزء الثاني **و** هو في غير عبد السلام جوابا عن من يدعيه في
مما عليه هو ان معنى مسئلة الاستفتاء التي لا تبيد على المشهور بل
نية خلافا لاشبهه انه عزوا ان يتكلم بالمستفتي في نية لم ينطق
و نية عنه الاخراج بالقلوب في جعل الخطا في الاخراج القليل
فان بلغ بعض وهو اصغاه في نية ولا يبعد وينوب عنه لاشبهه
ببغيره في مسئلة النية في انه يخص بالنية ولم يد في الاخراج في
اللفظ حتى يبين عنه النية هذا انما يكون في بعضه من جرد
لهذا المسئلة **و** انما ذكرتها في هذا الكلام لتجوز في بعضه لاجل
حرصه على العلم بذكر انما يذكر في العمل بالنية في حقه في الاخراج من

التصور

التصور **و** الصاحب جها اليه الحكم في جها الا في الاثلاثه من
الاعتراف بالنية من الحكم المعلوم من كجيفد كما في كل في الكلمة
الاعتراف في ان نية الصنف في كل من غير الله عطف غير منطوقه هو
علم ان يريه الخصوص والذاتية **والله** او في جها في الاثلاثه خلافا
من حكم وهو المغير وكما في كل في الاثلاثه غير الله منقبة **و** انما في
النية مع لينة في اللبقة بعد ذكره في المعنى على الذكر اذ قصد
يقول المحقق في بعضه بل انه حسن **واما** الكلية والجزئية
فلا يغفل عن المقارنة عفا في الربعة وفي المربع فسمي في ذلك في قوله
كله او جرد في قوله يصح لعله في حكمة الاستفتاء والافتقار في الكلام
في اثبات النية او في الربعة او الكلام مثبتا مقورا في النطق على
صحة ما كان تلتزم به وتوحيها بل انه يصح عليه انما ثبت في اول الكلام
اي ارفع اول الكلام ثم رجع في الذكر في الربعة في قوله هو الاثلاث
المعنى في خصوص المسئلة **و** هذا معنى في الاخراج في ثباته من
مقرر بعد اخرج في قوله او يفتي على طاهر **و** في غير ترتيب كما هو
مذهب ائمتنا صاحب علم في قوله قلنا للملايكة اسجدوا لآدم او
ثم في غير ترتيب في واجبه في الاثلاثه في الاثلاثه او الله لا
الامر **و** كل من في الاثلاثه في الاثلاثه في الاثلاثه في الاثلاثه
و فيه من العباد معنى في الاثلاثه في الاثلاثه في الاثلاثه في الاثلاثه
الائمة وادخل في المعرفه واستفتي في الاثلاثه في الاثلاثه في الاثلاثه
صلا لا يعقل **و** انما تنازل في هذا يكون في السيرة والافتقار
للتصور للمعنى في الاثلاثه في الاثلاثه في الاثلاثه في الاثلاثه
الربعة هو كور في كل في الاثلاثه في الاثلاثه في الاثلاثه في الاثلاثه
غير الله من الائمة الباطل لا يصح ولا عزم في الاثلاثه في الاثلاثه في الاثلاثه

يتضمن معنى العلية ونفي كونه وان كان نفي كونه معدوما
 معكلا وجوده **والجواب** مع الرد لما قلناه ان جواب
 فروجه غير واحد هما اننا نثبت عنه الوجود كانه هو الذي يثبتهم
 مع الالهية اذ لا يصح نفي معدوميا مع الوجود او ان لا يصح
 في الالهية بل لا يثبتهم فيه انه الله فيلزم البرهان العقل على نفي
 الالهية عما ليس به وجود **والجواب** ايضا المقصود نفي ما اثنىه الحكم
 وليس هو المحصور في ذلك هذا **والجواب** ايضا اننا لا نثبت الالهية
 بعد نفي الوجود الذي هو قدم العلم اذ لا معنى للثبوت في الالهية غير
 الوجود لا سيما في ذلك الذي هو في الحقيقة المعدوم البعض نفي
 العالم في نفي الوجود نفي الالهية عند كل من يقول بحدوث العالم بلا
 زبراد وجعلنا غير الزمان الفلايا ببقاء الالهية قدم العلم بالامر
 ان نفي الالهية اصح من نفي الوجود ونفي الوجود احسن من نفي الالهية
 العلم ان لا ينفرد به احتفال بخلاف الوجود بل ان نفيه يشق
 الالهية ولو غير ذلك الجواب الحق الشامل للجميع هو ان الفرض
 نفي ما يدعيه الخصم او ان لا يكون له حقيقة او واسطة لا تقبل الالهية
 هبة لثبوت البرهان على وجوده بل وجوده **والجواب** هذا محض الجوع
 اثير السلب بغيره في شئ من كنهه **والثالث** الفلايا انما هي
 كماله بغير منه في العلم وهذا لا جوابية هي جواب واحسن من خصم
 ان ليس له احتياج الى نفي الوجود كما عرفت **والجواب** الثالث هو
 عنوانه في اطر المسئلة انما هو ان نفي الالهية ممكن او
 في الالهية سلبه على وجوده مثلا كما ان نفي الالهية من جهة انه ليس
 بالكلية هذا **والجواب** انه يلزم منه وجوده في الالهية اذ يكون الالهية
 ممكنة الالهية وهو مفقود كذا في الالهية مثلا فبذلك وانما هو

(الاول)

الاول في نواحيه الشيخ المنوسبي والاشكال في التفتيز اني في قوله
 لجه به وجهه ثم اعلم انهم تارة ينعون الذات فيقولون الالهية وجود
 في من معكلا ما يفيد الخ فلا يكون له وهو مبني على بقاء الالهية
 كيب كما سبقت بيانه في نفي الذات لا يعني التسمية كما قلناه الاول
 مينو عن صاحب فلاذ وهو مناسبت لتقدير وجود خبير وتارة
 فيقول حجة الالهية عن غير هذا خصوصها في هذا على سبيل الفرض
 لا يبرأ على الاقلية ان ليس هناك فرض في هذا عنه تعلم بل ليس له الوجود
 او لا يثبت في جهوه اذ لا يثبت على التفتيز ورجع الاسم الى
 لم يثبت على الجبرية اذ لا يثبت عليه ان لا يثبت الحقيقة في غيره وانما قلنا
 له كقولنا ما قلناه ان لا يثبت في الوجود الفيا في زيد فلا تتأخر بغير
 كلامه في جعله كالتفتيز الذات في الحقيقة اخرى وعلى هذا الوجه
 تقويم او وجه الادعاء كماله غير وجه التفتيز بل سبي كذا الذي علم ان
 لا خبير وهذا كله انما قد قلناه **والثاني** اننا نعلم ان الالهية
 يحتفل هذا المعلق او وجه اربعة على وجه السو كخبر وذلك ان تعلم
 حقيقة المعلق لا تشمل الكلام الذي قبله **والمنعطف** ما ليس كذا الذي
 في هذا تنويع الاول وجه اربعة في هذا هو الحق **والله** استغفر
 فتصل التسمي والكلام السلب في ان الالهية **والجواب** ان الالهية منفطحة كذا
 الكلام الاول مستثنى عنه تعقلا ومجلا كالحقيقة ونشك في الاتصال
 انما لا يثبت ويقال لا منفصل بغيره لم يثبت اذ لم يعلم معكلا جفت
 ولا منفصل لان المنفصل هو ان لا يليق به اللبث السابق في وجوده
 في الالهية **والجواب** انما هو لا يليق بالالهية فليس له خبر في
 فصل الالهية هو منفصل ولا منفصل ولا ينفصل عن الالهية لكونه
 بحرف اللبث الاول عليه منفصل لكونه ليس من خبر الاول بغير

٤٠

جعل الاسم نائب الخبر ينزله منزلة الخبر بلا بعد مفعولا جعله
 الخبر معارفه عليه على هذا وان كان الخبر يوزن او جبهتين على خلافه
واجاب الشرح عن عدم النصب مع الظهور بان نائب
 غائب الخ اليبوع وكما منع لما اعطيت وكما مفعولا منعته وروى بان
 نذروا لو كان منع لخصر يوما ما لما سموا ان الجاهل من كل يوم جوارزا الا
 بوقوع كل من خبر فيه ولو لم ينعقد خبر كبير وانما لم ينعقد لان مفعول
 الخبر لا ينعقد بان منع ونحوه فحمله المحرور منع على خبر محذوف كما في
 نائب غائب الخ كما منع مفعول وكما مفعولا منعته لما منع وقيل **الله** متبعا
 والله خبر كان فلا **الله** انه ثم قدم واخر دخلت كما على المفعول ويعمل
 به ما يعمل بعد دخولها لو كان اسمها لنعطى للفظ حرف كما وصلوا
 الضمير بكذا في نحو وجب ان نل كل واحد من **الله** مع ان كان في اللفظ ولا على
 ولو **الله** اسم في احد الوجوه وروى بان نائب الخبر محذوف عن الفتيق و
 معرفة ومع انتفاخر البقر وبانه بلذ نائب الخبر معطوف وحيث لا ينعقد
 مع **الله** اسم ومما فطنته على جعل المعروفة متبعا على وجهه على ما ليس
 بواجب مع ترك الواجب بل في الفقرة المحضة اذا اجتمعت مع معنى
 كانت النكرة هي المتباعدة نحو بان حسيك الله وهذا المذهب للفر
 مختصة جعله في التوابع مستفاد ان يسمع بسمع الله به وارا
 ان ينعقد في المعقولة فوالفهم لم يلد من ذلك نفع وروى بان نائب الخبر
 نحو هذا المانع نصبه وقد تنصب وفيه ما تنفر فيما قبله وهذا
 ثلاثة افعال مفعول نائب مبتدأ وعلى الخطب يقال فيه علمي فيشعر
 على بان ينعقد هو كما لا بد من ابد منه البدل بعد مفعوليه هذا وسيل في
 بيان في الذكر وقيل ان نائب الخبر موجود في قوله وكما على لفظه على
 اعتراف لم يذهب علامته وانما قلنا ان اللفظ لا يشيل تبهم بل لمقابل

هذا

فلما جعلوا هذا في مقابلة البدل من اسم كما اعتقدوا المجازة قبل دخول
 لا وذا الذي محل زيارته وهو المعنى بل المقوم كل من مقابلة من محل باقي
 وهو معنى اللفظ واما بقايع الضمير المبنية كما يقال فيه انه لا
 يع للمعنى نعم يقال انه تابع على اللفظ وعوضت الزاوية بان
 انما هو اصل الابدال منه اولى ولا فمذكور والابدال او مذكور او لم
 في محذوف **و** استغنى عن البدل من الضمير بان اللفظ لا يستغنى
 على محذوف الاستغناء فلا بد من الابدال في محذوف الاستغناء والضمير محذوف
 لا ينعقد الاستغناء فكيف يبدل منه **واجاب** بعضه بل لا
 طاع ابر من زوجه لشرح الخوارج جعل الضمير كليا وضعه على ما لا بد
 استغنى لا وانه علم خبره وضعه على ما لا بد ويصح العموم
 وهذا ما لا بد اما انما فيكون الضمير كليا وضعه على خلاف اللفظ
 فيل جمع خبره انما فيكون في كل اكونه علم خبره **واما** فلا يقال
 بل انكونه كليا وضعه لا يعيد عمود **الله** الاستغناء من اللفظ عليه
 كليتة وجزئية وضعه على اللفظ في التركيب وهو حال الاستغناء
 هو جزئية بل جعله فلذا كان اعرف المعاني **الله** في قول سيبويه
 والصحيح ان الضمير جزئية وضعه والاستغناء على ما حق في رعايته
 الوضع للفظ على معنى ان الواضع وضعه على ان يستعمل في معنى
 هو وضعه على هذا وضع جزئية فيلما وغير هذا في اللفظ
 لا ينعقد مع شي من المعقولات حيث كان كذا في قوله في بيان
 على من قبل ابر الحليج وهو ان ضمير النكر في قوله وهذا عند وجه
 فكل من كونه نكر لا يبدل الاستغناء منه كما انه ان كان معرفة لا
 يمتنع الاستغناء اذ لا خلاف في جوارحه ان يكون في اللفظ
 فيغير مثلا في الصور بان يقال ان الضمير موجود على

بمقتضى ما تضمنه قوله الا بمعنى غير علم هذا الوجه وغير
 من غير **والجواب** ان مقتضى بانه لا يحسن كونها صفة لا تجعل الوجود
 غير وجود حيث جعلت بمعنى غير لم يحل اثبات الوجودية لله من غير
 بل لا يصح قولهم ثم هذا المصنوع ان وعبر صورة اللغز كما يصح
 نقبا اذ هو في الجواهر وان لو حله به اشتقاقه لا ولا بمعنى مغاير
 كان بمعنى صفة والاداء صفة والاثبات في غير مجمع عليه ولا يبعد
 اثبات الوجودية لله نصرا بحد والمقصود من هذا الكلام ان يفي
 الوجودية غير الله واثباته لله والكلام غير بعيد لا ان هذا
 البحث لا يخص القول بالصفة بل علم كونه لا يغير ثبوت الوجودية
 لله لو لا اوجها او غير ذلك فهو كذلك فلا خصوصية للقول بالصفة
والجواب عن التركيب بما يذكره الشيخ من اجزاء القول بالاداء
 مستثناة من ان الثاني قد تكون في اللغة لغة بالعدم وهو وينقله
 المعروف بالكتابة المستطوف بهذا اللفظ خارج عن تعريف المنطوق
 على انه لا يصلح ان الفصل في تثبت الوجود بالمقصود بغير الوجودية
 الغير لانه هو المتنازع فيها اما اثبات الوجودية لله فلا منازع
 فيها لقوله تعالى في شانهم وليس سألهم من خلفهم ليقول الله والذم
 انما يكون بغيره لم يفسد قائلهم لضعف امره غير عفا او هم
 انهم فلا تهم رسالهم ان الله شك **واما** المختار في الجواب العلة
 والطبيعة وغيرهما لانهم لم يثبتوا الوجود في غير الله الخلق
 علة او طبيعة وذلك لا يوجب شركه وجبت العقيدة وان كانت
 فحينئذ يفسد الامم بصير ولا تثبت بدعواهم ان الله اخرج قائلهم
 ذرا علفه ان لا بمعنى غير علم جميع الاقوال المحتملة في خصوص الوجود
 لا لا لا لصفة وفي غير مقتضى التضمن في جنس الطبيعة في الكلمة

المستثناة

المستثناة القول بالصفة بانه يلزم للعسل من جهة ان قدر
 قول المختار ان مقتضى القول بالصفة في الحكم قبل كونه من مقتضى
 علم المستثنى منه وذلك لا يجوز **والجواب** ان مقتضى القول بالصفة
 انما هو في صورة قبل كمال صفة وذلك لا يجوز لا يقال علم الله وان غير
 لا يلزم ان يفسر الوجودية لم يفيق الا مقتضى بانه لا يقال ان مقتضى
 وقبل كونه لا لا نقول هي وان كانت صفة فلا بد من ملاحظة الاستثناء
 ويقتضي **والجواب** ان تكون صفة لا في موضع يصح فيه الاستثناء
 فلا يجوز تخلف درهم لا جيد على معنى غير جيد مع صفة الوجودية
 هنا بلامه **والجواب** ان مقتضى مقتضى القول بالصفة بعد العلم
 والصفة التي لا يجوز الاخبار فيها هي الصفة التي لا ادعى
 لها جودا اما الصفة التي فترقت بداع للثبات خبر بل محتمل له
 تنزه من صفة تقديم المستثنى على المستثنى منه **والجواب** هو اجو
 اب لا يجد عنه بغيره بل عليه بانه الحق والعدم الموقوف **والجواب** في ان الله
 خبر وعلمه بانه معنوا المحصر في الفصل كما ذكر في غير الوجودية غير غير
 الله واثباته الله في ذلك قبل ان يثبت خبرية وهذا احسن في تقدير
 خبره لان خبر الحرف او لا لانه لو صح هذا لاستند باب التبريع داخلا
 اذ هذا التقدير ممكن في كل موضع نحو قوله لا يثبت قول الله بل
 وكذا لا يلزم بغيره قائله ويكبر الله على هذا خبره ولا يقدّر
 لا خبره فيكون من باب التبريع واغنى عن القول بالخبرية بامور منها
 انه معرفة مثبت وذلك ما لا يوجب من عمل الا في علمه تعلمه والخبر
 والمبتدأ ان المبتدأ منقول الخبر مثبت وفيه ايضا لا خبره
 صرح علم وذلك لا يوجب وجوب علم الله بانه لا عمل الله الخبر على
 منسوب لمجيوب في قوله معنى **واما** على منسوب لا يخفى وانما

وغير

منه

منها ولا سيما ذهب الزمخشري حيث جعل الامر على التقديم
والاخير بل ان جعلت بالانطلاق من طرف واحد جعله متواصلا له كذا
المعنى **الله** الله وذو جنت كل واحد من اولادك وان اعتبرته و
جعلته من فروع الاوهية على المصروف ايراد ذلك فصولا بهذا
بل قد جعل الله مبتدأ والم خبر او عكسه كيف العصور في الماضي
ما عرف هكذا بل ان اعراب الزمخشري ادى الى معنى يتعلق بمعنى هاهنا
لم يجعل الله له نورا بل نور خالصا الجملة في موضع وانتفتت بالانوار
خاصة **الله** **الله** ويطلب بالانوار زعمه التقديم والاختيار
لان الله طرح للخبرية والابتداءية فلا داعي الى خبرية في الخبرية
مع لدأبه لما قيل من الامور بل ان كل المصنوع كانت النعمة
او لم يزل ابتداءية كما سبق في نظم فطمت افعال الموضع وال
النصب في هذا خبر البقية فقلت مبتدأ وخبر او بدل عليه
ونعت لا يرب لا يجهل في الله ربعا وانتصا به جعلنا تنبئا ونعتا
هكذا فحصل **الله** ومعنا هذا ان الموضع لا يصح على هذا الوجه
الاستغناء عن الابتداء او الخبر او البدلية او العطف او التعتية او التنبئة
بينة **الله** انما النصيب بما على التعتية او على الاستغناء بينة وفي صاحب
المستغنى خلاف فيلزم الوجود فيلزم العطف فيلزم ما قبله الخ مذكور في الاقوال
التشليلية وعندنا ان البدلية في طلب النفي ارجح من النصيب وسبب
ذلك ان المشاكلة في الموضع في نحو فاعل احد الما لا يرد الموضع وعدمها
في الاستغناء والهدا ترجيح الاستغناء بعينه كما هنا بل ان على البطلان
موضوع وعلى الاستغناء منصوصا فينبغي ما قبله والاستغناء كل
الاستغناء من وجود متعدها انه فاعله وبما ان محط الفصل ما قبله مع
ان الاسم المعظم هو محط حلال الاستغناء في الموضع والبدلية تعيد

فصل الله بكتابت اول منها ان الاستثناء فيه خلاف على قوم
باب المنكوح او من باب المجهول بخلاف الخبرية **و** منقولات
يفتضيه كلام السبطي وهو ان نصب المستثنى للمحوز لا يخلو
بمكون ثلثه نحو ما فاعل هو الازد بانه يصح فاعل الفاعل للازد
اما حيث لا يفعل الكلام الا ثلث ثبات قبله يصح النصب للامر الاستثناء
يعني كانه اذا امره ثلث ثبات كان يفرض الاثبات منصوبه بلذا وقع في
نصب النصب انما كان في خلاف فاعله هو الله بانه لا يفعل الاثبات
تبعه سبيل للنصب **والجواب** عن الاول ان الفصل اعتبارا
لنحوه ما كان لا يفعل بل يقع به اعتبارهم نه وان كان غيرهم اهم بالذات
اللا ينفذ هذا بالمفاد يعني الثمر الذي لا ثبات الا الوهيته لله لعدم الثمر
اع فيها وان كان في نفسه محال العار فيه لا كثر الحكم لغرض المقادير
وغير الثاني ان الخلاف لا يختص بالاستثناء بل هو في المخرج ايضا ولا
خصوصية للاختصاص على الاستثناء وتصحيح الجميع وان افترض
يعمل له الوهيته عن غير الله **واما** اثباته كانه مبطل وان العرف
نقله من الام لا لانه له الا بالامعهور الى اخره منظوف **و** غير الثالث
انه غير مبطل اذ ليس النصب اليه بعد علمه للاثبات قبله كانه لا
يشهد غير مسلم **تبيين** في علمت فيما سبق الخلاف
في المستثنى هل هو في باب المنطوق ام المجهول عند الاصوليين
واعلم انه كذا لا عند الخويزي فذهب سيبويه الى منطوق وهو في
جمهور البصريين لان عندهم يخرج الاسم في الاسم وحكمه في حكمه
وذهب الكلبي الى ان يخرج في الاسم دون غيره فيكون المستثنى
من باب المجهول وجهه الاصولي بانه ان كان اخر اجزاء خصوص
الحج كالفعل مثلا كان منظوف لان مع احد النصبين اثبات

من غير التمام
نحوه انما

للاخر

للاخر وان كان من عموم الحكم المجهول من الخاص كان المعنى
حكمته على الفروع الا ان يدلف الى احد عليه وعلى الآخر عليه
بفيه مسكوت عنه **باب** ذكرتها والحديث مشهور
هي المسئلة التي يمثل عنها ابن الجواب وفتح نظيرها
في كتاب سيبويه **اما** مسئلة ابن الجواب بذكرها
للسبب وهي في عدة النرجد على مسند احمد ان ابن الجواب سئل
عن قولهم ما علمت احدا رواه غيرهم ان قال يجوز في غير الرفع والنصب
ان يكون الجواب **باجاب** بانه لا يكون غير فاعله هو الله لانه
لا خلاف على انه هو ضمير احد واول ما يرفع على البدلية منها ونصب
ان كانت علمه نصيبية لا عرفانية فيبدأ من ضمير رواه النصب
على الاستثناء **اما** ان كانت علمه فاعله بفتح النصب لا غير
لذلك لا يستثنى **قال** ابن الصايغ في ذكره كذا وجوده
فجاء ابن الجواب **قال** السبويه وانما وجوده في
ابن الصايغ انتقص وجهه انها ان كانت نصيبية كان رواه خبرا
فيصح البدلية والاستثناء اما ان كانت عرفانية كان رواه جمع
تأنيده بفتح مفعولة تذييلت حكما فلا بد ان يكون
استثناء بفتح النصب على الاستثناء او على البدلية من احوال خبر
محكم الحق غير فاعله وانما مسئلة سيبويه ففتح ذكرها
في كتابه **قال** تقول ما رايت احدا يقول ذلك من قبل انما ان
كانت بصورية تختم النصب على الاستثناء او البدلية من سريان
النصب في القول بل ان كانت علمية جاز الرفع به كما ضمير يقول
والنصب على الاستثناء او البدلية من احد **والجواب** انما كان ذلك
ان علمت احدا يقول ذلك بفتح علمت قوله ذلك في معنى العلم

والقول انتهى قبله بل انه دقيق **وبل** انه اي الله منصوب
 على انه صفة للبعد اسم كالأعراب او بناء كاحترق البناء الطاري
 ببع اتباعها تشبه ما فلا رقة بمعنى علم على اعراب كبناء القفا
 ولا يصح الا تعلق للضمير في موصود كان الضمير لا يفتت وهو
 مرفوع بمنصوب على فرض جهة الفتحة كما قاله ابن عصبو
 خصوص **باب** الاستثناء وفيه مذكر امل على ترتيب
 الجمهور فلا يفتت الضمير اذ لا **والله اعلم** ويرى على
 الانصاف جهة الوصفية فلا رقة القول بالوصفية في الرفع وهذا
 واضح والجواب كالجواب والله الموفق **المطلب** الثالث
 باختصار العلم في الصفات في الصفات التي هي لسهولة
 الادراج ولا يفتت الادراج المعينة لادرج الجميع في واحده
 انما ذكر في ذلك من سبيل الجمع فليعلم ان الخمسة قبل الو
 حوانية والسمع والبصر والكلل ولو ان هذا اى كونه سمعها
 الى اى كونه توفى الاستغناء الذي هو كونه عدم اعتناء به
 الخلق بعد توفى كانه الاستغناء الذي هو القليل بالانفس فهو
 بنة استلزام الشيء ونفسه **وبل** يحكى عن الاحوية فكون **باب**
 استغناء ثبوتى والقليل بالانفس عيسى سافكا يلتفت اليه
 بالصفات اخرى عشر واخذها مثلها وهي لثان وعشرون
 ويجبر عنها المتيقن بوجوبها ويجبر عما كان في الحوادث بوجوب
 ملكها الماحذ الواجبة واخذها **والله** اخذ من الجواز انه
 لا يجيب عليه شيء وكما يستعمل رانه لا غرض له في جعله لا بفعل او
 نه لا يوترقعه شيء بغيره اذ لو كان شيء في هذا لم يحل افتقار
 بينه وبين استغناءه فلاذا اثبتت تلك الثلاثة انتفت

اخذها

اخذها هذا وهي لفت والاستلزام في بينه الشيء
 غلبة البيان **باب** افتقار كل امر الى الله فهو واجب له
 الروحانية وصفات البعل ولا تتوقف عليه والجموع ثلث
 تية وهي القدرة والادراك والعلم والحيلة ولو ان هذا
 تصح واخذها مثلها بهذه الواجبات واخذها
 ملاكها بركات محبوث العلم وعلى التلاثير بالطبع ومقابلها
 بالجموع اربعة في الجموع اربعة لثان وعشرون عينية قبل
 للجموع خمسة عينية ويوجد قولنا **بسم الله**
 عشر ان صدق تلك ما خلا به من وجود الطائفة والانبيا و
 الكتب السماوية وجو خرقه الصدوق والامانة والتبليغ
 ويوجد منه جواز الاعراض البشرية بهذه خمس واخذها
 للجموع عشر للجموع مائة في كل كلمة البشرية سنون
 عينية طبع صار صدف للمستنيين بهذا، اقامة سرور في هذا
 العبد والتكبير في الظهار والافتقار الى الله ووقعت العينية
 له ووقع في هذا العدد عدد صلاته وعجزه بطريق الافتقار
 في وجب العجز فخطبه مذهب الغاربية وهذا محنة انما سر
 بالسر بها لبعض الناس **باب** فيه الامتياز للمطاعة كانه العفا
 ليعشرون فيزيد ثلثا كلها في العدد **باب** والمزيد
 في العدد **باب** في لفت عينية عينية لا
 لستين في سبع صلاته في سبع سنين عند صلواته بعض خوا
 فنا بغيره في نخله الحمد في السموات والارض وربه
 العالمين ولم الكبير بل في السموات والارض وهو العزيز
 الحكيم **باب** في كيد العبد **باب** في اخذ الله

في القول انتهى قدامه فانه دقيق **وقيل** انه اي الله منصوب
 على انه صفة للفظ اسم كذا اعربا او بناء كذا حجة البناء الظاري
 ببع اتباعها تشبه ما فلا رقة بمعون على ما عراب كبناء الفدا
 ولا يصح الا تبايع للضمير في موصود كذا الضمير لا ينفعت وهو
 مرفوع بمنصوب على فرض صحة النعت له كذا فانه انما يصح في
 خصوص **باب** الاستثناء وفيه من ذكر اما على نذهب
 لجمهور فلا ينفعت الضمير اذ لا **والله اعلم** ويرى على
 الانصاف جهة الوصفية فلا رقة القول بالوصفية في الرفع وهذا
 واضح والجواب كالجواب والله الموفق **المطلب** الثالث
 باختصار العلم في الصفات التي هي من الصفات التي هي من الصفات
 (لا دراج ولا يلقوا اذ اللوان العجيبة لادرج الجميع في واحد
 انما ذكر في ذلك على سبيل الجمع فليتعلم ان الصفات قبل الو
 حوائية والسمع والبصر والكلال ولو ان هذا اي قوله سمعها
 الى ارضي فوخر الاستغناء التي هو كونه عدم تعنيها به
 الخلو بعد توفيق كذا انه لا استغناء التي هو القليل لا ينقص
 بنة استغناء الشيء نفسه **و** ما يحكي عن الاحوية فكونه
 استغناء ثبوت في القليل بالانفس عري سافكا يلتفت اليه
 بالصفات اخرى عجزوا اصدادها تملكها بغير اشتار وعلمون
 ويجبر عنها الشيخ بوجوبها ويعبر عما كذا في الحوادث فيوخر
 بهذا الماحذ الواجبة واخذادها ولا خوف من الجواز انه
 لا يحيا عليه شيء وكما يستعمل رانه لا غرض له في جعله لا فعلا وا
 نه لا يثبت بعد شيء بغير اذ لو كان شي في هذه في محط افتقار
 فينتفي عن استغناء كذا فاذ اثبتت كذا في الثلاثة انتفت

اخذادها

على بناء من العهد فال في الذكر جايها يحيد به من كنه ايد البركة
 بالله الحمد او لا وادخا والصلوة والسلم فيبذل كجرو والله اعلم
 وسلم تسليما

الحمد لله وحده
 وبعد فقد من مما من الله تعالى علينا به
 من رسوله صلى الله عليه وسلم من هجرتنا بالمدينة
 النبوية على ساكنها افضل الصلاه والتحية ما رآته
 السعد المرفيع دانت الخصومات القويمة
 والنفقات الرحائم ذات النفس العديسة
 والمكاشفات الغيبية منت الله علينا وهديته
 العظمى انما انما الله لنا امهات واوردنا
 من مواردها الصفات من ان النفس **صلى الله**
 عليه وسلم

١٥٢
عليه من العهد فالذكر جامعها يعيد به نحن كني ابل البركة
بملك الحجر او اودا خرا والصلوة والصلوة تسبيل الحجر والصلوة وعجبه
ولم تسليما

الحمد لله وحده
ولقد قد من معانا من الله تعالى علينا به
من رسوله صل الله عليه وسلم من هجرتنا بالمدينة
القبورية على ساكنها افضل الصلاه والتحية ما رآته
السعد المرصم دانت الخصومات القبورية
والنفحات الرحائم ذات النفس العديس
والمكاشفات الغيبية منت انت علينا وعديس
العلم الفيا اتعاها الله لنا ابراهيم ت واوردنا
من موارد الصفحات من ان النفس فقال الله
عليه وسلم